UN - HABITAT

الجمهورية التونسية

الموئل الثالث
التقرير الوطني
لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة

TUNISIA

كيتو - الإكوادور
17-20 أكتوبر 2016

الجمهورية التونسية

UN-HABITAT

الموئل الثالث

التقرير الوطني
لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

تونس

كيتو - الإكوادور

17 - 20 أكتوبر 2016

توطئة

يتنزل إعداد هذا التقرير الوطني حول متطلبات التحضر المستدام في تونس في إطار استجابة للقرارات الأممية ذات العلاقة بإعداد وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي سينظر في مدى التقدم الحاصل في إنجاز جدول أعمال الموئل الثاني الذي صدر عن المؤتمر الدولي الموئل الثاني (إسطنبول1996)، وسيناقش التحديات الجديدة و الاتجاهات الناشئة و الرؤية المستقبلية للمستوطنات البشرية و التنمية الحضرية المستدامة قصد ضبط جدول أعمال جديد ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ضمن برنامج التنمية لما بعد 2015. ويمثل هذا التقرير ملامح موقف الجمهورية التونسية من القضايا التي سيناقشها الموئل الثالث في سبيل إقامة شراكة دولية فعالة تهدف إلى جعل المستوطنات البشرية قادرة على توفير أسباب حق الإنسان في المسكن اللائق وجودة الحياة والعيش الكريم في إطار تنمية تلبي حاجيات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

ويمثل استعداد تونس للمشاركة في الموئل الثالث تواصلا لمشاركاتها في أشغال الموئل الأول (فنكوفر1976) والموئل الثاني (اسطنبول 1996) وسعيا للاستئناس بتجارب الدول الناجحة في توفير مقومات التحضر المستدام من جهة، وتأكيدا على التزامها بأهمية الوصول العادل والمناسب إلى الخدمات الأساسية والمستدامة في المناطق الحضرية التي تساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة من جهة أخرى. وقد تمّ إعداد هذا التقرير الوطني من طرف لجنة وطنية موسّعة شارك فيها ممثّلون عن الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، و تفرّعت عنها سبع لجان عمل فرعية تعنى بأحد المواضيع التالية:

- المسائل الديمغرافية الحضرية،
- الأراضي والتخطيط الحضري،
- البيئة والتحضّر،
- الإدارة والتشريعات الحضرية،
- الاقتصاد الحضري،
- الاسكان والخدمات الأساسية،
- المؤشرات.

وقد باشرت اللجنة الوطنية أعمالها منذ شهر ماي2015 وستتواصل إلى غاية انعقاد المؤتمر، حيث ناقشت مسألة التحضّر المستدام من جميع جوانبها وحدّدت على ضوء ذلك الأولويات والمسائل والتحدّيات لجدول أعمال حضري جديد. كما أعدّت التقرير المعروض الذي يحوصل نتائج هذه الأعمال وذلك بمساندة فنية من مكتب دراسات مختص.

تقديم الجمهورية التونسية

تقع الجمهورية التونسية في شمال القارة الإفريقية وبالتحديد على الحد الفاصل بين حوضي البحر الأبيض المتوسّط، الشرقي والغربي، وهو موقع إستراتيجي هام جعل منها بلدا متفتحا على بقية بلدان العالم منذ آلاف السنين.
وبحكم موقعها هذا، عرفت البلاد تعاقب العديد من الحضارات لحوالي ثلاث آلاف سنة كان مأتاها من الشرق (فينيقية وعربية وتركية)، ومن الشمال (رومانية وفرنسية). وبقيت الحضارة العربية الإسلامية، الحضارة الأكثر تأثيرا في المجتمع التونسي.

خريطة رقم1: موقع الجمهورية التونسية في العالم وفي حوض المتوسط

خريطة رقم2: الجمهورية التونسية

- **المساحة** : 163 610 كيلو متر مربّع
- **الشريط الساحلي** : 1 300 كيلو متر
- **المناخ** : متوسّطي
  حار وجاف في الصيف
  بارد وممطر في الشتاء
- **عدد السكان** : 10,983 مليون نسمة (2014)
- **النمو السكاني** : 1,03% في السنة
  (من 2004 إلى 2014)
- **مؤمّل الحياة** : 74,9 سنة (2014)
- **نسبة التحضّر** : 67,7 %
- **عدد الأسر** : 2,713 مليون أسرة
- **عدد المساكن** : 3,3 مليون مسكن
- **العاصمة** : تونس (2,3 مليون نسمة).
- **أهمّ المدن** :صفاقس، سوسة، قابس، القيروان، قفصة، (100 ألف نسمة فأكثر)
- **التقسيم الإداري**: 24 ولاية
- **عدد البلديات** :283 بلدية
- **اللغة الرسمية** :العربية
- **الدين** :الإسلام
- **العملة** :الدينار التونسي
  (1 دينار= 0,49 دولار أمريكي)
- **الناتج المحلي الاجمالي الفردي** : 7656 دينار (2014)
  3750 دولار أمريكي

مـقـــدمة

تعيش البلاد التونسية ظاهرة تحضّر سريع منذ سنة 1996، تاريخ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المستوطنات البشرية، توّجت مؤخرا بتحوّ لات اقتصادية واجتماعية وسياسية مؤثرة وذلك منذ14 جانفي 2011 ، تاريخ الثورة التي عرفتها البلاد، ثورة الحرية والكرامة. وقد نتج عن ظاهرة التحضر هذه، ارتفاع ملحوظ في نسبة التحضّر التي بلغت حاليا حوالي68% وزيادة هامّة في عدد السكان الحضريين بنسبة 61% وعدد المساكن بنسبة 76% خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2014. كما تطوّر النسيج العمراني بتصاعد دور ووظائف المدن الكبيرة والمتوسطة، وارتقاء البعض منها إلى مستوى الحواضر الكبيرة العالمية على غرار مدينة تونس العاصمة، التي أصبحت بفضل بنيتها الأساسية المتطوّرة وجودة خدماتها قادرة على منافسة مثيلاتها خاصة على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط.

ولئن ساهم تنفيذ المشاريع والإجراءات ذات العلاقة بالأهداف والبرامج التي تضمنتها خطة العمل الوطنية المقترحة في الموئل الثاني (1996 - 2016) في تحقيق العديد من النجاحات على غرار ما تمّ في مجال صيانة الرصيد السكني القائم وتحسين النسيج العمراني بالمستوطنات غير اللاّئقة، وفي مجال تحسين إنتاجية المدن والقرى والتجمعات الريفية والتحكم في ظاهرة تنامي الفقر المدقع بالمدن والأحياء الشعبية وبالقرى النائية، فإن ضعف الإمكانيات المتاحة لدى البلديات ولدى المصالح الموكول لها إدارة التحضّر حالت دون تحقيق عدد من هذه الأهداف على الوجه المنشود بسبب العديد من العقبات.

وفي ضوء هذه العوامل الفاعلة والمؤثرة على التحضر من جهة، وتغيّر التركيبة الديمغرافية بازدياد عدد المسنّين، وتطور نمط العيش لدى مختلف فئات المجتمع التونسي من جهة أخرى، عرفت حاجيات السكان الحضريين تطورا كبيرا من حيث الكم والنوع، حيث أصبح طلب المواطن لمقومات جودة الحياة والعيش الكريم أكثر إلحاحا وتأكّدا مما وضع السلط المشرفة على تدبير شؤون المجموعات المحلية وإدارة التحضر أمام تحديات كبيرة بالنظر إلى تقلص الإمكانيات المادية والفنية التي تتوفر بالبلديات وبالبلاد، وتنامي الطلبات في مجالات النقل والخدمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والسكن وحماية المدن من الفيضانات التي ارتفع نسقها بسبب التغيّرات المناخية والاستغلال المفرط للثروات الطبيعية.

ورغم التقدّم المسجل في مجالات توفير الخدمات الضرورية لتحسين جودة الحياة ومؤشرات العيش الكريم، فإن الدولة عاقدة العزم، خلال فترة المخطط الخماسي2016 - 2020، على القيام بـ"الإصلاحات الكبرى"[1] الضرورية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإرساء منوال تنمية بديل، قوامه الحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية والإدماج الإجتماعي والنجاعة الاقتصادية وتطوير اللامركزية وتحقيق تهيئة ترابية عادلة. ومن المنتظر أن تتجسّم هذه الإصلاحات الهيكلية الكبرى خلال الخمس سنوات القادمة وفي العقدين القادمين إلى أفق سنة2036 تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرّتها المجموعة الدولية ومنها الهدف الحادي عشر حول المدن المستدامة.

1 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 - 2020 . تونس،15 سبتمبر 2015 (86 صفحة)

ملخص التقرير

عرف المجتمع التونسي خلال العشريتين المنقضيتين تطورا ملحوظا في تركيبة الهرم السكاني بتوسع قاعدة الشباب والكهول وتحولا كبيرا في نمط العيش بمزيد الإقبال على الخدمات الحياتية ومقومات جودة الحياة. وقد تزامنت هذه التحولات المجتمعية بتطور كبير في المجال العمراني بتضخم المدن وبروز تحديات كبيرة تتمثل في صعوبة توفير الخدمات الحضرية بكل أنواعها وتحقيق مقومات العيش الكريم لكل السكان وخاصة منهم ذوي الدخل المحدود. وفي ضوء هذا التحديات الحضرية، أصبحت المدن التونسية التي تمثل المصدر الرئيسي لإنتاج الناتج الداخلي الخام الوطني مطالبة بتعزيز الحركة التنموية بالمدن والأرياف على حد السواء لإحداث مواطن الشغل للحد من البطالة وتوفير الدخل الملائم لأغلب الفئات الاجتماعية بما يساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان فتصبح بذلك المدن مصدرا للتنمية والتحضر المستدام.

ويرسم هذا التقرير ملامح جدول الأعمال الحضري الكفيل برفع هذه التحديات خلال العشرين سنة القادمة (2016 - 2036) بناء على تقييم مفصّل للإنجازات والنتائج التي تحقّقت منذ سنة1996 في ميدان الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة وبالاستناد إلى الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016 - 2020) التي اعتمدتها الحكومة التونسية في شهر سبتمبر2015. وقد أمكن للجنة الوطنية الموسّعة التي أحدثت بمناسبة إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث أن تتطرق وتناقش كل المحاور المقترحة من طرف الأمم المتحدة -7 محاور- وأن تخلص أعمالها إلى النتائج والمقترحات العملية التالية:

➢ **المحور 1: المسائل الديمغرافية الحضرية.**

التحديات: تحضّر حضري سريع، تهرّم سكاني، اختلال الروابط الديمغرافية والاقتصادية بين الوسطين الحضري والريفي، ضعف اندماج الشباب والمرأة في العمل التنموي بما يساهم في تضخم البطالة نتيجة تباطء ديناميكية التنمية.

المقترحات: تدعيم الروابط الريفية الحضرية بما يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي ويحسّن ظروف عيش السكان؛ تنشيط الحركة الاقتصادية بالمدن بتحسين جاذبية المدن والتشجيع على الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص؛ دعم اللامركزية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التنمية ومتابعة تنفيذها؛ تعزيز انخراط الشباب والمرأة في المسار التنموي واذكاء روح المبادرة لديهم لإدماجهم في سوق الشغل؛ تكييف المحيط العمراني بما يمكّن المسنّ من مواصلة المساهمة في الحياة العامة.

➢ **المحور 2: الأراضي والتخطيط الحضري.**

التحديات: محدودية أدوات التخطيط الترابي، ضعف قدرة البلديات والجماعات المحلية على إدارة مسائل التحضر والتعمير، قلة فاعلية أمثلة التهيئة العمرانية لعدم احترام توجهاتها، عدم توفر رصيد عقاري يناسب حجم الطلب في المقاسم المعدة للسكن لذوي الدخل المحدود ولبعض الأنشطة الاقتصادية الحساسة، تنامي انتشار التعمير العشوائي.

المقترحات: ترسيخ مبادئ التخطيط الاستشرافي المستدام وإيجاد ديناميكية تخطيط وتنمية حضرية مسؤولة وديمقراطية تمكّن من دعم القدرة التنافسية وجاذبية المدن التونسية بالارتقاء بأداء الجماعات العمومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني في علاقاتها بالإطار العمراني والاجتماعي والاقتصادي؛ إحداث أقطاب اقتصادية متكاملة بتوفير تقسيمات سكنية محفوفة بالمناطق الخضراء محاذية للمناطق الصناعية والسياحية ممّا يساعد على الحدّ من انتشار البناء العشوائي ومن التنقلات من وإلى مواقع العمل؛ حسن توظيف الموارد وإدارة الأراضي باتباع مسار تشاركي بالتصدي للزحف

الحضري العشوائي؛ إعادة توزيع صلاحيات إدارة الشأن المحلي بإلغاء الوصاية على الجماعات المحلية وتكريس مبدا التدبير الحر وملاءمة الصلاحيات مع الموارد لضمان نجاعة التدخلات؛ تشريك المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتحمل الأعباء لإعادة الشأن المحلي إلى أصحابه؛ وضع آليات عملية لتمويل التهيئة العمرانية لجعل الجماعات الجهوية والمحلية قادرة على السيطرة العقارية وعلى حوزة الطرقات والتجهيزات العمومية المبرمجة وعلى إنجاز الشبكات الرئيسية بمناطق التوسع العمراني؛ إحداث « وكالات للتهيئة والتعمير» بالتجمعات العمرانية الكبرى توكل لها مهام رصد التطور العمراني والتنسيق بين استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

➢ **المحور 3: البيئة والتحضّر**

التحديات: نقص متفاوت في الخدمات البيئية الضرورية لجودة الحياة خاصة في الأحياء الشعبية؛ (التطهير؛ التصرف في النفايات، المناطق الخضراء، ...)؛ تقلّص الأراضي الزراعية نتيجة التمدّد العمراني وتضخم المدن؛ تواصل مخاطر التلوث وخاصة منها مخاطر التلوث الكيميائي والعضوي على حياة سكان المدن وعلى البيئة الحضرية؛ نقص التجهيزات والمعدّات للوقاية من الانعكاسات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية.

المقترحات: تأمين صرف وتصفية المياه المستعملة وتعهّد محطات التطهير ورفع الفضلات المنزلية والتصرف فيها بتوخي تقنيات نظيفة تمكن من المحافظة على البيئة وصحة المواطن ؛ إحكام التصرّف في النفايات السائلة والصلبة ومصادر التلوّث والضجيج والإزعاجات البيئية المختلفة حسب واقع كل مدينة؛ تركيز نظام إنذار مبكّر ومخططات التدخل السريع لمجابهة حالات تلوّث الهواء الشديد تتناسب مع كل مدينة؛ إعداد خرائط « ضبط وتعريف المناطق المهددة بخطر الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات و غيرها) والمواقع المتأثرة بالتغيرات المناخية. و نشر ثقافة التفاعل الايجابي مع هذه الكوارث؛ تركيز منظومة للإنذار المبكر في مجال التغيرات المناخية لتدعيم الإجراءات الوقائية ؛ إحداث منظومة تشاركية تتكفّل بتعهّد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية وتأهيلها؛ حماية المناطق الطبيعية وخاصة تلك المتميزة بأنظمة بيئية هشة من الآثار السلبية للمستوطنات البشرية و التمدد العمراني؛ تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة للفترة 2014-2020 لضمان أكثر توازن بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وتحقيق تهيئة ترابية عادلة ومندمجة.مجابهة الاكتظاظ المروري.

➢ **المحور 4: الإدارة والتشريعات الحضرية**

التحديات: عدم ملاءمة التشريعيات ذات العلاقة بالتحضر والتنمية الحضرية للأبعاد الاجتماعية ولاحتياجات الفئات المحدودة الدخل؛ غياب مقومات التحضر المستدام ضمن التشريعات المتعلقة بالتعمير والإسكان والتهيئة الترابية؛ ضعف النظرة الاندماجية للنصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية؛ هيمنة المركزية المفرطة وغياب الشراكة في النصوص القانونية ذات العلاقة بإدارة المدن والتجمعات السكانية؛ تقليص الفجوة بين النصوص المكرّسة لحقوق المرأة وحقيقة وضعها في الواقع.

المقترحات: تطوير التشريعات الترابية والحضرية في ضوء المبادئ الدستوريّة الجديدة لا سيما تلك التي تكرّس اللامركزية والتنمية المستدامة والحقّ في السكن الملائم؛ دعم الإطار القانوني والمؤسساتي فيما يتعلق بمجابهة الظواهر العمرانية المخلّة بجمالية المدن؛ اختصار المسالك والتقليص من الإجراءات الإدارية والآجال في إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة؛ مراجعة منظومة التشريع العقاري بما يمكّن من حلّ إشكالية الرسوم المجمدة لإعادة إدماج جزء هام من الرصيد العقاري داخل الدورة الاقتصادية وإحكام السيطرة العقارية ومقاومة ظاهرتي الاحتكار والمضاربة؛ تفعيل أحكام الدستور المتعلقة باللامركزية بإصلاح المنظومة القانونية في مجالات التقسيم الترابي للبلاد التونسيّة؛ تركيز الإطار التشريعي المُنظم

للجماعات المحلية وتدبير الشأن المحلي والنظام المالي للجماعات المحليّة؛ إرساء قاعدة تشريعية لإنفاذ الحوكمة التشاركية وتنمية علاقات الشراكة والتعاون بين الجماعات المحلية؛ تدعيم اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي و مزيد تشريك المرأة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشأن العام.

➢المحور 5: الاقتصاد الحضري

التحديات: ضعف ديناميكية التنمية بالمناطق الحضرية وتراجع النموّ الاقتصادي ومساهمة المدن في إنتاج الناتج الداخلي الخام؛ تزايد نسق البطالة خاصة لدى فئة الشباب؛ إختلال الروابط الإنتاجية والاقتصادية بين المدن والأرياف المجاورة؛ عدم فاعلية البرامج العمومية لمعالجة ظاهرة الفقر ؛ تقلّص مصادر تمويل ميزانيات الجماعات العمومية المحلية؛ عدم ملاءمة نظام جباية محلية لمتطلبات إنفاذ "سياسة المدينة" وتجسيم اللامركزية؛ محدودية منظومة و آليات تمويل السكن واقتناء مساكن جديدة و تهذيب المساكن القائمة.

المقترحات: تحيين منظومة الجباية المحلية بطريقة تمكّن من المحافظة على التوازنات المالية للجماعات المحلية؛ السعي لبعث آليات تمويل محلية وجهوية (صناديق أو مؤسسات قروض تعاونية) لمساعدة الجماعات المحلية على تدعيم مواردها المالية وتنشيط الحركة الاقتصادية بها؛ إصلاح منظومة صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء وتطوير منظومة التمويل لدعم السكن لفائدة محدودي الدخل؛ إيجاد آليات تمويل طويلة المدى تخصص لتكوين مدخرات عقارية؛ تيسير إسناد القروض المخصصة لتحسين السكن القائم وتكييف آليات إسناد القروض حسب وضعية المنتفع والقدرة على السداد؛ إحكام تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل؛ تحسين حرفية الموارد البشرية ومواصلة دعم القطاعات الاستراتيجية التقليدية ذات القدرة التشغيلية العالية؛ تدعيم دور الاقتصاد الجماعي والتضامني؛ إدماج الاقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الاقتصادية المهيكلة؛ تعزيز الإجراءات الداعمة لمؤسسات الإنتاج الكفيلة بتحسين قدرتها التنافسية وضمان استدامتها.

➢المحور 6: الاسكان والخدمات الأساسية

التحديات: تنامي الأحياء العشوائية غير المنظّمة نتيجة تراجع عرض المساكن الاجتماعية لذوي الدخل المحدود؛ عدم إدراج إقحام منظومة التهذيب العمراني في السياسات السكنية والعمرانية؛ عدم نجاعة آليات الوصول إلى المسكن اللائق خاصة لذوي الدخل المحدود والفئة الاجتماعية المتوسطة؛ صعوبة توفير الخدمات الحضرية المختلفة والصحيّة والأمنية بالجودة المطلوبة خاصة بالنسبة للعائلات المعوزة؛

المقترحات: وضع سياسة جديدة للمدينة كفيلة بالتحكم في أسعار الأراضي الحضرية للاستجابة لحاجيات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من المقاسم المهيأة؛ التحكم في كلفة المساكن وتطوير أساليب البناء؛ تفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي وإنجاز مشاريع عمرانية وسكنية مندمجة تتوفر بها أسباب و ظروف العيش الكريم؛ ربح رهان الجودة في إداء كل الخدمات الحضرية الأساسية والترفيهية (تنوير، طاقة، مياه شرب، تطهير،التصرف في النفايات ومقاومة التلوث، المناطق الخضراء،...)؛ تطوير منظومة الرقابة الصحية للغذاء و مياه الشرب؛ تعبئة الموارد المائية غير التقليدية وذلك باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي وتحلية المياه الجوفية بمناطق الجنوب والوسط؛ تفعيل السياسات الوقائية لضمان السلامة والأمن الصحي لسكان المدن و القرى؛ تعزيز ثقافة الاقتصاد في الطاقة بتشجيع السكان على استعمال مصادر الطاقة البديلة واعتماد تقنيات البناء الإيكولوجي المقتصد للطاقة.

الخطة الوطنية للموئل الثالث:

1.تعزيز فرص الحصول على مسكن ملائم وبثمن يتناسب وقدرات الفئات الاجتماعية المحدودة ومتوسطة الدخل،

2.دعم جهود حماية وإحياء التراث الثقافي والطبيعي وصيانة المدن القديمة ومراكز المدن من خطر الإهمال والتدهور.

3.ضمان التمتّع بالماء الصالح للشراب وخدمات التطهير والطاقة النظيفة بالجودة المطلوبة لكلّ الفئات والأحياء السكنية وخاصة منها الأحياء الشعبية،

4.تحسين استخدام الموارد وحسن إدارة الأراضي والترفيع في إنتاج المقاسم الاجتماعية التي من شأنها الحدّ من التوسع العشوائي للمدن،

5.التخفيض من مستوى التلوث ومن الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الوسط البيئي،

6.مقاومة مظاهر الفقر والبطالة والانحراف بتعزيز فرص العمل اللائقة ودعم برامج التنمية المحلية ذات الطاقة التشغيليّة العالية،

7.تشجيع الأطراف المحلية والجهوية الفاعلة على إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية باعتماد مخططات تهيئة عمرانية وترابية توضع للغرض ،

8.تدعيم مسارات التحضّر المستدام والرفع من قدرات السلطات المحلية في التخطيط والتصرّف الحضري التشاركي بهدف إقامة مدن وتجمعات عمرانية للجميع،

9.تحسين خدمات النقل الحضري وتمكين كل السكان من استخدام منظومات تنقل آمنة نظيفة ومستدامة،

10.التخفيض من حدّة المخاطر والكوارث الطبيعية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة والتأقلم مع التغيّرات المناخيّة.،

1 المسائل الديمغرافية الحضرية

سجّل عدد سكان الجمهورية التونسية منذ سنة1994 زيادة بنسبة25% ليبلغ 10,983 مليون نسمة حسب تعداد سنة 2014 وذلك بالرغم من التراجع المتواصل في معدّل النمو السنوي للسكان[2]. وقد تزامن تطور عدد السكان مع ارتفاع ظاهرة التحضر حيث أصبحت المدن تأوي67,7% من مجموع السكان سنة2014 بعد أن كانت هذه النسبة في حدود 61% سنة 1994. ويرجع هذا التطور في عدد الحضريين إلى النمو الطبيعي لسكان المدن من ناحية وإلى تواصل النزوح رغم تراجع وتيرته خلال العشرية المنقضية من ناحية أخرى.

رسم رقم1: تطوّر عدد السكان (بالآلاف) ومعدّل النمو السنوي (%)[3]

كما تميّزت فترة العشرينية الماضية بتهرّم سكان البلاد إذ تراجعت نسبة الفئة العمرية0-14 سنة من 34,8% إلى 23,8% ، وارتفعت نسبة الفئة العمرية60 سنة فأكثر، من 8,3% إلى 11,7% خلال نفس الفترة.

1.1-إدارة التحضر السريع

ملامح الوضع

ارتفع متوسّط الكثافة السكانية في الجمهورية التونسية من 56,5ساكن / كلم2 سنة 1994 إلى 67,12ساكن/كلم2 سنة 2014 ، أي بزيادة19% خلال هذه الفترة. غير أن التوزيع الجغرافي للكثافات السكانية يبرز فوارق كبيرة من منطقة إلى أخرى تواصلت إلى اليوم: ففي حين تبلغ الكثافة أكثر من 200 ساكن/كم2 على طول الشريط الساحلي الممتد من تونس الكبرى إلى ولاية المنستير، فإنها لا تتجاوز 100ساكن/كلم2 في باقي الشريط الساحلي باستثناء ولاية قابس، لتنخفض إلى ما بين55 و75 ساكن/كلم2 في منطقة السباسب الوسطى وإلى أقل من55 ساكن/كلم2 في مناطق الجنوب والوسط الغربي وفي حين يبقى ارتفاع الكثافة على الشريط الساحلي منطقيا لتواجد أهمّ المدن، فإنه يطرح عدّة إشكاليات في المناطق الداخلية لعدم قدرة الوسط الطبيعي على تحمّل تكثيف الأنشطة الفلاحية[4].

خريطة رقم3: التوزيع الجغرافي للكثافات السكانية بالجمهورية التونسية سنة2014

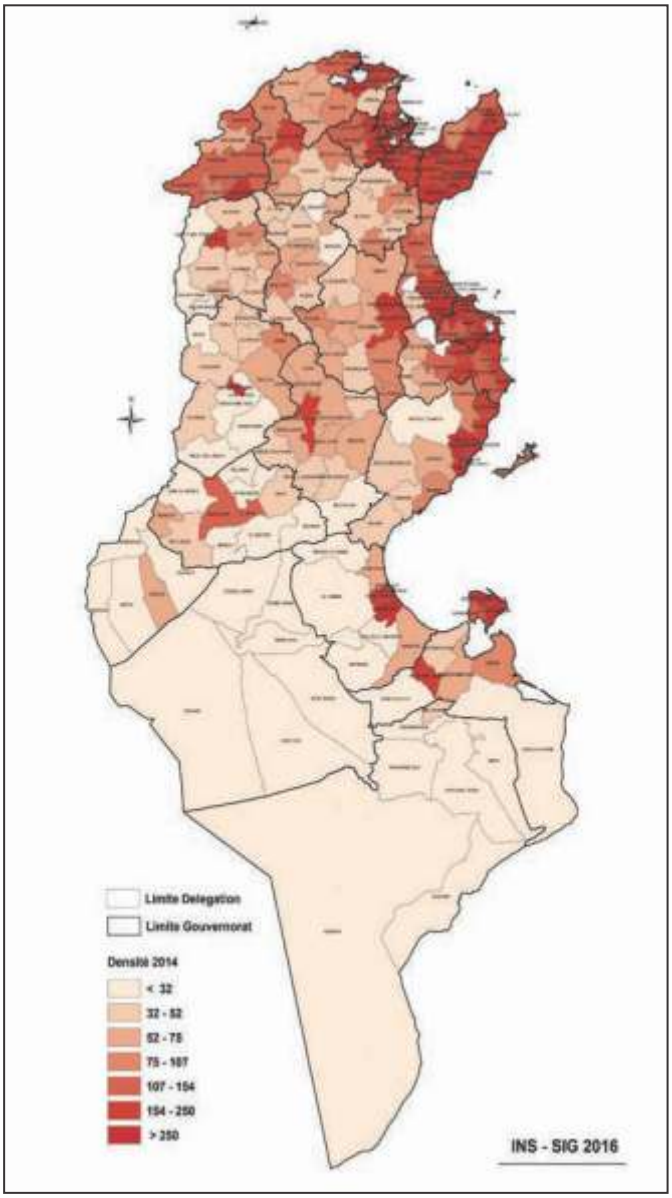

2 .المعهد الوطني للإحصاء التعداد العام للسكان والسكنى -2014

3 .قدر النمو السنوي للسكان في تونس ب2,35% سنة 1966 و 1,21% سنة 2004 لينخفض إلى 1,03% سنة 2014. حسب المعهد الوطني للإحصاء.

4 .دراسة «الخارطة الوطنية للبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية في أفق2030 » وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية. تونس2015.

ويتوزّع السكان الحضريون، البالغ عددهم حوالي7,4 مليون ساكن سنة2014 ، على283 بلدية[5] تمسح أكثر من 300 ألف هكتار[6] ، أي حوالي1,8% من مساحة البلاد. وبالاستئناس ببيانات المعهد الوطني للإحصاء، والدراسات المتعددة التي تناولت ظاهرة التحضر في تونس[7] فإنه يتّضح أنّ العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالأوساط الحضرية التونسية حالت دون أن تحقّق الإنجازات في مجال تحسين التعمير النتائج المرجوة من حيث جودة الخدمات ومقومات التعمير المستدام.

➢ عدم توازن النمو الحضري جغرافيا

يتميّز المجال الحضري بعدم التوازن في التوزيع الجغرافي حيث تستقطب أربعة تجمعات حضرية كبرى وهي تونس الكبرى (34 بلدية) وصفاقس (7 بلديات) وسوسة (9 بلديات) ونابل الحمامات (3 بلديات) أي 53 بلدية لوحدها حوالي 47% من مجموع السكان الحضريين، و يتوزّع باقي السكان الحضريين على 230 بلدية منها 11 بلدية يتراوح عدد سكانها بين 50 ألف و100 ألف ساكن و 152بلدية ما بين 5 آلاف ساكن و50 ألف ساكن و 67 بلدية لا يتجاوز عدد سكانها 5 آلاف ساكن. ولئن ساهم هذا التحضر السريع، بقدر كبير، في تحسين ظروف عيش جزء هام من السكان وتمكينهم من الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والماء والصرف الصحي والكهرباء، فإنّه اتّسم بعدم توازنه حيث استقطبت جهة الشمال الشرقي والوسط الشرقي، التي تمثل17,2% من مساحة التراب الوطني، قرابة61,6% من السكّان، مما ساهم بقدر كبير في احتداد الضغط على المنظومات البيئيّة الهشّة والشريط الساحلي والأراضي الفلاحيّة الخصبة خاصّة مع محدودية الاستراتيجية الوطنية للتهيئة الترابية وضعف آليات التخطيط العمراني.

➢ أبرز الإنجازات لتحسين إدارة التحضر السريع

عملت الدولة على احتواء ظاهرة التمدّد العمراني الأفقي والحدّ من آثاره السلبية وترشيد استعمال الرصيد العقاري بتكثيف الأنسجة العمرانية القائمة والتشجيع على البناء العمودي من خلال:

-الرفع في الكثافة السكنية من25 مسكنا/هك سنة 1996 إلى 35 مسكنا/هك سنة 2014 بالتقسيمات العمرانية الجديدة.

-مراجعة نسبة الكثافة في أمثلة التهيئة العمرانية لتبلغ 50 مسكنا/هك مقابل 33 مسكنا/هك حاليا.

-السعي نحو الرفع في نسبة المساحات المخصصة للسكن الجماعي.

-تعميم قاعدة الطابق العلوي الثاني بمناطق السكن الفردي منذ سنة2003.

-تركيز منظومة الرصد العمراني ويأتي في مقدّمتها المرصد العمراني لتونس الكبرى.

2.1-إدارة الروابط الريفية الحضرية

➢ لمحة حول نوعية الروابط

تمثل المدن الركيزة الأساسية للديناميكية التنموية لدفع نسق تطوّرها حيث تؤثّر كل مدينة ومنطقة حضرية في المجال الريفي المباشر لها، وهو ما جعل تطوّر الأرياف مرتبطا بالمدن التي تبقى العنصر الأساسي في هيكلة التراب الوطني. ومن بين هذه الروابط والتأثيرات المتداخلة يمكن ذكر:

-**الروابط الديمغرافية** حيث تزوّد الأرياف المدن باليد العاملة الضروريّة كما يتأثّر النسيج الحضري بنوعية هؤلاء النازحين الريفيين.

-**الروابط الاقتصادية** حيث تزوّد الأرياف المدن بالمنتوجات الفلاحية.

-**تيسير تنقل المنتوجات الريفية والحضرية** وتحسين التبادل التجاري والخدمات الصحية والاجتماعية عبر شبكة الطرقات والمسالك الريفية والموانئ والمطارات التي في انتشارها دلالة على هيكلة التراب الوطني وتجسيم لجلّ الروابط الريفية الحضرية.

كما تمّ تنشيط هذه الروابط من طرف الدولة منذ الاستقلال عبر تنفيذ العديد من البرامج التي كان هدفها توفير الشغل بالأرياف والمدن، للحدّ من تفاقم الفقر وتحسين مقوّمات عيش المواطنين، وتثمين النجاحات المتأتية من تعميم التعليم والصحّة في كل مناطق البلاد وخاصة النائية منها.

وتمثلت المقاربة المعتمدة في هذا الميدان أساسا في إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي و النهوض الاجتماعي، إلا أن أغلب الاستثمارات تمّت في المناطق الساحلية التي استقطبت 60% من الاستثمار العمومي و80%من الاستثمار الخاص. وكنتيجة لذلك، بقيت المدن والأرياف الداخلية تتصف

5.تعتبر كل منطقة بلدية منطقة حضرية، و قد تطور عدد البلديات في البلاد التونسية من 150 بلدية سنة 1975 إلى 283 بلدية سنة 2015

6 .وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية سنة2010.

7."Le système urbain tunisien" Amor Belhédy, in Europen Journal of Geographie - document 258 - 2004

بمؤشرات تنمية جهوية متدنية[8] وارتكز نشاطها أساسا على الفلاحة العائلية البسيطة وما توفّره البرامج الإنمائية المختلفة والمحدودة التي تنفذها الدولة في هذه المناطق.

➢البرامج المهيكلة والفاعلة في الروابط الحضرية الريفية

اتّبعت الدولة منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية خلال فترة ثمانينات القرن الماضي وتدنّي مردوديّة مختلف المؤسسات العمومية، منهجا اقتصاديا جديدا يعتمد على اقتصاد السوق ودعم المبادرة الخاصة، وتمّ التفويت في عدد من الشركات العامة لفائدة القطاع الخاص، كما تراجع دور الدولة لينحصر في القطاعات الاجتماعية على غرار التربية والتعليم والصحة والبنية الأساسية.

وبصفة موازية، سعت الدولة التونسية الى تعزيز البنية الأساسية ودعم الربط بين مختلف الجهات حيث شرعت منذ الثمانينات في تطوير شبكة الطرقات الوطنية بإنجاز 4 طرقات سيارة إلى جانب انجاز أوتطوير 9 مطارات وإنشاء وتهيئة أكثر من30 ألف كيلومتر مسالك ريفية وفلاحية[9] منها حوالي10 آلاف كلم بالمناطق السقوية، حيث تلعب هذه المسالك إلى جانب الطرقات المعبدة الدور المهم في تيسير الروابط الريفية الحضرية[10] .

رغم ما وفرته هذه البرامج العمومية من موارد رزق إضافية وتنشيط للحركة الاقتصادية وتحسين مقومات العيش للسكان مما يساهم في تدعيم الروابط الريفية الحضرية، فإن ملامح الفقر والخصاصة وكثرة البطالة المقنّعة لا زالت تميّز العديد من هذه المناطق.

3.1-التعامل مع احتياجات الشباب الحضري

انبنت المقاربة التونسية على الإحاطة بالشباب باعتباره القوة الدافعة للخلق والإبداع وذلك بالرغم من تراجع وزنه الديمغرافي خلال العشرين سنة الماضية[11]، وما فتئت الدولة تعمل على تشريكه في إدارة الشأن العام واخذ القرار وخلق المناخ الملائم لصقل مواهبه واعتباره جزءا من الحل.

وفي هذا الإطار، تدعّمت العناية بدور الشباب والثقافة والمنشآت الرياضية والمؤسّسات الجامعية ومراكز التكوين المهني التي ازداد عددها منذ سنة1994 بنسب تصل أحيانا إلى أكثر من الضعف:

جدول رقم 1 - تطوّر عدد المنشآت الشبابية 1994 - 2014

المنشآت	1994	2014	الزيادة
قاعات رياضية عمومية	68	187	%175
قاعات رياضية خاصة	-	757	-
ملاعب معشبة	90	231	%156
دور الشباب	252	321	%27
دور الثقافة	184	220	%20
المكتبات العمومية	289	400	%38
مراكز التكوين	136	197	%45
مؤسسات جامعية	83	198	%138

كما عملت الدولة على إدماج الشباب في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإحداث عدّة برامج وآليات تهدف إلى الارتقاء بمؤهّلات وكفاءات طالبي الشغل، خاصّة من فئة الشباب، لتحسين تشغيليّتهم وتيسير ادماجهم في سوق الشّغل، على غرار "تربّصات الإعداد للحياة المهنية" و"عقود إدماج حاملي الشهائد العليا" و"عقود التأهيل والإدماج المهني"، إلخ..التي ينتفع بها حاليا حوالي125 000 شاب في السنة[12].

8 .المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية: دراسة التفاوت الجهوي-2014 صنفت هذه الدراسة معظم المناطق الداخلية ضمن المجموعات الأقل نموا من حيث مستوى التنمية وهي المجموعتين الثالثة والرابعة بينما تتواجد جلّ المناطق الساحلية في المجموعتين الأولى والثانية.

9. A . Boutouta, 2013."Les pistes rurales en Tunisie: situation actuelle et perspectives" ;

10 .تلعب المسالك الريفية والزراعية عدة أدوار حيث تمثل الصبغة الاقتصادية لهذه المسالك حوالي91%؛أمّا الصبغة الاجتماعية فتتمثّل في تيسير الخدمات الصحية بنحو79% وتقديم الخدمات التعليمية والتربوية بنحو81%.

11.انخفضت نسبة الفئة العمرية (15- 29 سنة) التي تمثل شريحة الشباب من 28,5 % من السكان سنة 1994 إلى 24,5% سنة 2014.

12 .حسب احصائيات «الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل» لسنتي2014 و 2015.

رغم كل هذه الإنجازات المادية التي تتطلب توفير استثمارات هامّة، تفوق إمكانات السلط المركزية والجهوية في بعض الأحيان، فإن نسبة استقطاب الشباب وادماجهم في الحركة الاقتصادية والسياسية لازالت محدودة ودون المؤمل نظرا للتطوّر السريع الذي يعيشه المجتمع التونسي ولعدم قدرة البرامج المعتمدة من مواكبة ومسايرة نسق طموح الشباب.

4.1-تلبية احتياجات كبار السنّ

ارتفعت نسبة كبار السن، أي فئة أكثر من60 سنة، من 8,3% من مجموع السكان سنة 1994 إلى 11,7% سنة 2014، وتتوقع الإسقاطات السكانية أن تبلغ هذه النسبة 19,8% بحلول سنة 2034.

وأمام هذا التحوّل الديمغرافي، تمّ إرساء منظومة قانونية خاصة بالمسنين، حيث ينتفع كبار السن في تونس بحماية قانونية عبر العديد من التشريعات ذات الصبغة المشتركة أو الخصوصية التي تهدف بالأساس إلى ضمان حقوقه الأساسية داخل الأسرة وفي المجتمع وتم وضع عدة برامج موجهة لفائدة هذه الفئة وحمايتها تتمثل في:

➢العناية بالمسنين والإحاطة بهم في وسطهم الطبيعي:

تهدف الرعاية الاجتماعية الخصوصية بكبار السن، وخاصة منهم فاقدي السند العائلي والمادي، إلى المحافظة عليهم في وسطهم الطبيعي مع تمكينهم من ظروف عيش كريمة من خلال:

- المساعدات المالية القارة التي تقدّمها الدولة للمسنين المعوزين ، علما وأنّه قد تضاعف عدد المنتفعين بهذا البرنامج عشرات المرات خلال العشرين سنة الماضية: من 2 800 مسن معوز منتفع إلى 12 300 مسن معوز.
- الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن في بيوتهم بمساعدة من جمعيات مدعومة من الدولة، حيث تضاعف عدد هذه الفرق أكثر من عشر مرّ ات: من4 إلى 43 فريق من 1992 إلى 2014 ويستفيد من خدماتها حوالي000 5 مسن.
- الإيداع العائلي للمسنين حيث تمّ سنة1999 وضع برنامج للتكفل بالمسنّين فاقدي السند من قبل أسر حاضنة وفق شروط قانونية وبمنحة شهرية بـ150 دينارا من الدولة.
- الرعاية المؤسساتية لكبار السن، حيث توفر مراكز رعاية المسنين البالغ عددها11 مركزا الرعاية الاجتماعية والمتابعة الصحية لحوالي 616 مسنا.
- النوادي النهارية لكبار السن: التي تقدّم خدمات تثقيفية وترفيهية لفائدة للمسنّين والتي ارتفع عددها منذ إحداثها سنة 2003 من 3 نواد إلى 21 ناديا سنة 2015.

➢تثمين مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع:

وذلك من خلال إرساء خطة للإعلام والتثقيف والاتصال بكبار السن، تهدف بالخصوص إلى:

- دعم مكانة المسن داخل الأسرة وتحسيس الناشئة بضرورة احترام كبار السن وإعطائهم الأولوية بالفضاءات العامّة ووسائل النقل العمومي،
- ملاءمةالسكن والبناءات المفتوحة للعموم (المرافق العامة، الحدائق،..) لخصوصيات كبار السن.

➢دعم الاستثمار الخاص في مجال العناية بكبار السن:

وضعت الدولة سياسة متكاملة في مجال رعاية المسنين وفتحت المجال للباعثين الخواص لإحداث مؤسسات خاصة للإيواء وذلك بمقتضى القانون عدد114 لسنة 1994 المتعلق بحماية المسنين. وعلى هذا الأساس تمّ إحداث5 وحدات إقامة لإيواء كبار السن وبعث12 شركة خدمات صحية اجتماعية خاصة لفائدة كبار السن في البيت. كما أدرج طبّ الشيخوخة في برامج التدريس داخل كليات الطبّ بتونس وسوسة وصفاقس.

5.1-إدراج المسائل الاجتماعية في التنمية الحضرية

عرفت تونس على غرار العديد من بلدان العالم تحوّلات اجتماعية عميقة نتيجة نزوح السكان من الأرياف إلى المدن وتهرّم التركيبة السكانية وتفكك الروابط الاجتماعية والأسرية وارتفاع معدّلات الجريمة والعنف والتشرد خاصة بالمدن الكبرى. لذلك، ارتكزت المقاربة التونسية على تحسين ظروف العيش والسكن واعتماد وتنفيذ عدة برامج للنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة وإدماجهم في الحياة الحضرية. ويكمن الهدف من وراء كل ذلك في:

- تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع دون إقصاء،
- تحقيق نمو اقتصادي مجز وعادل،

- احترام التنوع الثقافي للمجتمع.

وفي خصوص العناية بالأطفال و بهدف توفير الرعاية المناسبة لهم[13]، عملت تونس على إرساء منظومة متكاملة للتنشيط التربوي والاجتماعي ملائمة للأطفال، بهدف تكوين جيل متشبع بروح المواطنة وبالسلوك الحضاري وبناء شخصية متوازنة للطفل ووقايته من كل ما من شأنه أن يضر بصحته أو بصورته داخل الأسرة والمجتمع ككل. و تتشكل هذه المنظومة من محاضن للأطفال لمن هم دون الثلاث سنوات و رياض الأطفال (من3 إلى 5 سنوات) و نوادي الأطفال بمؤسسات التعليم ودور الثقافة ودور الشباب للأطفال الذين بلغوا سن التمدرس. وقد تضاعف عدد المحاضن ورياض الأطفال عدّة مرات خلال العشرين سنة الماضية وتحسّنت بذلك نسبة التغطية خاصة بالنسبة لرياض الأطفال:

جدول رقم 2 - تطوّر عدد المنشآت الخاصة بالأطفال 1994 - 2015

	1994	2015	الزيادة
محاضن للأطفال (دون3 سنوات)	70	313	+ 350 %
رياض للأطفال (3 - 5 سنوات)	1 115	4 118	+ 270 %
نسبة التغطية لمجموع الأطفال	**%11,4**	**%33,0**	-

➢ توفير مأوى لفائدة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية

في إطار تجسيم مقتضيات النصوص التشريعية[14] ذات العلاقة بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية أو الأطفال فاقدي السند العائلي، تمّ إنشاء العديد من المؤسسات التي توفّر الإقامة لمدّة محدّدة أو غير محدّدة للأشخاص الذين لا مأوى لهم وفاقدي السند المادي والمعنوي والأطفال المهدّدين وكلّ الحالات الاجتماعية الأخرى التي هي في حاجة إلى الرعاية الخصوصية، ونخصّ بالذكر منها:

- مراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي،
- وحدات عيش نموذجية على ذمة الجمعيات العاملة في رعاية الطفولة،
- وحدات عيش تتكفل باحتضان وتوفير الإقامة للمعوقين الكهول بدون سند عائلي،

بالإضافة إلى إحداث آلية الاسعاف الاجتماعي للتقليص من حالات التشرّد.

➢تهيئة المحيط العمراني لفائدة الأشخاص المعوقين:

نصّ القانون التوجيهي للمعوّقين لسنة2005 على إلزام الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والخاصّة باحترام جملة من المبادئ والأسس والعمل على تلبية الاحتياجات الخصوصية للمعوقين عند تهيئة البناءات العمومية والمجموعات السكانية الجماعية وتيسير التنقل والاتصال وفق معايير فنية محددة.

6.1- التصرف مع الهجرة الداخلية

كان للخيارات الاقتصادية المعتمدة أثرها على حركة الهجرة الداخلية والخارجية فعلى مستوى الهجرة الداخلية عرفت عدة مناطق تراجعا ملحوظا في عدد السكان خلال العشريتين المنقضيتين وخاصة المناطق الحدودية ومناطق الشمال الغربي كما تراجع عدد السكان بالوسط الريفي نتيجة النزوح.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد المغادرين للوسط الريفي خلال السنوات الخمس الفارطة (2009 - 2014) لأسباب مختلفة يبينها الرسم البياني رقم2 ، حوالي99,3 ألف شخص.

أما الهجرة بين الولايات فقد شملت 0,8% من مجموع السكان خلال الخمس سنوات الفارطة استقطبت منها تونس الكبرى52% وجهة الوسط الشرقي 21 % في حين عرفت جهات الشمال الغربي والوسط الغربي صافي هجرة سلبي.

13 .وزارة المرأة و الأسرة والطفولة و المسنين، الإدارة العامة للطفولة2015.

14 .القانون التوجيهي للمعاقين لسنة2005 - الأمر عدد 1467 لسنة 2006 والمتعلق بضبط المعايير الفنية الخاصة بتيسير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البناءات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة و المركبات السكنية والبناءات الخاصة المفتوحة للعموم . - مجلة حماية الطفولة لسنة1995 والقانون عدد 74 لسنة2001 والمتعلق بمراكز الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالخصوص بتوفير الإقامة لمدة معينة أو غير معينة للأشخاص الذين لا مأوى لهم وفاقدي السند.

كما شهدت الفترة الممتدة بين 2009 و2014 مغادرة 694 ألف ساكن للتراب الوطني منها 49% من الفئة العمرية ما بين 20 و 29 سنة. كما مثلت نسبة المهاجرين من ذوي التعليم العالي 23,9%. وهو ما قد يطرح عدة إشكاليات تتعلق بهجرة القوى العاملة وكذلك الأدمغة بالنسبة للمهاجرين من حاملي الشهائد العليا. وتبقى الهجرة إلى الخارج ذكورية بالأساس حيث تمثل نسبة 83%.

رسم رقم 2: أسباب النزوح الداخلي 2009-2014

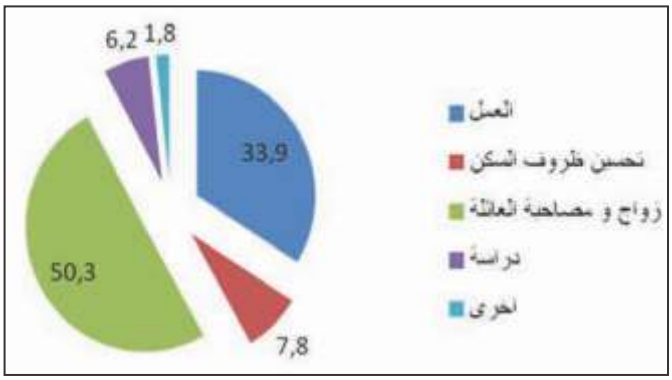

رسم رقم 3: توزيع المغادرين حسب المستوى التعليمي

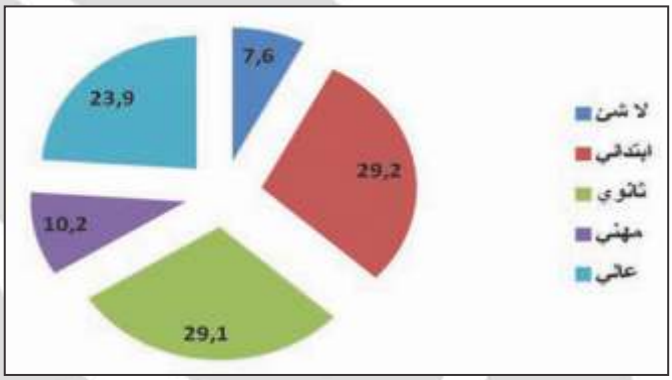

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء - 2014

7.1- الدروس المستفادة في هذه المجالات

من أبرز العوامل التي ساهمت بقدر كبير في احتداد الضغط على الموارد الطبيعية المتاحة وما رافقها من انتشار للبناء العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة من جهة، واختلال لوظائف المدن نتيجة للنزوح والهجرة للبحث عن الشغل وتحسين ظروف العيش من جهة أخرى. نذكر التفاوت بين الجهات والفئات الاجتماعية وتركّز الأنشطة التنموية المربحة والمحسّنة للأوضاع الاجتماعية للسكان ببعض المناطق دون سواها.

وعلى هذا الأساس يمثل الإدماج القطاعي الجهوي والاجتماعي للحدّ من الفوارق بمختلف أنواعها أهمّ التحدّيات التي ستعمل تونس على رفعها لضمان تنمية مستدامة، وتحقيق العدالة والإنصاف وضمان التوزيع العادل للثروة بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والموارد البشرية المهمّشة.

أما على المستوى الاقتصادي، ونظرا لتدني المحتوى التشغيلي لمنوال التنمية المعتمد وعدم قدرته على الاستجابة لطلبات الشغل وخاصة لدى الشباب وحاملي الشهائد العليا، عرفت تونس خلال الفترة الأخيرة موجة من الهجرة إلى الخارج خاصة في صفوف الشباب قد تكون لها تداعيات على المدى المتوسط.

ويعتبر تطوير الاقتصاد التونسي وتنويعه والرفع من قدرته التشغيلية كما وكيفا الهدف الرئيسي للاستجابة للتطلعات الشعبية وتحقيق أهداف الثورة والحدّ من البطالة واستقطاب وتوظيف الكفاءات والخبرات خلال الفترة القادمة لجعل تونس وجهة للاستثمار والتطوير.

8.1-التحديات والمسائل المستقبلية التي يمكن التصدي لها من خلال جدول أعمال حضري جديد

➢ **في إدارة التحضر السريع**

-التحديات والرهانات :

تتمثل أهم الرهانات خلال الفترة القادمة في مراجعة الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم لمجال التهيئة العمرانية لجعلها تتماشى ومتطلبات التطور العمراني والاقتصادي بما يمكّن من:

- تحسين إطار عيش متساكني المدن والتجمعات السكنية.
- إيجاد التوازن بين مختلف وظائف المدينة وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها.
- تنشيط الحركة الاقتصادية بالمدن لتوفير مواطن الشغل.
- التشجيع على الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص.
- إرساء تخطيط عمراني مستدام يأخذ بعين الاعتبار كل الفئات الاجتماعية.

-التوجهات الاستراتيجية:

تندرج التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في إطار تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمعات السكنية من خلال:

- تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني للمدن والتجمعات السكنية.
- دعم اللامركزية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التنمية ومتابعة تنفيذها.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز البرامج ذات المصلحة العامة.
- ضمان انخراط الشباب وإسهامهم في المسار التنموي وغرس قيم التعويل على الذات واذكاء روح المبادرة والإبداع لديهم بهدف تيسير إدماج الشباب في سوق الشغل وبالتالي إرجاع الثقة والأمل لديهم[15].
- تطوير الاطار التشريعي حتى يواكب التغيرات التي شهدتها المدن علما و أنّه قد تمّ الشروع في مراجعة مجلّة التهيئة الترابية والتعمير في اتجاه تنفيذ ما تمّ إقراره في الدستور الجديد من مبادئ تتعلق بالتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة وترسيخ مبدإ اللامركزية في تسيير شؤون الجماعات المحلية.

➢ في مجال تلبية احتياجات كبار السن

-التحدّيـــات:

لئن كانت النقلة الديمغرافية التي شهدها المجتمع التونسي تبعث عن الارتياح، فإن لتهرّم السكان ضغوطات وانعكاسات عديدة على مختلف القطاعات، نذكر منها بالخصوص:

- تزايد عدد المتقاعدين من ذوي الكفاءات والقادرين على مواصلة العطاء لفترة لا تقل عن10 أو 15 سنة بعد التقاعد.
- ارتفاع الضغط على الخدمات الصحية والطبية نتيجة احتمال تعدد الأمراض المزمنة وارتفاع نسبها لدى المتقدمين في السن.
- صعوبة تلبية الاحتياجات المتزايدة من توفير السكن الملائم لفئة المسنين.
- تراجع إمكانيات الأسرة في مجال الإحاطة بمسنّيها نظرا إلى الانتشار المتزايد لظاهرة الأسر النواتية.
- تقلص مشاركة المتقدمين في السن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

-الأولويـــات :

وسعيا إلى تحقيق الهدف المنشود المتمثّل في "تحقيق مجتمع لكل الأعمار" يؤمن العيش الكريم لمختلف شرائح المجتمع ويحفظ للمسن كرامته ومنزلته، تتجه أولويات العمل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكييف المحيط بما يمكّن المسن من مواصلة المساهمة في الحياة العامة وخاصة من خلال ملائمة برامج التهيئة العمرانية والإسكان والنقل والفضاءات الترفيهية مع احتياجات المسنين وأوضاعهم الخصوصية.
- توفير وسائل نقل مهيأة تتلاءم مع خصوصيات تنقل المسنين ومحدودي الحركة.
- الحفاظ على استقلالية كبار السن لأطول فترة ممكنة وحمايتهم من الفقر والخصاصة.

15 .الوثيقة التوجيهية لخطط التنمية-2016 2020 - تونس، 15 سبتمبر 2015.

2 الأراضي والتخطيط الحضري

يجسّم تخطيط المجال الترابي الخيارات الوطنية والمحلية للتنمية المستدامة، إذ يسمح بإحكام هيكلة التراب الوطني بفضل التوزيع الجيد للتجمعات السكنية والبنية الأساسية والتجهيزات الكبرى والتحكم الأفضل في الموارد الطبيعية المتاحة. فهو بمثابة الاستراتيجية المجالية طويلة المدى التي تؤسّس لتحقيق التكامل بين الجهات وبلوغ التنمية العادلة والشاملة لضمان مقومات العيش الكريم للأسر وجودة الحياة لجميع السكان مع المحافظة على الموارد الطبيعية و تنميتها للأجيال القادمة.

1.2-ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستدامين

مكّنت الجهود المبذولة من طرف السلطات المركزية والمحلية من إقامة شبكة عمرانية شاملة ومترابطة تغطي كامل تراب الجمهورية ومن الترفيع في إنتاجية المدن التي أصبحت توفّر حوالي85% من الناتج الداخلي الخام[16]. كما مكّنت من تغطية كل التجمّعات العمرانية على مختلف أحجامها بأمثلة تهيئة عمرانية والتجمعات العمرانية الكبرى بأمثلة توجيهية للتهيئة، كأداة مثلى لصنع القرار وإحكام استعمال الأراضي و تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المستدامة. وبالتوازي تمّ إدخال العديد من الاصلاحات التشريعية المكمّلة لمجلة التهيئة الترابية والتعمير، والمؤسّساتية بإحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي سنة1996 بهدف أحكام التصرف في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى تعزيز برامج البنية الأساسية الحضرية والتجهيزات العمومية المهيكلة التي وفّرت لكلّ مواطن فرصة الحصول على الخدمات الحضرية والمساهمة إلى حدّ ما في الحياة المدنية والسياسية التي توفّرها المدينة. كما بادرت بعض البلديات الكبرى بإعداد " استراتيجية التنمية الحضرية " الخاصّة بها، بمشاركة كلّ الأطراف المحلية الفاعلة في مدن تونس وصفاقس وسوسة وجندوبة وسليانة وغيرها، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي من بينها ضمان الاستدامة البيئية وتعميم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والقضاء على الفقر.

غير أن نتائج هذه الاجراءات بقيت محدودة وحتى التخطيط الحضري المستدام بقي ضعيفا نسبيا نظرا لمحدودية الإطار الكفء في البلديات وعدم جاهزية الإدارة المحلية لتولّي إدارة هذه المسائل بالشكل المطلوب، إضافة إلى قلّة مساهمة المجتمع المدني في أغلب المدن التونسية نظرا لحداثة النسيج الجمعياتي وضعف اهتمامه بمسائل التنمية المحلية.

ونتيجة لذلك تفاقمت ظاهرة عدم تطبيق وثائق التخطيط العمراني، وقلة فاعلية هذه الأدوات العمرانية حيث يتراوح معدل تطبيق أمثلة التهيئة العمرانية مثلا بين 22 و 32% . أما نسبة إنجاز مكوناته فهي تتراوح بين 23 و 30 % بالنسبة للطرقات وبين 15 و 20% بالنسبة للتجهيزات العمومية وبين10 و 15 % بالنسبة للمناطق الخضراء وبين15 و25 % بالنسبة للمشاريع الاقتصادية وبين 50 و70% للسكن[17].كما أن كثرة الفضاءات الشاغرة داخل النسيج العمراني تمثل هي الأخرى عائقا لإحكام استغلال الفضاء العمراني، من ذلك عدم استغلال بعض العقارات المخصّصة للتجهيزات العموميّة والمناطق الخضراء والإبقاء عليها بيضاء لفترة طويلة لعدم اقتنائها أو تعويضها من قبل الدولةأو الجماعات العمومية نظرا لغياب آليات التمويل التي تمكن من تكوين رصيد عقاري للتجهيزات والطرقات.

بناء على ذلك، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات ناجعة من شأنها ترسيخ مبادئ التخطيط الاستشرافي المستدام وإيجاد ديناميكية تخطيط وتنمية حضرية مسؤولة وديمقراطية، بهدف دعم القدرة التنافسية وجاذبية المدن التونسية وتعزيز الشبكة الحضرية القائمة التي تطوّرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ وسمحت بتشكّل حواضر وأقطاب عمرانية خاصة على طول الشريط الساحلي (الخريطة رقم4).

16.تقرير البنك العالمي Document d'information du projet PID-Rapport N°PIDC 825-2013

17.بيانات وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

خريطة رقم4: النمو السكاني للمدن التونسية والمعتمديات خلال 2004 - 2014

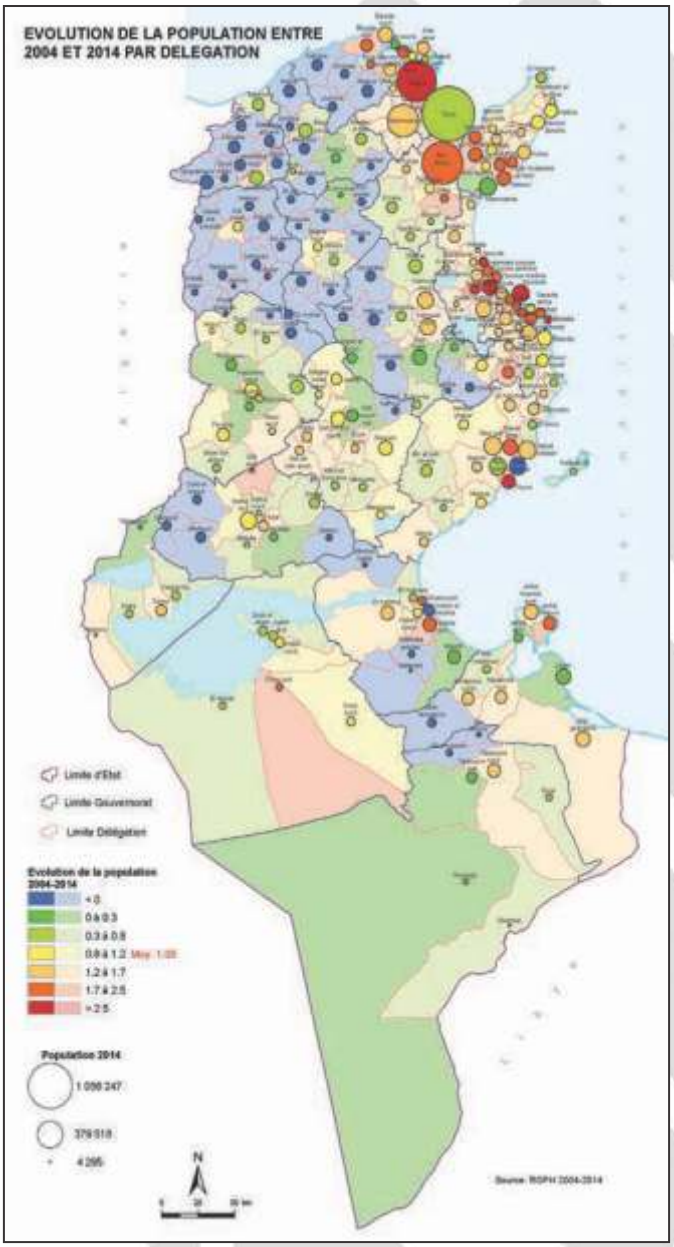

2.2-تحسين إدارة الأراضي الحضرية، بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي

نتج عن التوسع العمراني الذي تشهده معظم مدن البلاد منذ تسعينات القرن الماضي زيادة مشطة في استهلاك الأراضي تقدّ ر بحوالي60% أي من 200 1 هك سنة 1994 إلى حوالي 000 3 هك سنة 2014 منها 27% لتونس الكبرى. كما يمثل البناء غير المنظم وانتشار الأحياء العشوائية والتي قدر عددها بحوالي400 1 حي أكبر عنصر فاعل في التمدّد العمراني الذي يعيشه المجال الحضري في البلاد منذ عقود، حيث تفيد التقديرات الرسمية أن التوسع العمراني الذي حصل بصفة غير منظمة وعشوائية خارج أمثلة التهيئة العمرانية يتراوح ما بين 30% و40% من مجموع المناطق التي يتمّ تعميرها.

ففي بلديات ولاية منوبة بتونس الكبرى قدّر التوسّع العمراني خارج أمثلة التهيئة العمرانية بـ 44,9% من مساحة الكتل المبنية كما أن حوالي005 1 هكتار من الأراضي ذات الصبغة غير السكنية داخل أمثلة التهيئة لتونس الكبرى اكتسحها البناء العشوائي[18].

خريطة رقم5: التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في تونس الكبرى

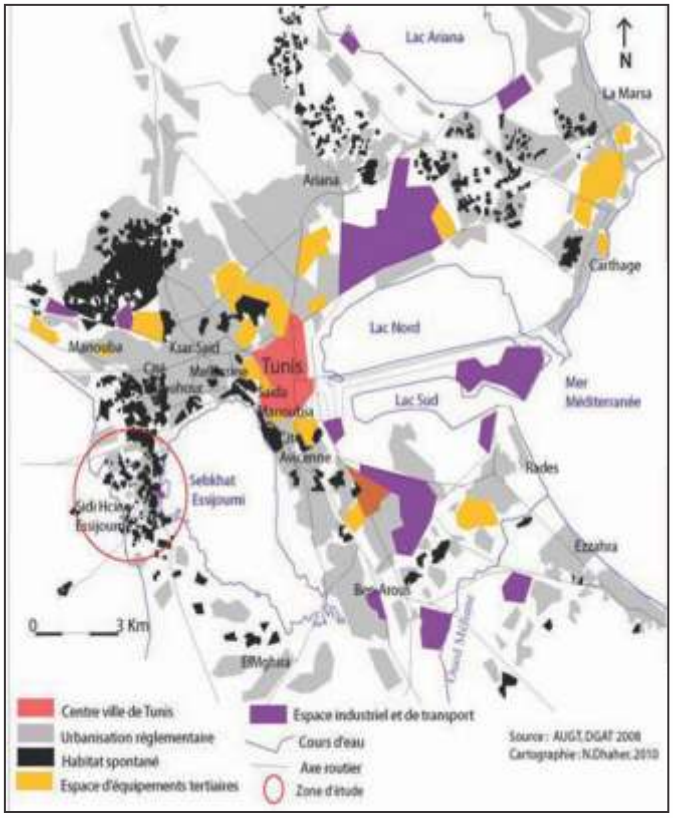

18 .التقرير الوطني حول وضعية البيئة لسنتي2013-2012 ، ص133.

خريطة رقم 6:التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في سوسة الكبرى

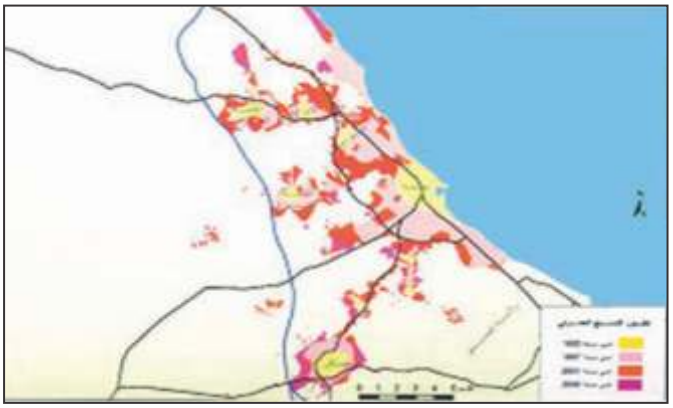

خريطة رقم 7:التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في صفاقس الكبرى

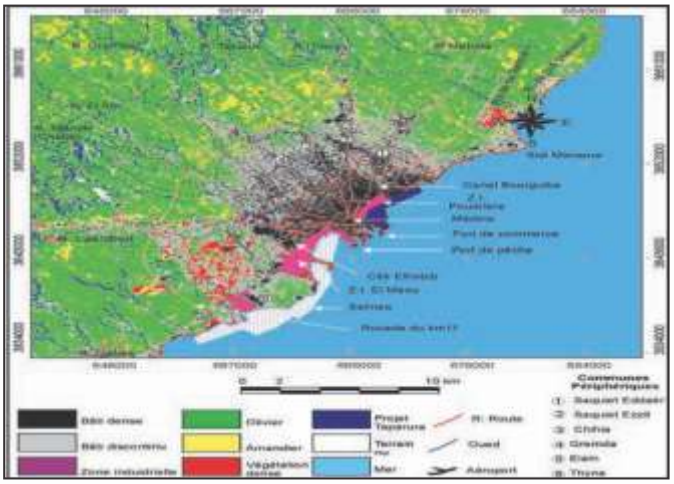

أسباب التمدّد العمراني:

يعتبر التمدّد العمراني ظاهرة مرتبطة بالنمو الديمغرافي السريع داخل المدن، ويتميز بتراجع الكثافة السكانية التي تتضاءل كلما ابتعدنا عن مركز المدينة. فقد بينت الدراسات حول التطور العمراني في بعض المدن التونسية أنّ استهلاك الأراضي يفوق متطلبات التطور السكاني والاقتصادي، الأمر الذي تسبب في احتداد الضغط على المنظومات الإيكولوجية خاصة بالنسبة للمدن الساحلية وتراجع متوسّط الكثافة في المناطق الحضرية من33 مسكنا/هك سنة 2011 إلى 28 مسكنا/هك سنة 2013من جهة، وتطور معدل استهلاك الفرد من الأراضي العمرانية من120م^2 سنة 1994 ليبلغ 200م^2 سنة 2014، من جهة أخرى.

وقد مثل هذا التمدد السريع والمتواصل للمدن السبب الرئيسي في ارتفاع كلفة الربط بمختلف الشبكات العمومية وفي تراجع جودة الخدمات البيئية والصحية والرياضية والاجتماعية والثقافية لجزء هام من سكان المدن وخاصة منهم الفئات المعوزة.

ويرجع هذا التمدد العمراني السريع والمتواصل إلى عدة أسباب من أبرزها:

- ضعف الإمكانيات الفنية والمادية لأغلب البلديات التي انحصر دورها في القيام ببعض الخدمات البيئية (كجمع النفايات والتصرّف فيها وتعهد المناطق الخضراء، ألخ) والمجتمعية، دون القدرة على التحكم في العناصر الفاعلة في توجيه التعمير ودعم الحركيّة التنموية.
- ضعف السياسة السكنية الموجّهة لذوي الدخل المحدود والفئات الهشّة وتهيئة الأراضي المناسبة لقدراتهم.
- تركيز بعض التجهيزات العمومية والمشاريع الاقتصادية على أراض فلاحية يتم تغيير صبغتها بصفة فردية بمعدل 400 هك في السنة مع ما ترتّب عن ذلك من تزايد البناء العشوائي حول هذه التجهيزات.

كما أدى هذا التمدد غير المنظم والمتواصل للمدن إلى إلحاق الضرر بالمجال الحضري. فقد عرفت جل التجمعات الحضرية ارتفاع تواتر الفيضانات داخل الأحياء وبجوارها، وانتشار مناطق التغدّق بالمياه الراكدة وما ينجرّ عن هذا من مشاكل تكاثر الحشرات من جهة، وإرباك فعالية شبكات الصرف الصحي خاصة بالنسبة للمناطق الحضرية ذات الطوبوغرافية المنخفضة من جهة أخرى.

فقد بينت بعض الدراسات أثر التمدّد العمراني غير المنظم على تقلص كفاءة الأراضي ونفاذية مياه الأمطار وارتفاع معامل السيلان كما حدث في منطقة سبخة السيجومي[19] المتاخمة لقلب تونس العاصمة التي ارتفعت نسبة المناطق المبنية بها خلال العشرين سنة الماضية من17,8% إلى أكثر من 37% حاليا. وكذلك حجم مياه السيلان الذي أوجد حالة تغدق مستمر حتى في فصل الصيف بكامل المنطقة. وعلى عكس ذلك، تمّ تفادي مثل هذه الانعكاسات السلبية في مواقع أخرى من تونس العاصمة، حيث تمدّد العمران بشكل منظّم على الضفاف الشمالية لبحيرة تونس على مساحة تناهز 500 1 هك، بعد أن تمّ إستصلاح وتهيئة المنطقة وتجهيزها بكافة الشبكات وفق مثال تهيئة تفصيلي أعدّ للغرض (راجع دراسة الحالة رقـــم2 بالملاحق).

19. Problèmes d'environnement liés à l'urbanisation contemporaine dans le système endoreïque d'Essijoumi (Tunisie nord-orientale), Walid Choueri, in Physio-Geo,volume 7 p.111-138, 2013,

خريطة رقم8 - مثال تهيئة تفصيلي لبحيرة تونس الشمالية

ويتطلب تحسين إدارة الأراضي الحضرية تظافر جهود كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والارتقاء بأداء الجماعات العمومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني في علاقاتها بالإطار العمراني والاجتماعي والاقتصادي وحسن توظيف الموارد. ويعتمد منهج التطوير على التنمية المؤسساتية والتنظيمية، وذلك لتمكين المجتمع بصورة مستدامة من إدارة وتخطيط وتنمية بيئته العمرانية والتصدّي للزحف الحضري العشوائي.

➢ **أبرز الأعمال والتدابير لمجابهة ظاهرة التمدد الحضري**

تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات في الغرض، نذكر منها بالخصوص:

- تعزيز أدوات التخطيط العمراني:تمت تغطية جميع البلديات (283) وجلّ التجمعات الريفية (700) بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بصفة دورية وعند الطلب لتسوية وضعية بعض الأحياء العشوائية أو لإدراج مناطق توسع عمراني ضرورية.
- حماية إرتفاقات المصلحة العامة كتلك المتعلقة بالأملاك العمومية أوالأراضي ذات التراتيب الخاصة (المناطق الطبيعية والمناطق السقوية والغابية، شبكات الجهد العالي، المناطق الأثرية، ...).
- إنجاز عدد كبير من مشاريع الحماية من الفيضانات شملت نسبة كبيرة من المدن والقرى.
- إعداد جملة من الدراسات لإحكام استعمال الفضاء العمراني والحد من توسعه وضبط الخصوصيات المعمارية والعمرانية لكل مدينة أو جهة.
- تعزيز دور الجماعات العمومية المحلية في مراقبة ومقاومة التقسيمات العشوائية والبناء بدون رخصة.

➢ **دعم برامج وتدخلات المؤسسات العمومية المختصة في توفير الأراضي المهيأة والسكن الاجتماعي**، من ذلك :

- تدخّل الوكالة العقارية للسكنى :

تمكنت الوكالة العقارية للسكنى، أهمّ متدخّل عمومي في مجال تهيئة الأراضي للسكن، من تهيئة1 094 هكتارا منذ سنة1995 إلى سنة 2014، أي بمعدّ ل55 هك/سنة، موزعة على كامل ولايات الجمهورية. وقد سمحت هذه الأراضي ببناء حوالي43 000 وحدة سكنية منها 37% من السكن الاجتماعي.

رسم رقم4 – إنجازات الوكالة العقارية للسكنى حسب صنف المسكن 1995 – 2014

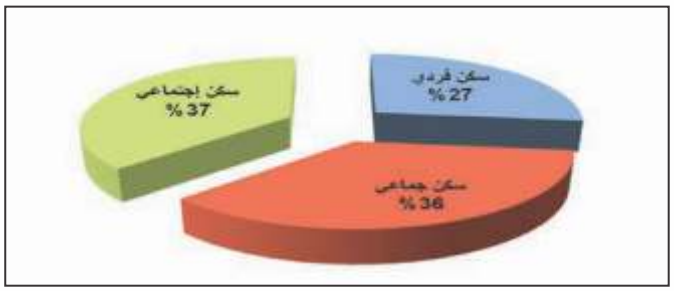

وبالرغم من محدودية إنتاج الأراضي مقارنة مع الحاجيات، فإن الوكالة العقارية للسكنى وفّقت إلى حدّ كبير في إيجاد تقسيمات عمرانية نموذجية، سواء من حيث توفير الطرقات والشبكات الضرورية والمقاسم المخصصة للحدائق والتجهيزات الجماعية في كل تقسيماتها، أو تهيئة مقاسم مندمجة ومناسبة لكلّ الفئات الاجتماعية في التقسيم الواحد، أو الحفاظ على الأبعاد البيئية والعمرانية في كل مشاريعها وهو ما ساعد على تنظيم الفضاء العمراني والحدّ من التوسع العشوائي للمدن على حساب الأراضي الفلاحية.

ومن بين المشاريع المندمجة التي أنجزتها الوكالة أو شرعت في انجازها مشروع الزهراء-رادس (بمساحة264 هك لانجاز حوالي 000 9 وحدة سكنية)[20] و مشروع حدائق تونس بمساحة 331 هك لإنجاز حوالي 000 11 وحدة سكنية والذي يهدف إلى خلق قطب عمراني هام في المنطقة الغربية لتونس العاصمة يستجيب إلى مقومات التخطيط العمراني المستدام.

20.الوكالة العقارية للسكنى، 2015.

مشروع الوكالة العقارية للسكنى بضاحية الزهراء - رادس بتونس الكبرى

صورة رقم 1: موقع المشروع

صورة رقم 2: تصميم المشروع

كما تسعى الوكالة خلال السنوات القادمة (2016-2020) إلى توفير نحو600 هك لإنجاز 21 000 مسكن على الأراضي المهيأة بالمدن التي تشهد ضغطا عمرانيا كبيرا.

- تدخّل الوكالة العقارية الصناعية

ساهمت الوكالة العقارية الصناعية خلال العشرين سنة الماضية في تعزيز النسيج الصناعي في مختلف مناطق البلاد بـ :

- بعث وتهيئة مناطق صناعية مجهّزة بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية.
- بناء محلات صناعية تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب.
- تكوين مدّخرات عقاريّة صناعيّ ة تمسح حوالي650 7 هك موزّعة على198 موقعا.

وقد غطت المناطق الصناعية الجديدة345 1 هك موزعة على 51 مدينة منها 30% بتونس الكبرى. وقد كان لهذه الفضاءات انعكاس إيجابي على تدعيم النشاط الصناعي الحضري وتحسين مناخ الاستثمار في البلاد التونسية.

- تدخل الوكالة العقارية السياحية:

مثّلت الوكالة العقارية السياحية عنصرا محركا لتطوير السياحة التونسية بفضل ما وفّرته من مقاسم مهيأة لفائدة الباعثين السياحيين؛ ومن بين أهم مشاريع الوكالة العقارية السياحية ما يلي:

- إنجاز أربع محطات سياحية مندمجة بطاقة استيعاب اجمالية تقدر بـ170 ألف سرير وهي: محطة القنطاوي بسوسة ومحطة طبرقة بولاية جندوبة والحمامات الجنوبية بولاية نابل والميناء الترفيهي بجزيرة جربة.
- الشروع في إنجاز15 محطة سياحية جديدة موزعة على كامل تراب الجمهورية وحسب أربعة أنماط تتمثل في: منتوجات شاطئية (11 محطة) وبيئية (محطتان) وعائلية (محطة واحدة) واستشفائية (محطتان).

خريطة رقم9: مثال التهيئة التفصيلي لمشروع المحطةالسياحية للا حضرية بجزيرة جربة

وتعمل حاليا الوكالات الثلاث على تنسيق برامجها بهدف إحداث أقطاب اقتصادية متكاملة وذلك بتوفير تقسيمات سكنية وتجهيزات محاذية للمناطق الصناعية والسياحية. توفّر السكن والمرافق الضرورية لفائدة العاملين في هذه المناطق وتساهم في الحدّ من انتشار البناء العشوائي قرب الأقطاب الاقتصاية ومن التنقلات من وإلى مواقع العمل.

➢ تعزيز الحوكمة المحلية الرشيدة لتحسين إدارة الأراضي الحضرية:

في إطار إرساء مفهوم الحوكمة المحلية الرشيدة في إدارة الأراضي وتمكين السلط المحلية من تنظيم ومراقبة التوسع العمراني بشكل فعّال تمّ الشروع، منذ إقرار الدستور الجديد

في جانفي2014، في تجسيم توجّهات استراتيجية جديدة تقوم على:

- إعادة توزيع صلاحيات إدارة الشأن المحلي مع التأكيد على إلغاء الوصاية على الجماعات المحلية كـ"سلطة فعليّة" وتكريس مبدإ التدبير الحر وملاءمة الصلاحيات مع الموارد لضمان نجاعة التدخلات.
- تشريك المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتحمل الأعباء لإعادة الشأن المحلي إلى أصحابه.
- اعتماد مبدإ التدرج في إرساء اللامركزية ودعمها، نظرا لكلفة هذه الاصلاحات وما تستوجبه من نقل للسلطات والمراجعة الشاملة والدقيقة للنظام المالي ونظام الممتلكات.
- دعم الجماعات المحلية بالإطار البشري الكفء وبعث محاكم إداريّة وماليّة تتولى الرقابة وفقا للدستور.
- وضع قواعد قانونية لتحسين وترشيد التصرف في الموارد المالية والعقارية وضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- تطوير مناهج التخطيط العمراني وتقسيمات الأراضي باعتماد مقاربة منصفة تسمح بتقاسم فعلي للقيم العقارية للأراضي وتعود بالفائدة على جميع المتساكنين لا سيّما الفقراء ومحدودي الدخل منهم.

3.2-تعزيز إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وما حولها

يعتبر توفير الغذاء للسكان الحضر من التحديات التي يتعين رفعها أمام توسع المدن على حساب الأراضي الزراعيّة. هذا بالإضافة إلى تقلّص عدد الناشطين في القطاع الفلاحي وتفاقم ظاهرة النزوح الريفي. وباعتبار أهمية المناطق الريفية المجاورة للمدن في توفير الخضر والغلال واللحوم والألبان التي تنتجها وتسوّقها لسكان المدن، فإنه من الضروري توجيه مجالات استعمال الفضاء الريفي المجاور للمدن واستثماره في النشاط الفلاحي لتلبية حاجيات السوق الحضرية والنزل والمؤسسات الاستشفائيّة والجامعيّة وغيرها.

لذلك، اعتمدت تونس على تشجيع وتيسير توزيع منتجات المناطق الريفية وخاصة منها المنتجات الفلاحيّة والصيد البحري (أسواق الجملة اليومية ومنها بالخصوص سوق الجملة ببئر القصعة بتونس العاصمة، والأسواق الأسبوعية) حيث تمّ إصدار جملة من النصوص المتعلقة بتنظيم وإحكام تسيير هذه المسالك ومن بينها خاصة المخطط المديري لأسواق الجملة للخضر والغلال ومنتجات الصيد البحري الصادر سنة1998. وبذلك يتمّ :

- تسويق حوالي مليون طن من الخضر والغلال سنويا عبر 21 سوق جملة وهو ما يغطي استهلاك حوالي 7 ملايين مواطن وذلك بحساب145 كلغ استهلاك لكل فرد من الخضر والغلال الطازجة المعدة للاستهلاك على حالتها في السنة.
- ترويج معدل40 طن من الخضر والغلال في اليوم بكل سوق من أسواق الجملة ذات المصلحة الجهوية وهو ما يعادل 760 ألف طن/ سنة وما يغطي حاجيات 4 ملايين من المواطن.
- ترويج حوالي60ألف طن من اللحوم الحمراء عبر المسالخ المراقبة مع الإشارة إلى أن معدّل استهلاك الفرد السنوي من هذه اللحوم يصل إلى12,3 كلغ (9,4كلغ لحم ضأن و 2,9 كلغ لحوم أبقار).

وبناء على ما سبق بيانه، فإن البنية الأساسية لترويج منتجات الفلاحة والصيد البحري قادرة، إذا ما تواصل إنتاج المنتجات الفلاحية كما هو الحال الآن، على توفير الغذاء في المناطق الحضرية وما حولها وعلى تلبية الطلب المتزايد من المنتجات الغذائية الطازجة على الأمد المتوسط وحتى البعيد وذلك في إطار منهجية التخطيط والبرامج المسبقة ووفقا لدراسات جدوى اقتصادية وفنية تأخذ بعين الاعتبار تطور الاستهلاك والتطور العمراني للمدن التونسية.

4.2-التصدي لتحديات النقل في المناطق الحضرية

شهد قطاع النقل خلال التسعينات عديد الإصلاحات، تمثلت أساسا في تطوير الإطار التشريعي ومواصلة تحرير القطاع وإعادة هيكلته وتحسين خدماته، حيث تمت إحالة المهام الفنية بالوزارة إلى كل من ديوان الطيران المدني والمطارات وديوان البحرية التجارية والموانئ والوكالة الفنية للنقل البري.

كما تواصلت الإصلاحات في ميدان النقل خلال العشرية الأولى من سنة 2000 لتشمل تحسين الجودة والخدمات والسلامة وتحرير أنشطة النقل وتطوير البنية الأساسية، في اتجاه إرساء منظومة متكاملة تسمح بأن تكون تونس مركزا دوليا للتجارة والخدمات، إلى جانب تحيين الإطار التشريعي وتأهيل المؤسسات العاملة بالقطاع.

فبالنسبة للنقل الحضري، تمّ دعم نشاط نقل المسافرين بين المدن بالحافلات وإسناد لزمات لاستغلال خطوط ضحوية بتونس الكبرى مع إخضاع جل أنشطة النقل إلى كراسات شروط. وفي الآن نفسه انطلقت الدراسات الفنية للشبكة الحديدية السريعة وشبكة المترو الخفيف ومحطات الترابط بتونس الكبرى وكذلك إنجاز الجزء الأول من المشروع الخاص بكهربة خط الضاحية الجنوبية لتونس، فضلا عن مد خط المترو إلى أحياء المروج منذ سنة2005 وإيصال المترو إلى المركب الجامعي بمنوبة منذ سنة2006.

لكن، وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال البنية الأساسية الطرقيّة سواء لربط المدن ببعضها البعض أو لتيسير حركة المرور داخل المدن حيث تم خلال السنوات الخمس الأخيرة على سبيل المثال إنجاز:

- حوالي200 كلم من الطرقات السيارة ليبلغ طول هذه الشبكة حوالي 500 كلم.
- و100 كلم من الطرقات المرقمة ليصل طول هذه الشبكة حوالي 455 19 كلم.
- و أكثر من000 4 كلم من المسالك الريفية المهيأة ليصل طول هذه الشبكة إلى 000 50 كلم.

فقد شهد قطاع النقل خلال السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى الخدمات المسداة خاصة بالنسبة للنقل العمومي للأشخاص بسبب طول الانتظار وقلّة جاهزية أسطول الحافلات والاكتظاظ. ويعود ذلك إلى ضعف واختلال أنماط النقل الجماعي مقابل ازدهار النقل الفردي خاصة بالمدن الكبرى.

جدول رقم 3 - توزيع أنماط النقل في مدن تونس العاصمة وصفاقس وسوسة[21]

أنماط النقل	النقل الجماعي (%)	سيارة خاصة وتاكسي (%)	دراجة عادية أو نارية %
تونس العاصمة	35	59	6
صفاقس	19	61	20
سوسة	24	57	18

إلى جانب ذلك تشهد الشركات الجهوية لنقل المسافرين مشاكل عدّة، تتمثل خاصة في:

- سوء التصرّف والمديونية.
- تقادم الأسطول وعدم القدرة على تجديده.
- تواضع البنية الأساسية للطرقات خاصّة داخل المناطق العمرانية ودورها في تطور نسبة تعطب المعدات.
- النقص في الفضاءات المخصصة لإيواء الحافلات.
- عدم استجابة المحطات لمعايير الجودة وخاصة افتقار جلّ المحطات إلى واقيات ضد حرارة الشمس والأمطار خاصة بعد إتلاف عدد منها خلال فترة الثورة.

5.2- تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وإدارتها

في إطار مواكبة التطورات التقنية والمعلوماتية في مجال إنتاج واستغلال المعلومات الجغرافية وسعيا للرفع من نجاعة تهيئة الفضاء الترابي والعمراني، تم:

- **وضع بنوك معطيات وأطالس رقمية**للولايات كأدوات تساعد المجالس الجهوية على متابعة عملية التنمية واستنباط مشاريع جديدة.
- **تطوير منظومة الرصد العمراني** وإرساء نظم معلوماتية لمراقبة النمو العمراني وذلك بـ:

- إنجاز البرنامج الوطني للجغرفة الرقمية منذ سنة1997 بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية[22] والذي تم في إطاره إعداد دراسة المثال الوطني للجغرفة الرقمية ومكّن من وضع قاعدة معطيات طبوغرافية وطنية رقمية بالإعتماد على الخرائط الطبوغرافية بسلم 1/25000 قصد توفير مرجع خرائطي رقمي موحد للرفع من نجاعة التخطيط والتصرف في الفضاء الترابي.
- إرساء قاعدة معطيات رقمية حول أمثلة التهيئة العمرانية على منظومة أكساس "Access"
- تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية (170 بلدية كقسط أول).
- تطوير هذه المنظومة لتصبح آلية لمتابعة ورصد النمو العمراني ومقارنته بما هو مبرمج بأمثلة التهيئة العمرانية.

بالإضافة إلى المراصد الحالية كالمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة ومرصد العقار والسكن، يتم الإعداد لإنشاء مراصد ديناميكية المجال الترابي والمرصد العمراني

21 .المصدر: الأمثلة المديرية للطرقات والنقل والدراسات الاستراتيجية لتنمية مدن تونس وصفاقس وسوسة2002 - 2010.
22.وبمساعدة الوكالة الكندية للتعاون الدولي.

الجهوي لتونس الكبرى.
-الشروع في تركيز نظام المعلومات العقارية بما يساعد على التسريع في عمليات التسوية العقارية على حوزة المشاريع الكبرى وفض الإشكاليات في الآجال.
-كما سينطلق المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد خلال السنوات القادمة في تركيز البنية التحتية الوطنية للجغرفة الرقمية يتضمن4 قواعد بيانات (قاعدة بيانات الصور المسطحة- قاعدة البيانات الطوبوغرافية- قاعدة بيانات العناوين- قاعدة بيانات المقاسم العقارية).

إلا أن نجاعة هذه الأدوات لا زالت محدودة لضعف الموارد البشرية المسخرة لها. لذلك يبقى قسم كبير من هذه الوسائل دون جدوى كبيرة ويتطلب التحيين والتدخل العاجل لتثمين هذه المكتسبات.

من جهة أخرى، يتعين إحداث نواة لقاعدة بيانات جغرافية بكل بلدية، مع ما يتطلبه ذلك من تكوين لفنيي وموظفي المصالح الفنية للبلديات إضافة إلى رصد تمويل خاص لاقتناء المعدات الضرورية وللصيانة.

➢ **دعم المؤسسات المختصة في التكوين الجامعي** في مجال التخطيط الحضري وإحداث مؤسسات جامعية جديدة إلى جانب المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير، كلية الآداب بتونس، المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان ،

➢ **تعزيز برامج تكوين ورسكلة الإطارات الإدارية** المختصة في مجال التخطيط الحضري بالتنسيق بين الوزارة المكلفة بالتعمير ومركز التكوين ودعم اللامركزية التابع لوزارة الداخلية وجامعة المدن التونسية.

6.2-التحديات التي وجهت والدروس المستفادة في هذه المجالات

➢ **في مستوى سياسة التهيئة الترابية:**

ـ محدودية النظرة الاستشرافية الشاملة للتنمية على مستوى التجمعات الحضرية الكبرى و على مستوى الجهات وغياب أمثلة محيّنة للعديد من المجموعات العمرانية والمناطق الحساسة التي شملتها أمثلة توجيهية للتهيئة[23]،

ـ صعوبة تطبيق مقتضيات الأمثلة التوجيهية للتهيئة نظرا للمشاكل العقارية وصعوبة تعبئة الموارد المالية الضرورية للتدخّل.

ـ ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين العموميين وهيمنة المقاربة القطاعية في التخطيط بدلا من المقاربة الأفقية.

➢ **في مستوى تخطيط المدن والتصرف في فضائها العمراني:**

- عدم فاعلية السياسة المعتمدة لتنمية المدن وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين.
- صعوبة برمجة و إحداث التجهيزات والمرافق المهيكلة لغياب وضعف الأرصدة العقارية.
- بروز أحياء عشوائية متناثرة على الأراضي الفلاحيّة وما يترتب عن ذلك من تدهور للمشهد العمراني وتقلّص الأراضي الزراعية.

➢ **ضعف التحكم في أدوات التعمير وتطبيق التراتيب العمرانية:**

من خلال تقييم أدوات التخطيط العمراني يستنتج وجود صعوبات عقارية ومالية مستعصية انعكست سلبا على
- درجة فاعلية الجماعات المحلية وحتى الدولة في تنفيذ مكونات الأمثلة التوجيهية للتهيئة وأمثلة التهيئة العمرانية.
- القدرة على تفعيل آليات السيطرة العقارية كدوائر المدخرات العقارية، ودوائر التدخل العقاري.

ـ الحفاظ على حوزة الطرقات المبرمجة والمواقع المخصصة للتجهيزات العمومية والمناطق الخضراء، الأمر الذي تسبّب في:
• توجيه التعمير نحو المحاور الرئيسية للطرقات التي تتوفر بها المرافق الضرورية، في شكل أشرطة خطية تضرّ بجمالية المشاهد العمرانية.
• تجميد بعض العقارات المخصّصة للتجهيزات العموميّة والمناطق الخضراء نتيجة عدم اقتنائها في الإبّان لإنجاز هذه التجهيزات من ناحية وعدم تمكين أصحابها من استغلالها من ناحية أخرى.
• ندرة الأراضي وارتفاع أسعارها داخل المدن و ما انجرّ عن ذلك من إقصاء للفئات محدودة الدخل التي لجأت إلى السوق العقارية غير المنظمة خارج حدود أمثلة التهيئة العمرانية لبناء مساكنها.

➢ **اختلال في وظائف مراكز المدن من خلال :**

فقدان المراكز القديمة للمدن قدرتها على المحافظة على

23.شملت الأمثلة التوجيهية للتهيئة كافة التراب الوطني على عدّة مستويات: التراب الوطني، الجهات الاقتصادية (6 جهات)، المجموعات العمرانية (23 مجموعة) والمناطق الحساسة (19 منطقة).

أنشطتها العمرانية المميزة والتي شكّلت مصدر قوّتها وجاذبيتها وذلك نتيجة:

- تقادم وتدهور رصيدها العقاري المبني وتراجع مستوى تهيئة فضاءاتها العامّة ومشهدها العمراني وجمالياتها المعمارية.
- صعوبة النّفاذ إليها واكتظاظ حركة المرور بها في غياب شبكات نقل عمومي ملائمة.
- انعدام الصيانة الدورية للمباني وخاصة منها المباني الجماعية لغياب نقابات المالكين.

➢ **ضعف التنسيق بين البلديات المتجاورة:**

خاصة بالتجمعات العمرانية الكبرى التي تضم أكثر من بلدية وذلك في مستوى برمجة التجهيزات وتنظيم التنقلات الحضرية وكذلك التصرف الأمثل في النفايات.

7.2-التحديات والمسائل المستقبلية في هذه المجالات والتي يمكن التصدي لها

➢ **مراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالتهيئة الترابية والعمرانية من خلال :**

- تكريس مبادئ التشاركية والحوكمة المحلية في إعداد أدوات تخطيط المجال الترابي والعمراني.
- بعث وتطوير أقطاب اقتصادية جديدة متكاملة تكون مركز اشعاع وقاطرة لدفع التنمية مع دعم الأقطاب الحالية لتخفيف الضغط على الأقطاب العمرانية الكبرى وعلى الشريط الساحلي وحمايته من الاستنزاف[24].
- تطوير دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني كأطراف رئيسية فاعلة في عمليات التخطيط الاستشرافي والحضري تتولّى إعداد وثائق التخطيط والمصادقة عليها جهويا بدلا من السلط المركزية.
- تمكين الجماعات المحلية من الموارد البشرية والمالية الضرورية للرفع من فعاليتها وكفاءاتها.

➢ **وضع الإطار القانوني لسياسة جديدة للمدينة** تضمن تطورها وتنميتها المستدامة بفضل :

- تبسيط الإجراءات واختصار الآجال في إعداد أدوات تخطيط المجال الترابي والعمراني .
- وضع آليات عملية لتمويل التهيئة العمرانية لجعل الجماعات المحلية قادرة على السيطرة العقارية وعلى حوزة الطرقات والتجهيزات العمومية المبرمجة وعلى إنجاز الشبكات الرئيسية بمناطق التوسع العمراني.
- إحداث وكالات للتهيئة والتعمير بالتجمعات العمرانية الكبرى توكل لها مهام:
  - رصد التطور العمراني باعتماد نظم الجغرفة الرقمية.
  - التنسيق بين استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية.
  - دراسة الملفات المشتركة في ميادين التهيئة العمرانية والبنية الأساسية والمرافق الجماعية والنقل والمرور وتصوّر الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها.

➢ **وضع سياسة عقارية نشيطة** في خدمة كل القطاعات على المستويين الوطني والمحلي عبر:

- إحداث مدخرات عقارية تخصص لإنجاز مشاريع عمرانية مستقبليّة تمكن بالخصوص من تلبية احتياجات السكن الاجتماعي، وتعديل السوق العقاريّة، وتحقيق التوازن الوظيفي بين مختلف الأنشطة والقطاعات. وتعهد مهمّة تكوين المدخرات العقاريّة والتصرّف فيها إلى هيكل أفقي غير قطاعي يتولى وضعها فيما بعد على ذمة المتدخلين العموميين.
- سن إجراءات جديدة بهدف التسريع في إنجاز العمليات العقارية ورفع الجمود عن الرسوم العقارية من خلال تدعيم المؤسسات المتدخّلة فيها (ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والمحكمة العقارية وإدارة الملكية العقارية).
- إحداث منظومة للإعلام العقاري يمكن استغلالها من قبل كلّ المتدخلين في تهيئة الفضاء الترابي والعمراني العموميين والخواص.

➢ **إحداث صندوق خاص يموّل اقتناء العقارات** اللازمة للطرقات والتجهيزات العمومية وتكوين المدخرات العقارية وعمليّات التسجيل العقاري.

➢ **المحافظة على المدن القديمة والتراث العمراني** والمعماري بإعداد مخططات المحافظة والصيانة الضرورية لها وتسجيل المعالم التاريخية وإحيائها بإعادة توظيفها وإدماجها من جديد في الدورة الإقتصادية.

➢ **تعزيز قطاع النقل وتطويره** إلى نقل مستدام من خلال تحسين خدمات النقل الجماعي والنقل الحديدي ودعم البنية الأساسية بالإضافة إلى دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

➢ **وضع خطة متكاملة لتدريب وتكوين الإطارات الجهوية** والمحلية لإحكام متابعة دراسات التهيئة الترابية والعمرانية والمسائل المتعلقة بالتخطيط الحضري المستدام وإدارة المدن.

24 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 2020 - تونس.15 سبتمبر 2015.

3 البيئة والتحضّر

يمثّل توفير عناصر سلامة البيئة وضمان مقومات جودة الحياة من الشروط الأساسية للتنمية الحضرية والتعمير المستديمين حسب ما أقرته الوثائق الدولية والوطنية[25] التي ضبطت مبادئ عمل ومتطلبات التنمية المستدامة. لذا، تضمّنت خطة العمل الوطنية للموئل الثاني برامج تتعلق بالمسائل البيئية ذات العلاقة بالأوساط الحضرية في أغلب محاورها.

1.3-محاور خطة العمل الوطنيّة للموئل الثاني في مجال البيئة الحضرية ومدى تنفيذها

لا يمكن إرساء مبدإ التحضر المستدام إلا بتأمين مدن وتجمعات سكنية تنعم بالمرافق والخدمات البيئية وتوفر بالتالي جودة الحياة للمتساكنين وللعاملين بالمدن. ويتطلب ذلك إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في برامج ومشاريع التنمية الحضرية عموما، والإسكان خصوصا.

وقد برزت الحاجة المتأكدة في تونس إلى العناية بجودة الخدمات البيئية ومرافق جودة الحياة بالمدن وبالتجمعات السكانية الكبرى. جاء ذلك، بالخصوص، نتيجة التطور السريع في عدد من المدن[26] خلال العقد الماضي والتي أصبحت تستقطب حوالي71% من جملة المساكن.

غير أنّ أجزاء كبيرة من الفضاء العمراني قد اكتسحها البناء العشوائي وتفتقر لأبسط الخدمات البيئية على غرار التصرف في المياه المستعملة وفي النفايات، وعدم احترام شروط الإطار الحضري اللائق بتوفير الأرصفة المناسبة، وتجهيز الطرقات المعبدة، وإحداث المناطق الخضراء وتوفير فضاءات للاسترخاء والنزهة لسكان المدن.

ولأهميّة هذه المسائل وبهدف إرساء مستوطنات بشرية مستدامة، تضمّنت خطّة العمل الوطنية للموئل الثاني في أغلب محاورها التسعة إجراءات وبرامج ذات علاقة بالخدمات البيئية وبالمقومات الضرورية لجودة الحياة على غرار:

-تطوير الأحياء العشوائية وإعطاء هذه الأحياء أولوية التزود بالمرافق الضرورية المناسبة.

-تأمين صرف وتصفية المياه المستعملة ورفع الفضلات المنزلية بتوخي تقنيات إيكولوجية تمكن من المحافظة على المحيط وصحة المواطن ونوعية الحياة.

-حماية المناطق الطبيعية وخاصة تلك المتميزة بأنظمة بيئية هشة كالمحميات والسواحل والمناطق المهددة بالانجراف أو الجفاف أو التصحر من الآثار السلبية للمستوطنات البشرية وتوسعها.

وفي إطار تنفيذ هذه الإجراءات والبرامج تم خلال العشريتين الأخيرتين:

➢ **تواصل توسع خدمات تجميع وتنقية المياه المستعملة**

ليشمل سنة2014، إلى جانب المناطق الحضرية الكبرى والمدن المتوسطة، عددا هامّا من المدن الصغرى والأحياء الشعبية وبعض المناطق الريفية ذات السكن المجمّع، حيث تطور عدد البلديات المشمولة بخدمات الديوان الوطني للتطهير من حوالي100 منطقة بلدية سنة 1995 إلى حوالي 176 منطقة بلدية سنة 2014 تستقطب حوالي 6,6 مليون نسمة، لترتفع نسبة الربط بشبكات التطهير إلى 86% من السكان الحضريين. وتتكون الشبكة الوطنية للتطهير من116 محطة تطهير سنة 2014 بعد أن كان هذا العدد في حدود50 محطة سنة 1996 تعالج حوالي 230 إلى 236 مليون م^3 من المياه المستعملة سنويا خلال الفترة 2011-2014. ورغم كل هذه الجهود فإن جودة خدمات تنقية المياه المستعملة كانت متقلبة، نظرا لتقادم جزء من تجهيزات التطهير (محطات ومضخات وقنوات) وتراجع مردود بعض المحطات بسبب التزايد السريع في كميّات المياه المجمّعة. لذلك، فإنّ من أبرز تحديات المرحلة القادمة الرفع من جودة المياه المعالجة والحدّ من هذه العقبات وهو ما يتطلب تمويلات إضافية يجب تعبئتها من مختلف المصادر الوطنية والخارجية حتى تستطيع منظومة معالجة المياه المستعملة الحضرية القيام بوظائفها بالجودة المطلوبة.

➢ **إعادة هيكلة منظومة رفع النفايات وخاصة المنزلية منها، وإحكام التصرف فيها:**

وذلك بإحداث14 مصب مراقب و44 مركز تحويل قادرة على استيعاب حوالي 1,765 مليون طن سنويا من النفايات المنزلية والمشابهة أي بنسبة77% من الحجم الجملي السنوي لهذه النفايات. كما تمّ الشروع في إزالة المصبات العشوائية (حوالي 400 مصب) ورغم التقدم الذي حققته منظومة

25 .تبين وثيقة «جدول أعمال القرن21 « - الباب السابع - المعتمدة في قمة الأرض الأولى (1992) و وثيقة « الأجندا21 الوطنية» - الباب 12 - الصادرة عن اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة 1996، مقومات المدينة المستدامة و شروط التحضر المستدام.

26 .تعتبر كل منطقة بلدية منطقة حضرية حيث تنامى عدد البلديات في تونس من150 بلدية سنة 1975 إلى 283 بلدية سنة 2015 تستقطب حوالي 7,4 مليون نسمة من مجموع 10,9 مليون نسمة حسب التعداد العام للسكان لسنة 2014.

التصرف في النفايات الصلبة عبر تنشيط منظومات التصرف في بعض أنواع النفايات على غرار البلاستيك[27] والزيوت المستعملة، والنفايات الخاصة الاستشفائية وغيرها. فإن النفايات لا زالت تمثل مصدر إزعاج للمتساكنين جراء تدني جودة خدمات رفع هذه النفايات من الأحياء والأنهج، حيث لا تستطيع العديد من المصالح البلدية الرفع اليومي لكل النفايات.

ومن بين الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل:
-إختلال التوازن بين الإمكانيات المتوفرة لدى البلديات للنظافة ورفع الفضلات والارتفاع السريع في حجم النفايات المنتجة يوميا حيث تطوّر معدّل النفايات المنزلية من 0,6 كلغ للمواطن الواحد في التسعينات إلى أكثر من 0,85 كلغ سنة 2013[28] و يبلغ في بعض المدن 1,5 كلغ .
- غياب شبه كلّي للفرز الانتقائي للنفايات المنزلية واعتماد الرسكلة والتثمين ممّا جعل المصبّات المراقبة تمثّل، في بعض المواقع، مصادر إزعاج للأجوار وللمدن، ويمثل تجاوز هذه العقبات من أكبر تحديات المرحلة القادمة.

خريطة رقم10: توزيع مصبات المراقبة ومراكز تحويل النفايات

➢ **تعزيز انتشار المناطق الخضراء:** بالمدن والتجمعات السكانية الكبرى وبجوار الأحياء الشعبية حيث تطوّر معدل هذه النسبة من حوالي4,04 م2 لكل ساكن في بداية التسعينات إلى حوالي16 م2 سنة 2010. وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل العناية بتشجير الأنهج و الأحياء و إحداث39 منتزها حضريا موزعة على 23 ولاية تمسح أكثر من 3 000 هك جلّها تحت تصرف البلديات، غير أن الإنفلاتات التي عاشتها المدن التونسية إبان الثورة ألحقت أضرار بهذه المناطق الخضراء التي لا زالت تؤدي وظائفها الترفيهية للمتساكنين والوقائية للهواء من التلوث بالغازات الضارة. ويمثّل تعهّد المنتزهات والمناطق الخضراء الحضرية والعناية بجمالية المدن من أكبر تحديات المرحلة القادمة تكريسا للتحضر المستدام.

27 .بلغ عدد نقاط تجميع و رسكلة النفايات البلاستيكية372 نقطة و تراوح معدل الكميات المجمعة ما بين 10 ألف طن إلى 15 ألف طن في السنة منذ انطلاق هذه المنظومة سنة2008 . (التقرير الوطني حول وضعية البيئة لسنتي2012 و 2013).
28 .حسب التقرير الوطني حول وضعية البيئة2013-2012.

➢ **إزالة مصادر التلوث:** بكل أشكالها إذ تبقى حماية السكان من مخاطر التلوث الكيمائي والعضوي أكبر تحدي بيئي لسكان المدن وللعاملين بها. نظرا لأن المناطق الصناعية[29] هي مكوّن هام من مكوّنات النسيج العمراني للمناطق الحضرية، إذ و توفّر مواطن الشغل ومصدرا متنوعا للإنتاج الاقتصادي ومحركا فاعلا للتنمية. لذا، فإن استدامة هذه الأنشطة لا يتمّ إلا عبر تأهيلها بيئيا، حيث تبلغ نسبة المناطق الصناعية المشمولة بخدمات الديوان الوطني للتطهير62% تضمّ حوالي 000 5 وحدة صناعية منها 300 3 وحدة مرتبطة بشبكات التطهير من بينها 915 وحدة تعتبر ملوثة وحوالي 661 وحدة مجهزة بوسائل المعالجة الأولية للمياه المستعملة. كما أنّ 78% من الوحدات الصناعيّة لا تستجيب مياهها المعالجة لمواصفات السكب بشبكات التطهير وتتسبب في اضطراب عمل محطات التطهير وحتى تعطيلها.

وفي هذا الشأن تفيد التقارير الحديثة[30] أن أكثر من 40% من المصانع لا زالت تسكب مياه مستعملة صناعية شديدة التلوث بالوسط الطبيعي أو بشبكات التطهير وأنه حوالي 429 م^3 من هذه المياه تتدفق يوميا في مختلف الأوساط الطبيعية الحضرية أو المحيطة بالمدن. وتعكر هذه المياه نوعية هذه الأوساط مما جعل البعض منها مصدر إضرار بالصحة، إلى جانب تنامي النفايات الصلبة الصناعية الخطرة التي تلقى مباشرة في الوسط الطبيعي بعد غلق المصب المراقب للنفايات السامة والخطرة الموجود بمنطقة "جرادو" من ولاية زغوان.

لكل هذه الأسباب وبالنظر إلى ضعف منظومات المراقبة البيئية للمصانع، وجب التفكير في آليات أخرى لإزالة التلوث الكيمياوي والعضوي الذي يعدّ من أكبر التحدّيات التي تواجهها البلاد التونسية خلال المرحلة القادمة ولتوفير جودة الحياة والأمن الصحي لكل التونسيين.

2.3-حماية المدن من تلوث الهواء[31]

نظرا لاستقطاب المدن التونسية لجلّ المنشآت الصناعية ومنشآت توليد الطاقة، فقد تواصل انبعاث الغازات والإفرازات العالقة الملوثة بأجواء المدن ممّا تسبّب في تدني جودة الهواء. ويعدّ تلوّث الهواء من أخطر المشاكل البيئية التي تعاني منها المدن التونسية. ويعتبر سكان التجمعات العمرانية الكبرى بتونس الكبرى وصفاقس وقابس وبنزرت إلى جانب مدن الحوض المنجمي بولاية قفصة من أكثر المتضررين من تلوث الهواء. وفي ضوء تنامي عدد فترات التلوث الهوائي التي يتجاوز فيها تركز أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون المواصفات التونسية وكذلك الدولية لنوعية الهواء[32]، تم تركيز شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء تتكون من 38 محطة قارة و3 مخابر متنقلة مجهزة بآلات قيس الملوثات الكيمياوية بصفة مستمرة (غاز الأوزون، والغبار العالق بالهواء، ثاني أكسيدالكبريت، أكاسيد الأزوت وأحادي أكاسيد الكربون). وتفيد نتائج عمليات المراقبة التي أجرتها الشبكة سواء من المصادر الثابتة أو المتنقلة.

خريطة رقم11: أبرزمصادرالتلوث الكيمياوي في الجمهورية التونسية

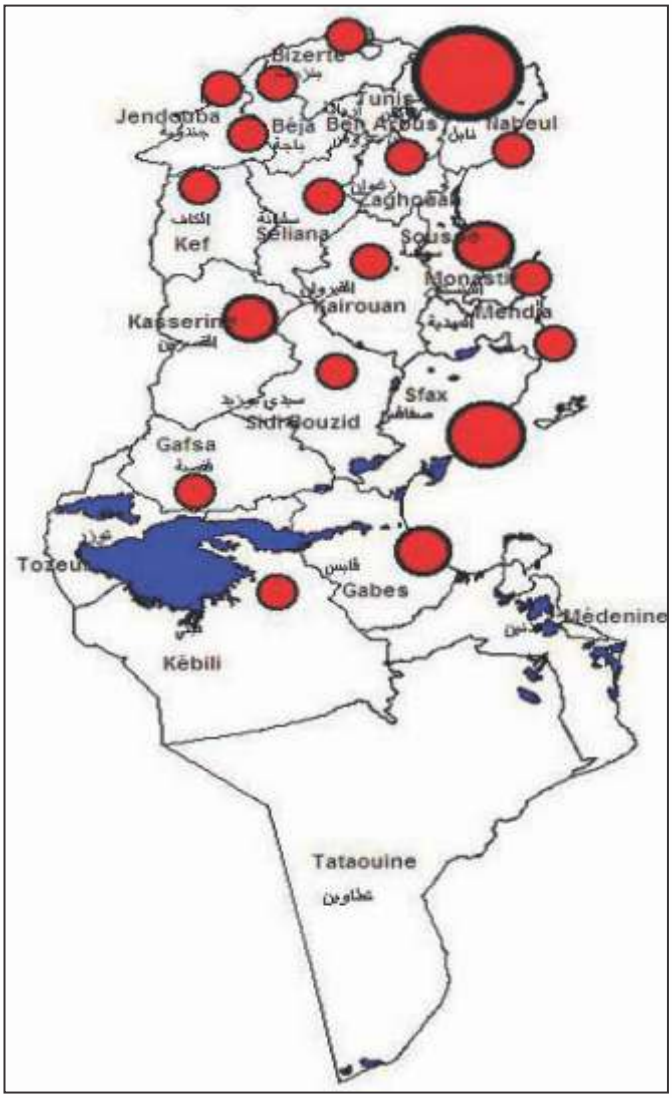

29 . يبلغ عدد المناطق الصناعية بالبلاد121 منطقة لها مساحة جمليه تقدر بحوالي 3800 هكتار منها 29 منطقة صناعية بتونس الكبرى (1565هكتار) و46 منطقة بالمدن الساحلية (1655هكتار) و46 منطقة بالمدن الداخلية (595 هكتار)-التقرير الوطني حول البيئة2012 و 2013.

30. "Défis du développement et vision pour 2030 : une approche basée sur le développement durable", publication de l'ITES, Tunis -2015.

31 .معطيات مستقاة من التقرير الوطني حول وضعية البيئة لسنتي-2012 2013 . ص173-163 . المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستديمة.

32 .تعتبر المواصفات التونسية شبيهة بالمواصفات الدولية ان لم تكن أكثر صرامة حسب خبراء الوكالة الوطنية لحماية البيئة - تونس2015.

أن نوعية الهواء بالأوساط الحضرية جيدة عموما بالرغم من تسجيل تجاوز في بعض الأحيان للمعايير التونسية وتكون حالات التجاوز غالبا مقترنة بتأثير الظروف المناخية خاصة في مفترقات الطرقات وفي المناطق السكنية المجاورة للأقطاب الصناعية. ويستخلص من نتائج المتابعة المستمرة لنوعية الهواء خلال السنوات الفارطة:

- وجود تأثير واضح لوسائل النقل التي تساهم بحوالي30% في تلوّث الهواء المتأتي من عوادم السيارات.
- تسجيل العديد من التجاوزات للحدود القصوى المعلنة بالمواصفات التونسية[33] لغاز الأوزون[34] خلال الفترة الصيفية في العديد من المحطات المتاخمة للمناطق كثيفة الحركة المرورية.
- تسجيل تجاوزات أكبر في تركز ثاني أكسيد الأزوت بالهواء في القيروان وصفاقس وقابس وبنزرت. ولثاني أكسيد الكبريت خاصة بقابس.

خريطة رقم 12: الشبكة الوطنية لمحطات مراقبة الهواء

رسم رقم 5: المعدلات القصوى للأوزون خلال ساعة (ميكروغرام/مترمكعب)2012

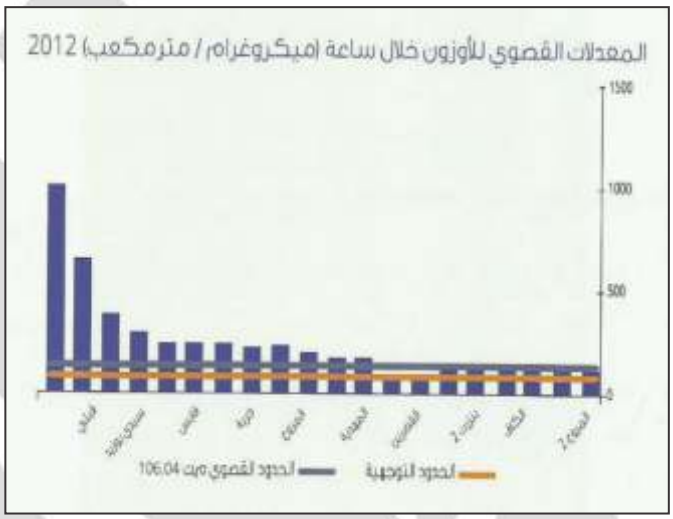

ورغم أن وضعية جودة الهواء في المناطق الحضرية مرضية عموما، فمن الضروري مواصلة الجهود عبر ترشيد مسارات التنقل والنقل داخل المدن، والتعجيل بإيقاف المصادر الصناعية الملوّثة للهواء وذلك بمرافقة المؤسسات الملوثة لاعتماد التكنولوجيات الحديثة ومقاربات الاقتصاد الأخضر. وهنا لا ترقى المدن التونسية إلى متطلبات التحضر المستدام إلا بحمل المنشآت الصناعية بكل أنواعها على اعتماد طرق الإنتاج والاستهلاك المستدامة الكفيلة بالمحافظة على البيئة وعلى إستدامة الموارد.

رسم رقم6 – تطور الكثافة الطاقيّة حسب القطاعات الإقتصادية

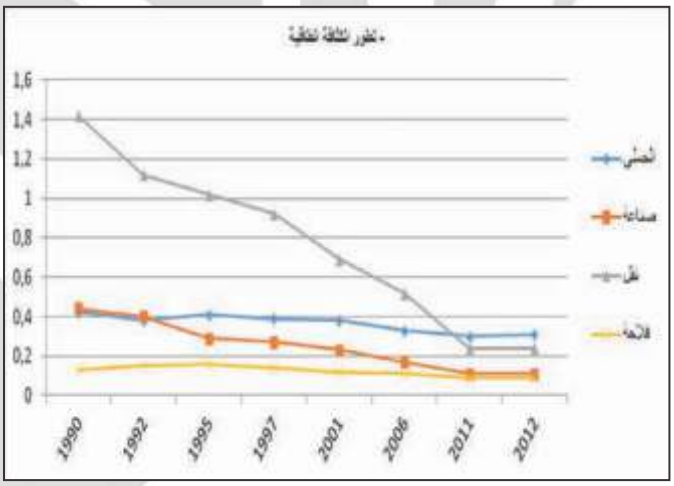

المصدر: مؤشرات التنمية المستدامة-المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة

33 .- المواصفات التونسية لنوعية الهواء م ت106.04 لسنة 1994.

34.- يهم هذا القياس غاز الأوزون الموجود في الطبقة السفلى من الجو، وهو شديد الخطورة. ولا غاز الأوزون الطبيعي الذي يغلف الكرة الأرضية في الطبقات العليا للجو.

3.3-التصدي لتغيّر المناخ[35]

ساهم موقع الجمهورية التونسية على ضفاف البحر الأبيض المتوسط في احتداد التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على كامل تراب البلاد. ومن بين مظاهر هذه التغيّرات المناخية:

- ارتفاع متوسط درجات الحرارة صيفا وشتاء: ارتفع المعدل السنوي لدرجات الحرارة بحوالي1,4 درجة بكامل البلاد خلال القرن العشرين[36]،
- ارتفاع مستوى البحر: سجل مستوى البحر ارتفاعا بحوالي 3,1 مليمتر في السنة منذ سنة 1992 بسواحل البحر الأبيض المتوسط ومن المتوقع ارتفاع مستوى البحر بالسواحل التونسية بحوالي8 إلى 12 سنتمتر في آفاق 2030 أو 2050.

وستكون لهذه التغيرات المناخية تداعيات على:

- جودة المياه الجوفية المتاخمة للسواحل حيث تعرّضت53% منها إلى التملّح، وما ترتّب عن ذلك من إرباك في تزويد المدن بالمياه النقيّة الصالحة للشرب وبالمواد الغذائية اليومية التي تنتجها المناطق السقوية على طول الشريط الساحلي،
- تفاقم ظاهرة انجراف الشواطئ حيث أن حوالي 100 كلم من الشواطئ من جملة300 1 كلم طول الشريط الساحلي مهدّدة بالانجراف مع حوالي40 كلم شواطئ شديدة الانجراف بخليج الحمامات ومناطق المنستير وجزيرة جربة وأرخبيل "قرقنة" وتتطلب التدخل العاجل، وهو ما يربك الأنشطة السياحية،
- تهديد المباني المحاذية للمناطق الساحلية المنخفضة وهو ما يتطلب إعادة النظر في تراتيب البناء والتعمير بالمناطق الساحلية.

ومن شأن هذه التداعيات، أن تنعكس على نسق عيش السكان خاصة بالمناطق الحضرية التي توجد في مجملها بالمناطق الساحلية. وكذلك بالنسبة للمدن الداخلية المحاذية للأودية حيث أثبتت الدراسات أن عدد وتواتر وحجم الفيضانات سيرتفع من جراء التغير المناخي الذي سيؤثّر على توزيع الأمطار مع اشتداد فترات الجفاف من ناحية وفترات الفيضانات في جل مناطق البلاد من ناحية أخرى، خاصة وأن العديد من المدن التونسية تعاني منذ عقود من الفيضانات بسبب انتشار السكن غير المنظم وبالمناطق المنخفضة أو بمجاري أودية طمستها فترات الجفاف وتركيز البنى التحتية. وقد خصّصت ميزانيات ومجهودات فنية كبيرة لحماية المدن (الخارطة الوطنية[37] للمناطق المهددة بالفيضانات). إلا أن هذه الاجراءات لا تزال تتطلب المزيد من الدعم لتجاوز العقبات الجديدة التي أحدثها تغير المناخ على واقع المدن التي تعرضت وتتعرض للفيضانات والتي تعد من أكبر الكوارث الطبيعية التي تجابهها البلاد.

صورة رقم 3: خطر الفيضانات بمدينة بوسالم - ولاية جندوبة -

فبالإضافة إلى ما أنجز لتهيئة البلاد وإعدادها للتفاعل المثمر مع الآثار المحتملة لتغير المناخ (إعداد دراسات وإحداث آليات الرصد للسواحل ولتوزيع الأمطار ولمتابعة العناصر المناخية) من جهة، وللحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ المسجلة إلى الآن من جهة أخرى، لا تزال تونس تبذل جهودا هامة للمساهمة في التخفيض من انبعاثات الغازات المتسببة في تغير المناخ وذلك عبر البرامج المتعددة للتخفيض من الكثافة الطاقية في كل مجالات استعمال الطاقة والاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة التي لا تساهم اليوم إلا بحوالي5% من الحاجيات الجملية للطاقة. وفي هذا المجال تتطلب تدابير مجابهة تغير المناخ تحديث أنماط التعمير وكيفية البناء و كيفية استغلال عناصر المناخ بصفة عقلانية في برامج التعمير و إنشاء المدن، وهي من أبرز التحديات التي ستجابهها تونس خلال المرحلة القادمة.

35.- تم إنجاز العديد من الدراسات المختلفة تتعلق بتغير المناخ في تونس أبرزها «إعداد استراتيجية حول أقلمة قطاع الزراعة والنظم الإيكولوجية في تونس مع التغيرات المناخية» و «تأثير ارتفاع مستوى البحر على المنظومات البيئية البحرية وعلى اقتصاد المناطق الساحلية».

36. "Défis du développement et vision pour 2030 : une approche basée sur le développement durable", publication de l'ITES, Tunis -2015, 327

37 .وضعت هذه الخارطة من طرف مصالح وزارة التجهيز والإسكان سنة1986 ثم تم تحيينها سنة 1996 صنفت القرى والمدن حسب درجة تعرضها للفيضانات يتم الاستئناس بها في إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وبرامج التعمير والإسكان.

4.3-مجابهة الكوارث الطبيعية

تتمثل الكوارث الطبيعية التي تحدث باستمرار في البلاد التونسية في الفيضانات والتساقطات الثلجية الفجئية والانزلاقات الأرضية التي ارتفع نسق تواترها. وبالنظر إلى انعكاساتها السلبية على الحياة اليومية للسكان في المدن والأرياف والتي تتطلب دائما التدخل وتعهد تجهيزات الحماية والوقاية التي تم تركيزها فيما مضى، فإن هذه الكوارث تعدّ من أكبر تحديات التحضّر المستدام التي يتعيّن رفعها خلال المرحلة القادمة

صورة رقم4 – خطر الحرائق بمرتفعات الشمال الغربي

كما تتعرض البلاد التونسية إلى الرجّات الأرضية في المناطق التي تمر بها انكسارات جيولوجية كبيرة على غرار انكسار " غارالدماء- الجديدة" الذي يمرّ منه نهر مجردة في أغلب مجراه، وانكسار " بوفيشة الحمامات -نابل - راس الدار" الذي يمر جزء كبير منه بساحل البحر، و انكسار "قفصة- مارث- منطقة الجرف" إلى جانب انكسارات ثانوية سطحية. وحسب الدراسات الجيولوجية، فإن تونس تقع بمنطقة ذات ثبوت نسبي ولا تتعرض إلى هزّات أرضية عالية في سلّم "رشتر".

وقد تم وضع خرائط تضبط المناطق المهّددة بالزلازل في البلاد التونسية لأخذها في الاعتبار عند وضع برامج البنية التحتية والتجهيزات الكبرى. إلا أن هذا النوع من الاحتياطات لم يتم اتخاذه عند تخطيط المدن التي تعتبر مهدّدة بالرجّات الأرضية قصد توجيه مواقع التعمير وانتشار المباني خارج المناطق المهدّدة. كما أن وضع خطط عملية للتدخل السريع عند حدوث هذه الكوارث قد مكّن من الحدّ من خطورتها بفضل تعبئة المعدات وتجنّد كل المصالح الجهوية للغرض. لكنه لم يؤهّل بعد السّلط المعنية لحسن مجابهة الكوارث والرفع من فاعليتها للحدّ من الآثار السلبية للكوارث والتوقي من انتشار الأمراض والأوبئة عند حدوثها. وهذا أيضا من أكبر تحديات التحضر المستدام والسليم الذي يجب على تونس رفعها خلال المرحلة القادمة.

5.3-خفض مستوى الازدحام المروري

ساهم التطور العمراني السريع والتمدّد الحضري من جهة، والتطور التدريجي لبعض المراكز الخدماتية خارج المراكز العمرانية الكبرى من جهة أخرى، في إبعاد مراكز العمل والخدمات من مناطق السكنى[38] مما ساهم في الترفيع في حاجة التنقل بالنسبة للمواطنين لقضاء مختلف حاجياتهم، فانجرّ عن هذا ظهور حالات الاختناق والازدحام المروري بأغلب المراكز العمرانية الكبرى وخاصة تونس الكبرى، رغم التطور السريع والمطّرد لشبكة الطرقات[39].

رسم رقم7: تطوّر عدد عربات النقل البري للأشخاص

المصدر: الوكالة الفنية للنقل البري

38 .على سبيل المثال فإن الأحواز الغربية لتونس الكبرى تأوي37 % من السكان ولا توفر سوى 12 % من مواطن الشغل.

39 . تشمل شبكة الطرقات360 كلم من الطرقات السيارة منجزة و230 كلم في طور الإنجاز بالإضافة إلى 191 ألف كم من الطرقات المصنفة. تقدر الكثافة المرورية بـ 0,14 كم/كم2 .

فالتطور السريع في نسبة الأسر المالكة لسيارات فردية والتي تجاوزت27,2 %من مجموع الأسر[40]، ساهم في هيمنة السيارات الخاصة على أسطول العربات حيث تقدر نسبة استعمال وسائل النقل الفردية مابين60% و70% في المدن الكبرى[41]. كما أن أداء منظومات النقل الجماعي كان متواضعا، من حيث جودة الخدمات وجاهزية الأسطول للتطوّر الحضري ممّا تسبّب في تراجع مساهمتها في تأمين حاجيات نقل الأفراد إلى25,4 %[42] وتفاقم الازدحام المروري. هذه العوامل أدّت إلى تدنّي جودة الحياة وارتفاع نسب حوادث المرور وفي الاستهلاك المفرط للطاقة من ناحية أخرى، وبالتالي فإن توفير مقومات التحضر الآمن والمستدام تمرّ حتما عبر البحث عن السبل والتدابير المناسبة لتيسير النقل والتنقل داخل المدن وما بينها ومع الأرياف.

رسم رقم 8 – تطور تقديرات نصيب النقل الجماعي بتونس الكبرى

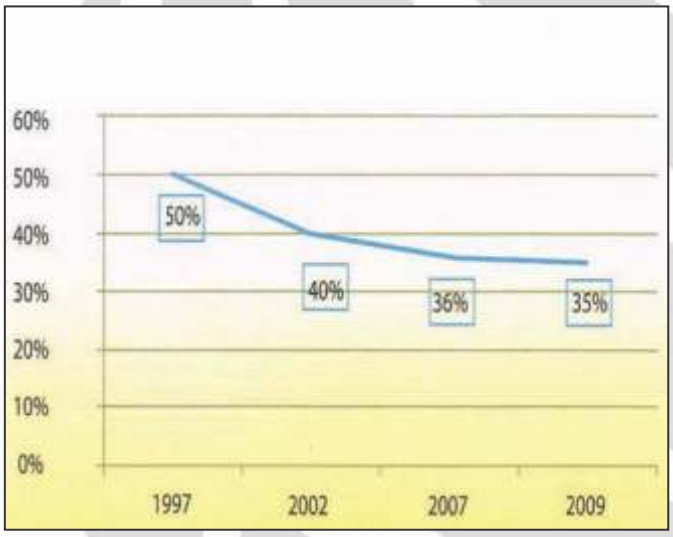

المصدر: وزارة النقل

6.3- مسارات المدينة المستدامة في البلاد التونسية

انطلاقا من القناعة بأن التنمية لا ترقى إلى بلوغ أهدافها المتمثلة في تكريس حق كل المواطنين، وخاصة من ذوي الوضعيات الاجتماعية الهشة، في سدّ حاجياتهم المعيشية ومقومات العيش الكريم، إلا عبر العناية بمتطلبات التنمية على المستوى المحلي.

لهذا الغرض، نشأ مسار إعداد البرامج المحلية للتنمية المستدامة أو "الأجندا21 المحلية" التي تعتبر مسارا تنمويّا يشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على مستوى الجماعة المحلية حضرية كانت أو ريفية من مواطنين ومصالح إدارية وفنية وبلديات ومجالس قروية ومجتمع مدني، وكوثيقة مرجعية تمكّن من التواصل بين مختلف السكان والأطراف الفاعلة. كما تعرف بمتطلبات الاستدامة حسب المقتضيات المحلية، وتوضّح لكل الأطراف أولويات التنمية على مستوى المدينة أو القرية، وكيفية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة محليا، حتى يصبح المواطن مساهما ومسؤولا مباشرة في النهوض بمدينته أو قريته.

وفي إطار شراكة فاعلة بين الوزارات المعنية بالتعمير والتنمية المحلية والبيئة والعمل البلدي والمجالس البلدية وتطوع المجتمع المدني والمواطنين بلغ عدد الجماعات المحلية التي دخلت هذا المسار157 مدينة و5 قرى، منها 26 مدينة و3 قرى تمكّنوا من قطع مختلف مراحل المسار بإعداد الوثيقة النهائية لبرنامج العمل المحلي، و56 مدينة في المرحلة النهائية، و75 مدينة وقريتين لا زالت في المراحل الأولى من المسار.

وتفيد النتائج التي حقّقها هذا المسار التشاركي المحلي[43] أنه ساهم في جعل المواطن أكثر مسؤولية تجاه مدينته أو قريته بتنمية حسّ المواطنة لديه وتقوية الرغبة لديه في المساهمة المباشرة والتطوعية في النهوض بالمدينة أو القرية من كل الجوانب. كما أمكن نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك وإتباع سلوك أكثر ملائمة للنظافة ولجودة الحياة لدى العديد من الذين شاركوا في مراحل مسار الإعداد برنامج الأجندا21 المحلية والجهوية، ويتمّ حاليا دعم قدرات وتكوين المعنيين والقائمين على متابعة هذا البرنامج بصفة متواصلة مع العمل على مساعدة كل البلديات على الانخراط فيه ومتابعة تنفيذه.

وممّا يبرز أهمية هذا النوع من المسارات التنمويّة المحليّة خصّص الدستور الجديد الباب السابع (7) لاستحثاث انخراط الأطراف الفاعلة في التنمية وأصحاب المصلحة على إيلاء الأهمية المطلوبة للمستوى المحلي عند صياغة برامج التنمية على الصعيدين الوطني و الجهوي مما يساهم في تفعيل اللامركزية التي من شأنها أن تقرب الخدمات الضرورية لدفع الحركيّة التنموية من المواطن أين ما كان. ومن أبرز تحديات المرحلة القادمة ضمان تنشيط وتسريع هذه

40 .حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة2014.

41 . «Les indicateurs de développement durable en Tunisie »- Observatoire tunisien de l'environnement et de développement durable-Edition 2014

42 .حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة2014

43 .« Etude sur le cadre institutionnel et juridique de l'Agenda 21 local en Tunisie", Secrétariat d'Etat au développement Durable- Mars/Aout 2014

المسارات المحلية التي تدفع في ذات الوقت بالحركيّة التنموية نحو مستويات أفضل، وتساهم في الحدّ من المشاكل الاجتماعية والبيئية المتأتية من هذه الحركيّة بفضل إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في كل عمل تنموي.

7.3-تحديات المستقبل وأبرز عناصر جدول أعمال المرحلة القادمة

لئن حققت تونس خلال العشريّتين المنقضيتين تقدّما ملموسا في مجالات تجهيز المدن بالمرافق المناسبة المسدية للخدمات البيئية، واكبها تحسّنا مرموقا في مستوى جودة الحياة لأغلب سكان المدن ومن بينهم ذوي الوضعيّات الاجتماعية الهشّة، إلا أن التمدّد السريع للمدن وتواصل انتشار البناء غير المنظم والعشوائي أحيانا كان سببا في الحدّ من جودة الخدمات البيئية. واعتبارا للصّعوبات والعقبات التي حالت دون تحقيق النسب المنشودة في تحسين جودة الحياة من جهة، ولنسق تطوّر الحاجيات اليوميّة للسكان في الخدمات البيئية ذات الجودة المناسبة من جهة أخرى، تتنزّل المقترحات التالية التي تمثل المحاور الرئيسية لجدول أعمال المرحلة القادمة نحو الاقتراب من مقوّمات التعمير المستدام التي تشير إليها الوثائق الدولية والإقليمية ذات العلاقة، تجسيما للمدن التي يستطاب فيها العيش.

➢محاور عمل شمولية:

- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المعتمدة للفترة 2014-2020 لاسيما التحديات المتعلقة بضمان أكثر توازن بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية وتحقيق تهيئة ترابية عادلة ومندمجة[44].
- صياغة استراتيجية متكاملة لاستدامة التنمية تعمل على:
  - اعداد واعتماد "ميثاق المساهمة في النهوض بجودة الحياة".
  - إنشاء قاعدة بيانات جودة الحياة بالمدن والقرى وفقا لمعايير تقييم مضبوطة.

➢تأهيل المرافق والتجهيزات البيئية والرفع من جودة خدماتها:

- تطوير منظومة تنقية مياه الصرف الصحي وتعهّد المحطات القديمة وتوسيع خدمات التطهير لتشمل كل المدن وخاصّة منها المدن الصغرى والتجمعات الريفية الداخليّة.
- تطوير مؤشرات السلامة البيئية وجودة الحياة وإحكام التصرّف في النفايات السائلة والصلبة ومصادر التلوّث والضجيج والإزعاجات البيئية المختلفة حسب واقع كل مدينة.
- إحداث منظومة تعتمد الشراكة بين المصالح الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص تتكفّل بتعهّد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية وتأهيلها وتنويع وظائفها الترفيهية والتثقيفية لتصبح "دار المواطنة".

➢مقاومة التلوث الهوائي والعناية بجودة الهواء:

- الارتقاء بالشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء لتصبح مرجعيّة وطنيّة ذات مصداقيّة تحضى بدعم المؤسسات الدولية ذات العلاقة.
- تطوير الإطار القانوني المتعلق بمراقبة نوعية الهواء بالمنشآت الصناعية.
- التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية للحد من الافرازات الغازية والسائلة والصلبة وخاصة المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الكيميائية والفسفاط بولايات قابس وقفصة وصفاقس[45].
- تأهيل التشريعات الوطنية بالمقارنة مع المواصفات الدولية في مجال مراقبة التلوث الهوائي الناجم عن وسائل النقل.
- تركيز نظام إنذار مبكّر ومخططات التدخل السريع لمجابهة حالات تلوّث الهواء الشديد تتناسب مع كل مدينة.
- تركيز منظومة معلوماتية وطنية تمكّن من النمذجة الرقميّة لانتشار التلوّث الهوائي وإعداد خرائط استشرافية.
- إعداد دراسات عن الأمراض المنجرة عن التلوّث الهوائي وتعبئة المواطنين للاسترشاد بها.
- تركيز مخبر قياس (ترولوجيا) خاص بنوعية الهواء.

➢خفض مستوى الازدحام المروري:

- النهوض بأداء قطاع النقل العمومي عبر اعتماد حوكمة أفضل سواء داخل المؤسسات أو بينها وبين الدولة.
- الترفيع في حصة النقل الجماعي للمسافرين مقارنة بالنقل الفردي وذلك بالترفيع في حجم العرض وتحسين جودة الخدمات.

44.وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

45 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 - 2020 . تونس،15 سبتمبر 2015.

- مراجعة سياسة التهيئة الترابية بإدراج مبادئ النقل المستدام انطلاقا من تخطيط المدن ومرورا بمختلف الآليات المعتمدة من مخططات مديرية للتهيئة ومخططات التنقل الحضري.
- تعزيز حملات التوعية حول التلوث الناجم عن وسائل النقل واستهلاكها للطاقة وإدراج طريقة السياقة الرصينة والصيانة الدورية للعربات وضرورة تشخيص المحركات.
- تعزيز التنمية الجهوية من خلال تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الطرقية لربط المناطق الداخلية وفك عزلتها.
- تشجيع العمل عن بعد.

➢ **خفض مخاطر الكوارث الطبيعية:**

- إدماج مفهوم "توقعات المخاطر " في عملية التخطيط والتصرّف العمراني.
- التركيز على التدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية عن طريق إرساء منظومة تضبط التدابير في التخطيط الحضري.
- الأخذ بعين الاعتبار لعوامل التغيرات المناخية والاحتباس الحراري في القطاعات الاستراتيجية ضمن مخططات التنمية.
- العمل على تفعيل وتحسين منظومة "التبريد والتسخين العمراني" والنهوض بمردوديته.
- إعداد خرائط " ضبط وتعريف المناطق المهددة بخطر الكوارث الطبيعية" في إطار دراسة استراتيجية تعتمد على إسقاطات في أفق سنة2030 تستند إلى خرائط "إشغال الأرض" وأخرى لـ " الشبكات العمومية".
- إرساء "ثقافة التفاعل العملي مع المخاطر" وتدريب المواطنين على المساهمة الفاعلة في حالات الطوارئ.
- ضمان التكوين المستمر للمتصرّفين والمتدخّلين في المجال الحضري على مختلف المستويات (الوطني والجهوي والمحلي).
- تشريك المؤسسات الجامعية في مجال التفاعل مع الكوارث الطبيعية عبر توجيه البحوث العلميّة لهذا الميدان.
- تركيز منظومة للإنذار المبكر في مجال التغيرات المناخية لتدعيم الإجراءات الوقائية.
- تطوير وتعزيز نظم المراقبة الوبائية الحالية لكي تستجيب للمتطلبات الجديدة المتعلقة بالتغيرات المناخية.
- وضع "مجلة الزلازل" تتضمن مواصفات البناء الملائم للزلازل وإجراءات السلامة عند حدوث مثل هذه الكوارث .

4 الإدارة والتشريعات الحضرية

تعتبر الإدارة والتشريعات الحضرية من العناصر الأساسية في مجال التنمية الحضرية المستدامة. ذلك أن وجود تشريعات جيدة وفقا للمعايير الدولية المتفق عليها يُسهم في تحقيق الغايات المرجوة والتشريعات المغايرة تعيق تلك الغايات. ولقد كشفت ثورة14 جانفي 2011، خطأ التوجهات والسياسات العامة السابقة والعديد من أوجه القصور في التشريعات السائدة. ولم تكن التشريعات والاختيارات الترابية والحضرية بمنأى عن مواطن الاخلالات التي عرفتها تونس قبل الثورة. ولذا، فان تعزيز الإدارة والتشريعات الحضرية يُعدّ اليوم مطلبا أساسيا بل ضرورة تنموية يفرضهما احترام حقوق الإنسان ومقومات العدالة والتحضر المستدام عبر أنسنة التشريعات جميعها وبالخصوص الترسانة القانونية ذات العلاقة بالتعمير.

1.4-تعزيز التشريعات الحضرية

➢ **تقديم الآليات التشريعية والمؤسساتية والفنية المتعلقة بتنظيم المجال الحضري:**

ترتكز المنظومة التشريعية لاستعمال وتنظيم المجال الترابي والحضري على مجموعة من النصوص، من أهمّها:

- مجلة التهيئة الترابيّة والتعمير، الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994، التي تُعتبر المرجع القانوني الرئيسي لضبط القواعد والآليات المتعلقة بتخطيط التصرف في المجال الترابي وتنظيم الفضاء الحضري وإنشاء التجمعات السكنية.
- مجلة حماية التراث الاثري والتاريخي والفنون التقليدية، الصادرة بمقتضى القانون عدد 34 لسنة 1994 والتي وفّرت الآليات القانونية والترتيبية لحماية المواقع الأثرية وصيانة المدن والمعالم التاريخية المتواجدة داخل التجمعات العمرانية.
- مجلة الجباية المحلية الصادرة بالقانون عدد11 لسنة 1997،
- مجلة الحقوق العينية الصادرة بالقانون عدد5 لسنة 1965
- القانون عدد85 لسنة 1976 المتعلق بمراجعة التشريع المتعلق بالانتزاع للمصلحة العامة كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد26 لسنة 2003،
- القانون عدد17 لسنة 1990 المتعلق بالتشريع الخاص بالبعث العقاري،
- القانون عدد 87 لسنة 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية،
- مجلّة المياه الصادرة بالقانون عدد16 لسنة 1975،
- القانون عدد90 لسنة 2005 المتعلق بالمنتزهات الحضرية.

➢ **التقييم والاستنتاجات:**

أمام تواتر العقبات التي واكبت تنفيذ محاور جدول أعمال الموئل الثاني، تبين أنّ التشريعات المتعلقة بالتهيئة والتعمير قد تعاملت مع المجال الترابي والحضري بطريقة يغلب عليها الطابع التقني أكثر منه الطابع الاجتماعي الذي يضع سلامة الإنسان وحقه في العيش السليم من أولوياته. من ذلك أن هذه التشريعات تفتقد الى الطابع الاندماجي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الحياة الحضرية مما أدى الى انعكاسات سلبية على العمران وعلى استدامة التنمية بالمدن. أضف إلى ذلك، ضعف الأحكام المتعلقة بالتنمية العادلة والمتوازنة بين مختلف مناطق البلاد وكذلك بين مختلف المناطق الحضرية فيما بينها.

كما أن التشريعات الحضرية و الترابية قد ترجمت الخيارات التنموية المتبعة طيلة الفترة الماضية والتي تبيّن أنّها قد أبقت على الفوارق الترابية والاخلالات الهيكلية والوظيفية التي ميّزت المجال الترابي والحضري، على غرار:

- التفاوت في الانتفاع بالبنية التحتية والخدمات الحضرية الأساسية،
- التوسع العمراني للمدن على حساب الأراضي الفلاحية،
- انتشار الأحياء العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية التي أضحت في غالب الاحيان بؤرا للفقر والبطالة والجريمة،
- الاكتظاظ والازدحام والضغط المروري،
- تفشي الظواهر المخلّة بجمالية المدن، من ذلك الانتصاب الفوضوي في الشوارع والأنهج الرئيسية والساحات العامة، الاشهار الفوضوي، الاستغلال العشوائي للملك العمومي وغير ذلك.

أما في خصوص الآليات المؤسساتية، فإنّها وإن تدعّمت ببعض الإحداثات الجديدة، على غرار الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات، والسلطة الجهوية لتنظيم النقل البري، إلخ، فإن وضعها تميّز بالعديد من المآخذ من أهمها:

- تعدّد المتدخلين العقاريين والعمرانيين تصورا وتنفيذا مع ضعف في التنسيق واعتماد المقاربة القطاعية أكثر منها المقاربة المندمجة للتهيئة والتعمير.
- ضعف القدرات المؤسساتية والبشرية والمالية للجماعات المحلية مما حدّ من دورها في تنظيم المجال الترابي والعمراني وتكوين المدخرات العقارية.
- غياب آليات تمويل طويلة المدى لتكوين المدخرات العقارية.
- ضعف مسار الحوكمة المحلية والعمرانية والبيئية.

➢ مسارات تعزيز الاطار التشريعي والمؤسساتي:

- تطوير التشريعات الترابية والحضرية في ضوء المبادئ الدستوريّة الجديدة لا سيما تلك التي تكرّس التنمية المستدامة والسلامة البيئيّة والحقّ في السكن الملائم والحقّ في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والتوازن بين الجهات وتعزيز دور المستوى المحلي في ضبط أولويات التنمية الحضرية.
- اعتماد المقاربات التشاركية المندمجة والمستدامة في التخطيط العمراني.
- دعم الإطار التشريعي والمؤسساتي فيما يتعلق بمجابهة الاخطار الطبيعية المهدّدة للسّلامة الحضرية.
- دعم الإطار القانوني والمؤسساتي فيما يتعلق بمجابهة الظواهر العمرانية المخلّة بجمالية المدن.
- ضمان التكامل بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط الترابي تشريعيّا ومؤسساتيّا.
- تنمية القدرات المؤسساتيّة والبشريّة للجماعات المحليّة عموما وفي مجال التخطيط العمراني خصوصا.
- اختصار المسالك والتقليص من الإجراءات الإدارية والآجال في إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة.
- مراجعة منظومة التشريع العقاري بما يمكّن من:
  - حلّ إشكالية الرسوم المجمدة لإعادة إدماج جزء هام من الرصيد العقاري داخل الدورة الاقتصادية والإنمائية.
  - إحكام السيطرة العقارية ومقاومة ظاهرتي الاحتكار والمضاربة.
  - إنشاء مدخرات عقارية للتوسع العمراني المنظم وتوفير أرصدة عقارية لمشاريع الإسكان وللتجهيزات الجماعية المهيكلة.

2.4-تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية

➢التقييم والاستنتاجات:

يعدّ تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحليّة في تونس محدودا للغاية باستثناء التجربة الوجيزة التي عرفها ميدان التخطيط العمراني حيث طبّق المسار اللامركزي لفترة لا تتجاوز 7 سنوات (من 1998 إلى 2005). وقد أوكلت خلال هذه الفترة مهمّة إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها للسلطات المحلية لكنها لم تتواصل لعدم تمكّن هذه السلطات من القيام بالمهام الموكولة لها نتيجة عدم توفّر الامكانات المادية والموارد البشرية الضرورية. لذلك، يمكن القول أنه لم توجد قبل الثورة لامركزية إدارية فعليّة وإنّما وُجد تنظيم اداري هو أقرب إلى اللامحورية لا غير، وذلك بالنظر لانعدام مقومات اللامركزية المتمثلة أساسا في حرية التصرف والتسيير والاستقلاليّة الإداريّة والماليّة. كما غابت الانتخابات والتعدّديّة و هو ما جعل تمثيليّة المجالس البلديّة محدودة واستقلاليتها الإدارية والمالية صورية بحكم هيمنة تشريع الدولة على جميع المجالات و تدخّله في أدقّ التفاصيل.

كما يتّسم واقع حال الجماعات المحلية اليوم بضعف الحوكمة وضعف القدرات المؤسساتية والبشرية والمالية وضعف مستويات التأطير وافتقار العمل البلدي للكفاءات البشرية في العديد من اختصاصات العمل البلدي. هذا، وقد تفاقمت مشاكل الجماعات المحليّة بعد الثورة، إثر تنصيب النيابات الخصوصيّة وتواصل غياب المجالس الجهويّة المنتخبة.

وبالإضافة الى هذه الإشكالات القائمة، تبرز إشكاليات مستجدة يطرحها تفعيل أحكام الدستور الجديد وتتعلق بـ:

-تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.
- كيفية توزيع الصلاحيات بين الدولة والجماعات المحليّة الثلاثة (البلديات والجهات والأقاليم).
- تمويل اللامركزية و التنمية الحضرية.

➢ **المسارات المستقبلية**

-يجدر التأكيد مع كل هذه الإشكاليات على أن مسار تفعيل اللامركزية قد إنطلق بعد وانه بدأ يأخذ نسقا تصاعديا منذ2013 ويتجلى ذلك من خلال إعداد مشروع مجلة الجماعات المحلية ومشروع قانون أساسي للانتخابات المحلية هما حاليا في طور الاستشارة الموسعة قبل عرضهما على أنظار مجلس نواب الشعب.

-الشروع في تكريس مساري اللامركزية والحوكمة المحلية حيث انطلق العمل بهما في إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية2016 - 2020 كما يتبيّن ذلك من خلال الوثيقة التوجيهية للمخطط المعدّة من طرف السّلط المركزيّة في خصوص العمليّة التخطيطيّة.

- تفعيل أحكام الدستور المتعلقة باللامركزية حيث أنه من المتأكد إعطاء الأولوية لإصلاح المنظومة القانونية في جميع المجالات التي لها علاقة باللامركزية في ضوء احكام الدستور، ويقتضي ذلك سنّ العديد من التشريعات وهي تتعلق بـ:

•التقسيم الترابي للبلاد التونسيّة، الانتخابات البلديّة والجهويّة والإقليميّة، الإطار التشريعي المُنظم للجماعات المحلية ولتدبير الشأن المحلي، النظام المالي للجماعات المحليّة، التعاون والشراكة، المجلس الأعلى للجماعات المحليّة.

•تمويل اللامركزيّة من مصادر جبائية وأخرى غير جبائيّة، حيث يمكن أن تتأتى المصادر غير الجبائية من تخلي الدولة جزئيّا أو كليّا عن بعض المداخيل وإحالتها مباشرة للجماعات المحليّة، إضافة إلى إصلاح منظومة الجباية المحلية في اتجاه دعم اللامركزية المالية للجماعات المحلية بما يتيح تنمية قدراتها المالية ومواردها الذاتية.

•تنمية القدرات المؤسساتية والبشرية للجماعات المحلية بتطوير الوسائل المساعدة على ممارسة الجماعات المحلية صلاحياتها الموسّعة، و وضع استراتيجية لتنمية القدرات البشرية من أهم محاورها التدريب والتأهيل وتحسين مستويات التأطير.

•ملاءمة الأحكام المنظّمة للجماعات المحلية مع مقتضيات الدستور الجديد فيما يخصّ اللامركزية والديمقراطية التشاركية.

•إرساء الحوكمة التشاركية وتنمية علاقات الشراكة والتعاون بين الجماعات المحلية في ما بينها من ناحية، وبين الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من ناحية أخرى؛ بالإضافة إلى تطوير الشراكة بين الدولة والجماعات المحلية لا سيما عن طريق الآليات التعاقدية.

3.4-تعزيز المشاركة وحقوق الانسان في التنمية الحضرية

➢ **التقييم والاستنتاجات:**

رغم ما تم إنجازه في مجال تنفيذ مسارات التنمية المحلية المستدامة عبر إدراج العديد من المدن في برامج إعداد " أجندا 21 محلية شملت حوالي 157 مدينة وقرية، ظلّت مشاركة المواطن ومكونات المجتمع المدني في الحياة العامة وبصفة خاصة في التنمية الحضرية محدودة وأحيانا صورية ومثلة في مشاركة بعض الجمعيات لمحدودية هامش الحريات.

كما أن سياسة المدينة التي رسمت ملامحها ضمن الإستراتيجية الحضريّ ة لسنة1996 لم تتوفّق في تجسيم التنسيق الوظيفي بين مختلف المتدخلين ولم تفضي إلى تنمية حضرية مستدامة ومتوازنة تجسم حقوق الانسان بمفهومها الشامل، بقدر ما وجدت مشاريع وتدخلات قطاعية يغيب التنسيق والتكامل بينها، كما أن هذه المشاريع تفتقد إلى مقومات الادماج والاستدامة وتعوزها مقومات المشاركة الفعّالة.

لذلك، فإن بعض المشاريع الحضرية مثل البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية الذي انطلق منذ سنة1992 وغطى جميع بلديات الجمهورية، ومشاريع الاستثمارات البلدية ضمن برنامج التنمية البلدية وبرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى لم توفّق بالقدر الكافي في إزالة الفوارق بين المدن فيما يتعلق بتركيز البنية التحتية والانتفاع بالخدمات الحضرية الأساسية أو إرساء حركيّة اقتصادية إدماجيه محدثة لمواطن الشغل على المستوى المحلي.

المقاربة التشاركية من منظور الدستور الجديد (جانفي2014):

كرّس الدستور الجديد مشاركة المواطن والمجتمع المدني في اعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها (الفصل 139) كما اولى عناية خاصة لمشاركة فئتين من المواطنين وهما المرأة والشباب (الفصل133 من الدستور الذي يضمن تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية.

كما يكرس الدستور الجديد حقوق المواطنة والمشاركة وغيرها من الحقوق ذات العلاقة بالتنمية الحضرية في توطئته وفي العديد من فصوله:

-الحق في التنمية المستدامة (الفصل 12).

-الحق في العيش الكريم (الفصل 21).

-الحق في السكن الملائم (الفصل 24 فقرة 1).

-الحق في الماء (الفصل 44)

-الحق في بيئة سليمة (الفصل 45): وهو يعني حق أجيال الحاضر والمستقبل في بيئة تحفظ للإنسان صحته وتوفر له الموارد الطبيعية اللازمة للعيش الكريم.

وفي مستوى الإشكاليات التي تعيق مشاركة المجتمع المدني، فهي عديدة، إذ أن:

- المسارات التشاركية لا تخلو من صعوبات وعراقيل عند التطبيق تنظيميّا وماديّا وبشريّا.
- ظرفية المسارات التشاركية في بعض الحالات من شانها أن تحدّ من نجاعة المشاركة.
- صعوبة النفاذ الى المعلومة.
- ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني والاختلاف في الأهداف والأولويات وطرق العمل.

أمّا فيما يتعلق بمشاركة الشباب، فيلاحظ ما يلي:

- ارتفاع متزايد لنشاط الشباب خارج الأطر المؤسّسية الرسمية.
- أكثر من نصف الشباب العامل يشتغل في القطاع غير الرسمي.
- ارتفاع نسبة الشباب الواقعين خارج دائرة التعليم والعمل والتكوين، وهذه الفئة هي الأكثر عرضة للإقصاء.
- لا ينشط سوى عدد قليل من الشباب التونسي في منظمات المجتمع المدني على الرغم من تزايد عدد هذه المنظمات[46].

➢ **المسارات المستقبلية:**

- إدماج الأحياء العشوائية بمحيطها العمراني وتحسين ظروف العيش داخلها عبر دعم المجهودات الرامية إلى تهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها بالبنية التحتية وتوفير التجهيزات الجماعية وتحسين السكن والبيئة الحضرية.
- ضمان تنمية حضرية مستدامة في ظل احترام حقوق الإنسان لا سيما: الحق في المشاركة، الحق في العيش الكريم، الحق في السكن الملائم، الحق في الماء، الحق في بيئة سليمة، الحق في الخدمات الحضرية الأساسية الحق في الإقامة والتنقل.
- إدماج حقوق الإنسان في السياسات المحلية وإحداث لجان مكلفة بحقوق الإنسان صلب مجالس الجماعات المحلية.
- تعزيز مشاركة المواطنين ومكونات المجتمع المدني والحرص على استمرارية النهج التشاركي حتى لا يتّسم بالظرفية.
- تصميم الخطط والبرامج التي تحقّق الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب بمشاركة الشباب.
- دعم وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة.
- وضع الآليات المساندة لانتقال الشباب التونسي من المطلبية الاحتجاجية إلى المواطنة الإيجابية.
- إرساء الآليات التشريعية التي تجسّم الحقّ في بيئة سليمة وتفعّله في الواقع.

4.4-تعزيز السلامة الحضرية والأمن الحضري

انطلاقا من أن الانسان هو العنصر المحوري لكل التشريعات الحمائيّة، بحمايته حماية فردية أو أسرية أو اجتماعية، فقد نصّ الدستور الجديد على حماية الانسان محملا الدولة

46 .دراسة «إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب «. البنك الدولي والمرصد الوطني للشباب - تونس2014 (134 صفحة).

تلك المسؤولية، وذلك صلب العديد من الفصول، أهمها الفصل 7 و الفصول 14 و 15 و 17 ، و كذلك بالباب الثاني المتعلق بالحقوق و الحريات.

➢ **الإشكاليات:**

استنادا إلى التقرير العالمي حول المستوطنات البشرية لسنة 2007 الذي ينصّ على أن التهديدات الأساسية التي تواجه السلامة الحضرية والأمن الحضري هي بالأساس: الجريمة الحضرية والعنف والمخاطر الطبيعية، فإنّه يمكن بالنسبة للواقع التونسي التركيز على عنصر الجرائم وأحداث العنف في المناطق الحضرية باعتبار ما تمّ التطرّق إليه فيما سبق بالنسبة لعنصري الفقر والمخاطر الطبيعيّة.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن نسبة الجرائم وأحداث العنف مرتبطة بحجم المدن، فكلّما كبر عدد سكان المدينة كلّما ارتفعت هذه النسبة، أضف إلى ذلك ارتفاع معدّل الجريمة إثر الثورة نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي عرفتها البلاد منذ سنة2011.

و تتمثّل الجرائم في كل الاعتداءات والهجومات البدنية على جسم شخص آخر بالاعتداء بالضرب أو هتك أمواله أو عرضه أو التحيل عليه لابتزازه؛ وكذلك جرائم ضدّ الممتلكات وجرائم ضد النظام العام وجرائم أخرى اقتصادية و ثقافية وغيرها.

ولقد أقر الدستور مبدأ شرعية العقوبة بالفصل28 الذي يقتضي أن العقوبة شخصية لا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع.

و من بين الجرائم يمكن ذكر:

- جرائم الاحتيال والاختلاس أو السرقة،
- جرائم المخدرات بأنواعها،
- دخول محل الغير بنيّة إرتكاب جريمة،
- الاعتداء على الأخلاق الحميدة،
- القتل العمد والقتل بسبق الاصرار والترصّد،
- العنف في الملاعب
- الاغتصاب بأنواعه
- التهريب وهو من المشكلات الكبيرة المهدّدة لسلامة وأمن السكان،
- الارهاب وهو من الآفات التي على كل مواطن المساهمة في التصدّي لها وفق قانون الارهاب المصادق عليه من مجلس نواب الشعب يوم24 جويلية 2015 والذي يجب إدراجه حيز التنفيذ و تفعيله بسرعة،
- جرائم الانترنات بأنواعها،
- الجرائم البيئية ومنها تلوّث المياه والهواء والموارد الإحيائية وإهدار الملك العمومي البيئي وإحداث الضجيج،
- الانتصاب العشوائي على ملك الغير أو ملك الدولة،
- الاعتداء على الموروث الثقافي سواء منه المادي أو غير المادي،
- الجرائم المرورية وهي كل الجنح والمخالفات والجنايات الناجمة عن حوادث الطرقات.

➢ **المسارات المستقبلية: كيف نجعل مدننا اكثر أمنا و سلامة؟**

يمكن ذلك باعتماد عدّة مقاربات تتكامل في ما بينها وهي:

- المقاربة الأمنية، بأن تتصدّى المصالح الأمنية للعنف والإرهاب وتنفيذ عمليات فاعلة لتعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية بالإضافة إلى تفعيل قانون مكافحة الارهاب،
- تفعيل دور الشرطة البلدية وتوسيع مجال تدخّلها نحو مزيد تقريب الخدمة الأمنية للمواطن وتمكين الجماعات المحلية من المساهمة في رسم السياسات الأمنية،
- السلامة المرورية، بتطوير الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية وتعزيز البنية التحتية للجولان وتركيز آليات الانذار والمراقبة بالشوارع الهامة والمفترقات،
- مجابهة الكوارث الطبيعية بـ :

•اعتماد الإنذار المبكّر عند حدوث أية كارثة طبيعية للسماح بالتدخّل العاجل وتفادي الخسائر في الممتلكات والأرواح،

•الحرص على إنشاء مبان آمنة عند الترخيص في البناء مع العمل على احترام المعايير والمقتضيات القانونية والترتيبية الخاصة بارتفاقات الملك العمومي البحري والملك العمومي للمياه القاضية بترك مسافة دنيا يمنع فيها البناء لا تقلّ عن25 م عن حدود تلك الأملاك،

•بناء القدرات وتكوين إطارت التدخّل السريع عند حدوث أية كارثة طبيعية،

-المقاربة الاجتماعية، وذلك بمعالجة مظاهر الفقر والخصاصة

عن طريق حسن استهداف الأشخاص المعوزين فاقدي السند الذين تمنح إليهم الإعانات القارة والظرفية وبطاقات العلاج المجاني أو بالبطاقات المنخفضة وكذلك عن طريق برامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي المحدثة لمواطن الرزق.

5.4- تعزيز الشمول الاجتماعي والمساواة

➢ **الشمول الاجتماعي:**

انطلاقا من أن المجتمع الشامل هو "مجتمع للجميع" يتمتّع فيه كل شخص بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل، فإن الشمول الاجتماعي ينبغي أن يرتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، والتنوّع الثقافي، والعدالة الاجتماعية وحاجات الفئات ذات الإحتياجات الخصوصية (معوزين، معاقين، أطفال بدون سند،ألخ). غير أن سياسات الادماج الاجتماعي في تونس قبل الثورة (1996-2010) لم تمكن من مجابهة العديد من التحديات الاجتماعية لا سيما الفقر والبطالة.

ومن المنتظر أن يتمّ تشجيع الأنشطة الاقتصادية ذات الطاقة التشغيلية العالية التي تمكّن من احداث فرص العمل اللائق وتدعّم الادماج الاجتماعي وتحدّ من مظاهر الاقصاء.

➢ **المساواة:**

مثّل النهوض بأوضاع المرأة انشغالا مستمرا باعتبار الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في التنمية في مختلف المجالات وقد سجل قطاع المرأة في تونس عديد المكاسب وهو ما يترجمه انضمام تونس لأغلب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة، والتي من أهمها:

- المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة2008،
- رفع التحفظات الخاصة باتفاقية السيداو2011،

ومن أهمّ مكاسب المرأة في تونس مجلة الأحوال الشخصية الصادرة سنة 1956والتي نقّحت سنة 1993 لتكريس مفهوم التعاون والتكامل بين الزوجين بالإضافة إلى تنقيح مجلة الشغل سنة1993 لتكريس مبدأ عدم التمييز بين الجنسين.

بعد الثورة، أقرّ الدستور الجديد حقوقا تمتّعت بها المرأة التونسية منذ الاستقلال وأضاف إليها حقوقا جديدة تضمن من خلالها الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات و العمل على تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

غير أن وضعية المرأة وإن كانت مريحة دستوريا وتشريعيا، فهي لازالت دون المؤمّل إذ توجد فجوة بين النصوص المكرّسة لحقوق المرأة والمعززة لدورها وحقيقة وضع المرأة في الواقع، من ذلك:

- نسبة الأمية لدى الاناث من الفئة العمرية10 سنوات فما فوق تقدربـ25% مقابل 12% لدى الذكور،
- ضعف اقتحام الفتيات لبعض اختصاصات التكوين المهني،

كما يلاحظ وجود تفاوت بين وضع المرأة في المدن الكبرى ووضعها في المناطق الداخلية، يتمثل خاصة في ضعف مشاركتها في الحياة العامة.

6.4-المسارات المستقبلية

- تدعيم مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي،
- تعزيز تواجد المرأة في سوق الشغل من خلال إقحامها اختصاصات مهنية جديدة ودعم مبادراتها في مجال بعث المشاريع،
- استكمال الإطار التشريعي بإصدار قانون لحماية المرأة من العنف وتيسير التكفل بالنساء ضحايا العنف[47]،
- تثمين دور المرأة الفاعل في المجتمع المدني ودعم مشاركتها في العمل التنموي،
- تعزيز السياسات والبرامج المتعلقة بدعم مشاركة المرأة عن طريق الاعلام والاتصال والتكوين والتأهيل والتثقيف،
- استكمال الاطار التشريعي المتعلق بمناهضة العنف ضدّ المرأة ووضع وتنفيذ خطة اتّصالية حول الموضوع،
- تشجيع المساندة الأسرية التي تضمن التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية.

47 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016-2020- تونس، 15 سبتمبر 2015.

5 الاقتصاد الحضري

يتناول عنصر "الاقتصاد الحضري" دراسة المدينة من زوايا الإنتاج والخدمات والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية بهدف تعزيز فرص تحقيق تنمية عمرانية مستدامة ومتوازنة. ويعدّ الاقتصاد الحضري بمكوّناته المختلفة وخاصة منها التنمية الاقتصاديّة المحليّة والتمويل البلدي والتمويل السّكني وإيجاد فرص العمل اللائقة من مقوّمات السياسات الإنمائية الحضرية الضرورية للحدّ من الفقر والخصاصة وتوفير مقومات العيش الكريم للجميع.

1.5-تحسين التمويل البلدي المحلّي

عرفت المالية المحلية منذ سنة1996 العديد من التحوّلات والإصلاحات منها ما تعلّق بتحديث الأطر التشريعية والترتيبية، ومنها ما تركّز على تدعيم الموارد المالية. وتكمن الغاية من وراء ذلك إلى تمكين الجماعات المحلية من تدعيم قدراتها في مواجهة صلاحيات متزايدة وحاجيات محلية متنامية والاضطلاع بدورها على الوجه الأكمل مما يفسح المجال أمامها لبلورة تصوراتها وبرامجها وإحكام تدخلاتها خدمة للتنمية المحلية من حيث الإصلاحات التشريعية ودعم الموارد المالية.

➢ الإصلاحات التشريعية :

- إصدار مجلة الجباية المحليّ ة بقانون عدد11 لسنة 1997 التي من أهدافها تحسين موارد الجماعات المحلية بإرساء قاعدة جبائية صلبة بالبلديات تمكن من استحثاث نسق الاستخلاصات وتنويع القاعدة الجبائية لضمان تحقيق التوازن المالي للبلديات.

- تنقيح القانون الأساسي للبلديات لسنة1975 بموجب القانون الأساسي عدد48 لسنة 2006 للتقليص من تدخل السلطة المركزية مقابل دعم مقومات اللامركزية ودعم مشاركة المواطن في العمل البلدي وتطوير الإدارة والتصرف البلدي.

- تنقيح القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية عدد35 لسنة 1975 وذلك بموجب القانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 لملائمته مع متطلبات العمل البلدي والجهوي وما يسمح بإضفاء الشمولية على هيكلة ميزانية الجماعات العمومية المحلية في مستوى الموارد والنفقات وتيسير عملية تعميم منظومة "أدب"[48] ومزيد تكريس شفافية الميزانية وقابليّتها للتحليل المالي والمحاسبة التحليلية وأعمال التدقيق للوضع المالي.

- الإصلاح الجوهري لقانون الجماعات المحلية بفضل مقتضيات دستور 26 جانفي 2014 الذي من أهمّ ملامحه إرساء نظام لامركزي حقيقي يمكن من تجسيم مبادئ التدبير الحرّ، الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المفتوحة، التفريع، الحوكمة الرشيدة والرقابة اللاحقة كما نظّم ودعّم باب التمويل للجماعات المحلية (الباب السابع من الدستور، الفصول من131 الى 139).

➢ دعم الموارد المالية:

- تطوّر الموارد الذاتية:

شهدت جملة الموارد الاعتيادية المنجزة بموازين كافة البلديات زيادة تقدر بـ33,3 % خلال الفترة 1992 ـ 2014 (من 137,8 م.د إلى432 م.د) وذلك وفقا للبيانات الواردة بالرسم البياني رقم 9،علما وأن الموارد الذاتية للبلديات شهدت تراجعا ملحوظا خلال سنتي2011 و2012، أي بعد الثورة.

رسم رقم9: تطوّر الموارد المنجزة بالبلديات خلال الفترة-1994-2014

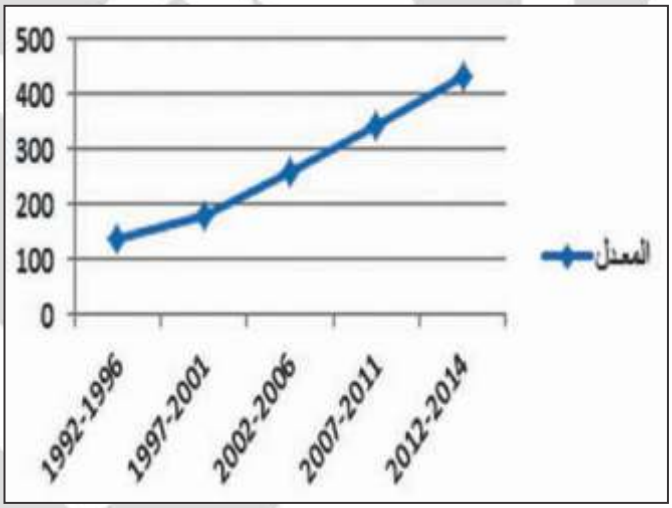

- تطوّر تحويلات الدولة :

شهدت جملة الموارد المتأتية من تحويلات الدولة تطورا ملحـــوظا منذ سنة 1992 وبزيادة عامة تقدر بـ 330,1% (من 66,5 م.د إلى286 م.د) ونسبة نمو سنوية ناهزت 10 %

48.منظومة أدب هي منظومة تعتمدها الإدارة التونسية لترشيد وحسن التصرف في النفقات العمومية.

وذلك وفقا للبيانات الواردة بالرسم البياني رقم10 علما وأن الدولة قامت منذ سنة2011 نتيجة لتراجع الموارد الذاتية للبلديات عقب الأحداث التي عرفتها البلاد بعد الثورة، بضخّ دعم استثنائي لميزانيات الجماعات المحلية بلغ خلال الأربع سنوات الأخيرة ما قدره321,4 م.د.

رسم رقم10: تطوّر موارد البلديات المتأتية من دعم الدولة1994-2014

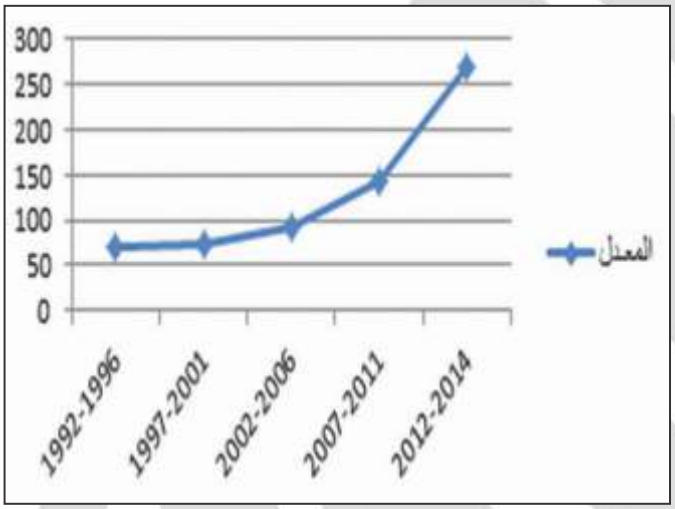

➢ **تقييم الوضع المالي للبلديات:**

تعيش البلديات على وقع أزمة مالية هيكلية ترجع إلى محدودية موارد الجباية المحلية مع ضعف تحويلات الدولة وتفاقمت تلك الأزمة بعد الثورة مع تراجع الموارد الذاتية وارتفاع تكاليف التأجير. ويمكن الوقوف على هذا الوضع من خلال عرض بعض المؤشرات:

رسم عدد11: تطور تحويلات الدولة للبلديات بحسب المتساكن الواحد 2005-2011

-محدودية الموارد المتأتية من الجباية المحلية وتحويلات الدولة :

تمثل مالية البلديات بتونس أقل من4% من ميزانية الدولة وهي نسبة بعيدة عن المستوى المسجل ببعض دول كما تمثّل المالية المحليّة حوالي1,2% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ27% ببلدان الاتحاد الأوروبي.

كما أن تحويلات اعتمادات الدولة، ولئن ارتفعت إجمالا، فإن ما تمثّله بالنسبة للموارد البلدية ولمتساكني المناطق البلدية شهدت تراجعا، حيث تمثّل تحويلات الدولة أقل من ربع موارد البلديات وحوالي 15 دينار (أسعار قارة-2005) بحساب الساكن الواحد (بقطع النظر عن الحالة الخاصة لسنة 2011). وقد انجر عن هذه الوضعية عدم التكافؤ بين الإمكانيات المالية الحقيقية للبلديات من جهة، وما تتحمله من تكاليف من جهة أخرى خصوصا وأن هذه التكاليف تشهد ارتفاعا ملحوظا مردّه شروع البلديات في تعصير وسائل تصرفها الإداري وبرامج الانتدابات والنفقات الجديدة (المساهمة في انجاز المصبات المراقبة وتكاليف استغلالها والعناية بالمساحات الخضراء وصيانة المنشآت الرياضية،إلخ).

-تراجع الموارد الذاتية وارتفاع تكاليف التأجير كأسباب لتفاقم عجز البلديات: شهدت البلديات تراجعا هاما في مواردها الذاتية خلال سنة2011 حيث تقلصت مواردها بنسبة تفوق 37% (254 م.د سنة 2011 مقارنة بـ 414 م.د سنة2010) وتزامن ذلك مع ارتفاع مشط في نفقات التصرف مردّه أساسا التطوّر غير المسبوق لنفقات التأجير بجلّ البلديات خلال سنة2011 كنتيجة مباشرة لترسيم 11 334 عونا من المتعاقدين والوقتيين والعرضيين، وذلك في إطار تلبية المطالب الاجتماعية لهذا الصنف من الأعوان الذين يمثلون شريحة اجتماعية هشّة. وقد أدّى هذا التطوّر إلى تردّي الحالة المالية للبلديات التي كانت بدورها قبل الثورة في وضعية حرجة، وجعل العديد من البلديات غير قادرة على تأمين تكاليف التأجير والخدمات الأساسية، كما أن مديونية البلديات تضاعفت حيث تجاوز حجم الديون غير المسددة في موفى سنة2011 لدى البلديات 130 م.د أي ما يفوق نصف مواردها الذاتية لتلك السنة.

كما يجدر التذكير بأن مصاريف التأجير أضحت تستأثر بأكثر من نصف مجموع الموارد البلديات (نسبة56%) وتجاوزت مجموع الموارد الذاتية المسجلة سنة2011 (نسبة 112%) وهو ما أدّى إلى إحداث انخرام كلّي على مستوى التوازنات المالية للعديد من البلديات.

-عدم قدرة البلديات على توفير التمويل الذاتي وتأثيره على إنجاز مخطط الاستثمار البلدي: تقلص حجم الاستثمار البلدي بداية من أواسط التسعينات (بحساب الأسعار الثابتة) ويترجم ذلك تراجع الدور التنموي للبلديات. وفي الفترة الأخيرة ، تفاقم هذا الوضع حيث أدّى عدم قدرة البلديات على توفير التمويل الذاتي لإنجاز برنامج الاستثمار البلدي إلى تراجع مستوى انجاز المشاريع (أقل من ربع المشاريع، أي22% ، حظيت بالموافقة النهائية للتمويل في نصف المرحلة) مما يدفع نحو تفاقم الإحساس لدى المواطنين بعجز البلدية على الاستجابة لتطلعاتهم خصوصا خلال الفترة الأخيرة حيث لم تتمكن البلديات من إعادة تهيئة المقرات والمستودعات وتجديد المعدات والتجهيزات التي تعرضت للحرق والنهب إبّان الثورة. وتعود هذه الوضعية إلى أن البلديات تتحمل أعباء مالية تفوق أحيانا قدراتها المالية الحقيقية مما أدّى إلى تراكم المديونية وتقلص القدرة على توفيرالتمويل الذاتي.

رسم عدد12: تطورمخطط الاستثمارالبلدي خلال الفترة1987-2011

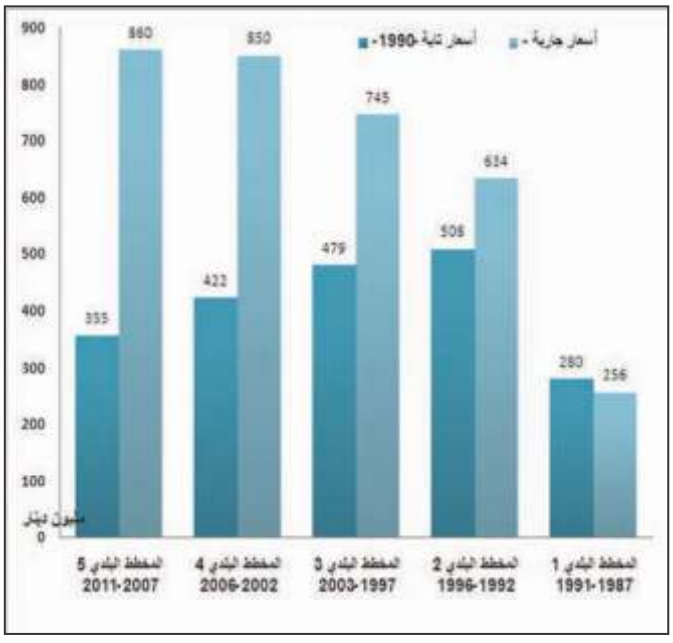

- منظومة مالية واستثمارية تغلب عليها المقاربة القطاعية وتعمّق الفوارق بين البلديات: تطغى المقاربة القطاعية على طريقة تحديد الاستثمارات البلدية حيث غاب التناسق مع بقية الاستثمارات العمومية من ناحية ومع برامج البلديات الواقعة بنفس الجهة من ناحية أخرى، ممّا أدّى إلى محدودية فاعلية الاستثمار العمومي. بالإضافة إلى ذلك، فإن موارد البلديات متفاوتة وتتجلى الفوارق خصوصا بين مراكز المدن وضواحيها . كما ساهمت طريقة إسناد الاعتمادات المحالة من الدولة والتي تعتمد أساسا على نسبة الأداء على العقارات المبنية في مزيد تعميق الفوارق بين البلديات حيث أن البلديات التي تواجه صعوبات على مستوى إسداء الخدمات عادة ما تعاني من تدني الاستخلاصات وهو ما أخر عنه ضعف في الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة مما عمّق أكثر صعوبات هذه البلديات. كما أن اعتماد نظام الدعم الكلي والجزئي سنة 2002 لفائدة 132 بلدية محدودة الموارد ، وذلك بدلا من إدخال إصلاحات هيكلية على منظومة المالية المحلية ، قد أدى إلى إقرار برامج استثمارية في شكل اعتمادات ماليّة لا ترقى إلى مستوى برنامج وظيفي ينصهر في إطار مقاربة محلية، لتلبية احتياجات المتساكنين وأسهم بالتالي في تعميق الصعوبات المالية لتلك البلديات. كما تزامن كلّ ذلك مع ضعف آليات الإحاطة والإعانة على المستويين المالي والبرنامجي:

- ضعف آليات تدخل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لمجابهة تدهور الوضع المالي للبلديات. ويعود ذلك الى عدم ملاءمة تدخل هذا الصندوق مع مستجدات القطاع بسبب ضعف أعمال الإحاطة والمساندة المالية والفنية خاصة للبلديات الصغرى.
- محدودية دور الجهات في بلورة برامج استثمارية للبلديات الراجعة لها بالنظر وانصهارها ضمن نظرة جهوية تضمن التناسق والتكامل بين مختلف البرامج المحلية من جهة، وعدم التفكير في إنجاز مشاريع مشتركة بين البلديات المتجاورة تكرّس فكرة العمل المشترك من جهة أخرى.
- التطور المرتقب لموارد البلديات، منهجية الاستشراف :أسّس دستور 26 جانفي 2014 لنظام لامركزي جديد يقوم على تطوير دور الجماعات المحلية من هيكل تابع الى هيكل مقرّر وفاعل في مجهود التنمية وذلك بتمكينها من صلاحيات

جديدة تؤهلها لإنجاز المهام الجديدة المناطة بعهدتها. إلا أن ذلك يفترض إعادة تأهيل الجماعات المحلية خاصّة من خلال تنمية مواردها المالية. لذلك، تمّ وضع استراتيجية مالية جديدة تقوم على :

✓المحافظة خلال المرحلة الانتقالية على نفس مؤشر النمو العادي السنوي للمالية المحليّة والمقدّر بـ7%.

✓إدخال إصلاحات هيكلية جديدة يمكن تلخيصها في:

*تحسين قدرات التصرف بالقباضات.

*تطوير قاعدة توظيف الأداء.

*تحسين آليات الإستخلاص.

*تحيين منظومة الجباية المحلية بطريقة تمكّن من المحافظةعلى التوازنات المالية.

✓السعي لبعث آليات تمويل محلية وجهوية (صناديق أو مؤسسات قروض تعاونية) لمساعدة الجماعات المحلية على تدعيم مواردها المالية وتنشيط الحركة الاقتصادية بها. وهو ما سيمكن من تطوير الموارد الراجعة للجماعات المحلية لتبلغ نسبة8% (400 1 م.د) موفى سنة 2019 مقارنة بميزانية الدولة. علما وأن النسبة الحالية لا تتجاوز4%(700م.د).

2.5-تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن

تميّز تمويل قطاع السكن باهتمام متواصل من قبل الدولة. وقد خضع إلى تغييرات عدّة أملتها ضرورة ملاءمة التمويل مع الإمكانيات المالية للعائلات والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مستوجبات التوازنات العامة للمالية العمومية.

1.2.5-آليات تمويل السكن الجديد

ترتكز منظومة تمويل السكن بالأساس على الآليات التالية:

➢**المؤسسات المالية**:

- **بنك الإسكان** :أصبح بنك الإسكان منذ إحداثه سنة 1989 المموّل الرئيسي لقطاع الإسكان وتطوّر على مر السنين حيث أصبح يوفّر 35% من مجموع التمويلات المخصّصة للقطاع. كما شهد العديد من التعديلات أملتها التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد. ومن أهم تدخلات وإنجازات هذا البنك:

• **نظام الادخار السكني**:وهو نظام تمّ إحداثه منذ سنة 1973 يديره بنك الإسكان بمقتضى اتفاقية مع وزارة المالية تحدد الفئات المستهدفة وشروط الادخار والحصول على القروض. ويتمتّع المدّخر بإعفاء فوائض الادخار من أداء الضريبة على الدخل. وقد شهدت هذه الآلية خلال العشرين سنة الماضية العديد من التعديلات تماشيا مع متطلبات الفئات الاجتماعية وارتفاع كلفة المساكن. ويتدخل هذا النظام لتمويل اقتناء مسكن جديد لدى باعث عقاري مرخّص له أو لبناء مسكن أو توسعة ويشمل عدة أنظمة ادخار[49]. وبالرغم من تبسيط شروط الحصول على قروض وتمكين المنتفعين من مدة إمهال، فقد شهد هذا النظام تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة من حيث المبالغ المودعة والقروض المسندة. يعود بالأساس إلى ارتفاع نسبة التضخم في القطاع وتطوير البنك لمنتجات منافسة.

• **تطوير منظومة القروض المباشرة:**

انطلاقا من سنة 2000 طوّر بنك الإسكان منظومة القروض المباشرة وهي قروض تمنح على الموارد العادية للبنك بشروط ميسّرة مكّنت من الاستجابة إلى احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وهو ما أثّر سلبا على مردود نظام الادخار السكني.

• **إحداث نظام ادخار سكني جديد:**

أحدث بنك الإسكان سنة 2001، على غرار البنوك التجارية، نظام ادخار "جديد" ليدعّم بذلك مردودية البنك وذلك لجلب حرفاء آخرين. وقد شهدت هذه المنظومة تطورا نسبيا مقارنة مع بقية الأنظمة وهي تمكن من تمويل كافة العمليات العقارية (تمويل بناء مسكن، اقتناء مسكن جديد أو قديم، تمويل اقتناء مقاسم صالحة للبناء...).

- **البنوك التجارية:**

في إطار تطوير منظومة تمويل قطاع السكن مكّنت الدولة سنة 1997 البنوك التجارية من تطوير أنظمة ادخار خاصة بها مكّنت من مساندة منظومة تمويل القطاع بالإضافة إلى تطوير منظومة القروض المباشرة بدون ادخار مسبق. وقد شهد هذا القطاع تطورا على مر السنين ليصل تدخل البنوك التجارية إلى حوالي65% من مجمل تمويلات قطاع السكن في السنوات الأخيرة.

لكن تبقى هذه المنظومة غير عادلة بالنسبة لغير المنخرطين في المنظومة البنكية، أي هناك فئة من المستهدفين من ذوي الدخل غير القار والمتدني لا تشملهم هذه الآليات.

49 .نظام إدخار4 سنوات: مبلغ القروض يساوي مرتين المبلغ المدخر. نظام ادخار 5 سنوات: مبلغ القروض يساوي مرتين ونصف المبلغ المدخر ونظام إدخار 6 سنوات: مبلغ القروض يساوي ثلاث مرات المبلغ المدخر.

-الصناديق الخاصة بالخزينة:

• صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:

شهدت تدخّلات الصندوق منذ سنة1994 العديد من التعديلات نذكر من بينها:

✓توسيع مجال تدخله ليشمل الأجراء الذين يتراوح دخلهم بين مرّة الأجر الأدنى المهني المضمون و4,5مرّة هذا الأجر.

✓تيسير شروط الحصول على قروض لتصبح فوائدها متلائمة مع قدرات الفئات المنتفعة وتتراوح بين2,5% و5,75% مع تمديد فترة السداد إلى 25 سنة ومنح المنتفعين مدة إمهال تتراوح بين السنة والثلاث سنوات.

✓ تمكين بعض الأجراء من منحة تصل إلى حدود10% من ثمن المسكن.

جدول رقم 4 : إنجازات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء منذ سنة 1996

الانجازات 1996-2014		تطوّر عدد المساكن المموّلة سنويا	
عدد المساكن	القيمة (مليون دينار)	2010 - 1996	2014 - 2011
17 350	410	1 060	360

غير أن نشاط الصندوق شهد تراجعا خاصة خلال السنوات الأخيرة يرجع بالأساس إلى ارتفاع كلفة البناء وندرة الأراضي المهيّأة لهذا الصنف من المساكن.

• صناديق الضمان الاجتماعي:

تولّى كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إسناد قروض لإتمام تمويل اقتناء مسكن لدى باعث عقاري أو بناء مسكن أو اقتناء قطعة أرض، وذلك حسب شروط محدّدة. ويسند هذا القرض في حدود000 15 دينار بفائض سنوي يقدر بـ 6,75% ويستخلص بواسطة الخصم المباشر من مرتب المستفيد في مدة أقصاها20 سنة. ونظرا للصعوبات المالية التي تعيشها الصناديق الاجتماعية فقد تراجع أيضا حجم القروض المسندة خلال السنوات الأخيرة بصفة ملحوظة.

2.2.5-آليات تمويل السكن القديم

➢ الصندوق الوطني لتحسين السكن:يتولى المساهمة في تمويل عدّة برامج ومشاريع منها :

-برامج ومشاريع " القضاء على المساكن البدائية " التي تضبط في إطار خطة وطنية مصادق عليها.

-عمليات الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير التي يقوم بها المالكون الخواص لتعهّد مساكنهم.

-عمليات ترميم أو تهذيب أو توفير مرافق ضرورية لمحلات جماعية تخص العقارات المعدة للسكن الجماعي أو مجموعة من المساكن المنفردة، الأشغال الهادفة إلى تحسين الظروف السكنية للمواطنين والمحيط العمراني الذي يعيشون فيه.

-عمليات التهذيب والتجديد العمراني التي تعهد بها الدولة إلى المؤسسات والهياكل المختصة في المجال.

-عمليات إصلاح المساكن المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية أو الحالات الطارئة وإعادة الإسكان الوقتي للعائلات المتضررة.

وعلى الرغم من توفير مختلف آليات التمويل المذكورة، تبقى شرائح أخرى من المجتمع لا تغطيها هذه الآليات. وعلى هذا الأساس، تمّ إحداث برامج خصوصية للغرض على غرار:

➢ البرنامج الوطني للقضاء عل المساكن البدائية الذي انطلق سنة 1986 وأستكمل سنة 2007 وشمل إزالة وتعويض 94 ألف مسكن منها 80% في الوسط الريفي و20% في الوسط الحضري.

➢ صندوق التضامن الوطني الذي أحدث سنة 1992 لبناء مساكن جديدة تعوّض الأكواخ الموجودة آنذاك وإدخال تحسينات على المساكن القائمة وبناء تجمعات سكنية جديدة. وقد شملت تدخلات الصندوق منذ سنة1993 إلى سنة 2005 ما يناهز 63 ألف مسكن موزعة كما يلي: بناء 43 ألف مسكن جديد وتحسين 20 ألف مسكن.

3.2.5-الإشكاليات المسجلة في مجال تمويل السكن

- ارتفاع كلفة المساكن بنسب تفوق بكثير معدّل الزيادة في الأسعار على المستوى الوطني.
- عدم ملاءمة الكلفة مع إمكانيات الفئات الاجتماعية الضعيفة ومتوسطة الدخل.
- عدم وجود رصيد عقاري ملائم وصالح للبناء.
- عدم توفير آلية لتمويل المدخرات العقارية.

4.2.5-المقترحات

- إصلاح منظومة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك بتوسيع دائرة تدخلاته في اتجاه تغطية أصناف اجتماعيّة جديدة قصد تمكينها من امتلاك مسكن.
- إحداث صندوق لدعم السكن موجه لفائدة محدودي الدخل والفئات الاجتماعيّة من ذوي الدّخل غير القارّ تتكون مداخيله من الأداء على تغيير صبغة العقارات التي تدمج بأمثلة التهيئة العمرانية وتتحول صبغتها من فلاحية إلى عمرانية.
- تكييف القروض المسندة من موارد الصندوق حسب وضعية المنتفع ومدى قدرته على السداد.
- إصلاح منظومة الصندوق الوطني لتحسين السكن وذلك بدعم موارده وتوسيع مجال تدخلاته.
- تيسير شروط إسناد القروض العقارية.
- الحصول على خطوط تمويل خارجية تخصّص لتمويل السكن.
- إيجاد آليات للتمويل طويلة المدى تخصص لتكوين المدخرات العقارية.
- تيسير شروط إسناد القروض المخصّصة لتحسين السكن القائم خاصة من ناحية مدة الاسترجاع.

3.5-دعم التنمية الاقتصادية المحلية

تركّزت عناية الدولة خلال العشريتين الماضيتين على دعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال إقرار برامج تنموية خصوصية تهدف بالأساس إلى تطوير البنية الأساسية ودعم الموارد البشرية ودفع الاستثمار الخاص وكذلك تحسين ظروف عيش المواطنين والعناية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية. وفي هذا الإطار تمّ انجاز3 مشاريع تنموية وطنية:

➢برنامج التنمية الريفية المندمجة:

يهدف هذا البرنامج إلى الحدّ من ظاهرة النزوح الريفي من خلال تحسين ظروف العيش بالوسط الحضري وذلك بإنجاز المسالك الفلاحية والتنوير الريفي والماء الصالح للشرب وبناء وتحسين المساكن.

وينقسم هذا البرنامج إلى جيلين:

- الجيل الأول. انطلق منذ سنة1984 ويشمل 217 منطقة تدخل موزعة على كامل ولايات الجمهورية بتكلفة جملية تقدّ ر بـ355 مليون دينار. وقد ساهمت مشاريع الجيل الأول في الرفع من مداخيل العائلات المنتفعة وإدخال حركيّة اقتصاديّة واجتماعيّة على مناطق التدخل ممّا شجّع على مواصلة هذا البرنامج.
- الجيل الثاني من هذا البرنامج بدأ سنة1993 وتواصل إلى سنة 2007 ويحتوي على 91 مشروع موزّعة على قسطين وبتكلفة تناهز268 مليون دينار.

وقد ساهم هذا البرنامج في إنجاز7 مشاريع محسنة للتنمية الريفية المندمجة لفائدة قرابة62 ألف مواطن مكنت من إحداث وكهربة6 آبار عميقة وتهيئة 256 هك من المناطق السقوية وإحداث وتهيئة75 بئرا سطحية وغراسة 1 513 هك من الأشجار المثمرة وتهيئة وتعبيد 79,4 كلم من المسالك الريفية وإيصال الماء الصالح للشرب لفائدة 2 675 منتفعا.

➢برنامج التنمية الحضرية المندمجة:

يهدف برنامج التنمية الحضرية المندمجة إلى تزويد الأحياء الشعبية بالخدمات الحضرية والتجهيزات الاجتماعية الأساسية. وذلك تكاملا مع البرامج العمرانية الأخرى (كالبرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية والبرنامج الوطني للتطهير) والبرامج القطاعية العادية التي تعنى بالتجهيزات الاجتماعية والجماعية وكذلك دعم برامج النهوض بالتشغيل والأنشطة الصغرى لفائدة طالبي الشغل والعائلات ذات الدخل المحدود وتحسين موارد رزقهم وإدماج المرأة في الحياة الاقتصادية.

وبتكليف من المندوبية العامة للتنمية الجهوية والبلديات المعنية قامت وكالة التهذيب والتجديد والعمراني خلال الفترة (1992-2006) بمتابعة الدراسات وإنجاز عناصر البنية الأساسيّ ة (65كم من الطرقات و29 كم من التطهير و200 1 نقطة إضاءة) بـ29 حيا إنتفع بها حوالي 218 ألف ساكن بكلفة جملية بلغت حوالي21,5 مليون دينار موزّعة على أربعة أقساط:

جدول رقم 5: توزيع اعتمادات برنامج التنمية الحضرية المندمجة

الأقساط	الفترة الزمنية	عدد المشاريع	الكلفة (مليون دينار)
القسط الأول والثاني	1997-1992	11	5,0
القسط الثالث	2001-1997	13	10,9
القسط الرابع	2006-2002	05	5,6
المجموع	**2006-1992**	**29**	**21,5**

وقد مكّن هذا البرنامج إلى جانب استكمال إنجاز كل عناصر البنية الأساسية، من إحداث وتدعيم559 مشروعا في المهن الصغرى وتكوين416 2 باعثا وباعثة مما ساهم في إحداث ودعم177 3 موطن شغل. كما تمّ إنجاز 3 مراكز لدعم الحياة الجماعية و3 مناطق خضراء و 10 مناطق حرفية و 5 محلات صناعية وتهيئة منطقتين صناعيتين.

وتدعّم البرنامج بإضافة خمسة مشاريع تنموية بكل من قعفور وبوعرادة (ولاية سليانة) وفريانة (القصرين) ودوار هيشر (منوبة) وقلعة سنان (الكاف) بتكلفة جملية قدرت 15,6 م.د لفائدة35 ألف ساكنا مكنت من إحداث وتدعيم 208 مشروعا في المهن الصغرى و356 مشروعا في الصناعات التقليدية وتكوين038 1 باعثا وباعثة وتهيئة 3 مناطق حرفية و7 محلات صناعية وتعبيد 29,2 كلم من الطرقات ومدّ شبكة التطهير على طول6,3 كلم وتركيز 757 نقطة إضاءة وبناء نادي أطفال وتهيئة 5 مناطق خضراء مما ساهم في إحداث وتدعيم973 موطن شغل.

البرنامج الجهوي للتنمية:

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية لمعاضدة المجهود التنموي بالجهات واستحثاث نسق التنمية بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نموا وذلك من خلال المساهمة في:

- إنجاز مشاريع لتحسين ظروف العيش والتي تشمل مجالات التنوير والماء الصالح للشراب والبيئة وتحسين المحيط والطرقات والمسالك والتطهير والثقافة والشباب والطفولة والهياكل الصحية بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مشاريع المجالس القروية بتوفير التمويل الذاتي.
- إحداث وتدعيم مواطن الشغل في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعات التقليدية بتقديم مساعدات عينية للمنتفعين.
- تحسين مساكن المواطنين من ذوي الدخل المحدود وذلك عن طريق اقتناء مواد بناء.
- إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية
- تغطية التمويل الذاتي لبعض المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- صرف منح لفائدة أبناء العائلات المعوزة لمتابعة دورات التكوين المهني وتغطية مصاريف مراكز التكوين في الصناعات التقليدية المحالة للإتحاد الوطني للمرأة.

رسم رقم13 : تطور الإعتمادات المبرمجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية

4.5-إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش

➢ واقع التشغيل خلال الفترة1996-2014:

تتميز البطالة في تونس بكونها بطالة هيكلية من أهم خصائصها ارتفاع نسبتها (14,8% خلال سنة 2014 مقابل18,3% خلال سنة 2011 و15,6% سنة 1994) بالإضافة الى تفاوت نسبها بين الجهات وارتفاعها لدى الاناث والشباب وخاصة منهم أصحاب الشهائد العليا. كما ظلّ الاقتصاد الوطني غير قادر على إحداث مواطن شغل بالنسق المطلوب، باعتبار أنّ منوال التنمية المعتمد يرتكز على الاستثمارات ذات قيمة مضافة ضعيفة، بالإضافة إلى عدم تطابق مخرجات منظومة الموارد البشرية بجميع مكوناتها (منظومة التكوين، منظومة التعليم العالي ومنظومة التربية) مع متطلبات سوق الشغل[50]. هذا إلى جانب خصوصيّات النسيج الاقتصادي الذي يتكون في معظمه من مؤسسات صغرى غير قادرة على توفير التأطير والإحاطة اللاّزمتين للمنتدبين الجدد الذين يفتقدون عامة إلى الخبرات والتجارب المهنية بالاضافة الى القدرات والصفات التي من شأنها أن تساعدهم على الاندماج في سوق الشغل.

وللحدّ من ظاهرة البطالة، عملت تونس على ضمان توفير الشغل للجميع وإيجاد الحلول المناسبة للحدّ من هذه الظاهرة حيث تمّ في هذا السياق:

- دعم منظومة تمويل المشاريع عبر إحداث بنك تونسي للتضامن سنة1998 جسّد توجهات الدولة في التعويل على الذات والنهوض بالعمل للحساب الخاص، كرافد أساسي في دفع نسق إحداثات الشغل وذلك بالإضافة إلى العمل المؤجّر. وقد أمكن من خلال هذا البنك منذ إحداثه وإلى منتصف سنة2014 تمويل أكثر من 142 ألف مشروع وإحداث أكثر من234 ألف موطن شغل جديد. كما يقوم هذا البنك بتمويل نظام القروض الصغيرة المحدث سنة 1999 والذي أوكلت مهمة التصرف فيه إلى الجمعيات غير الحكومية. كما تم إحداث بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة سنة2005 لتقديم قروض ميسرة الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد بلغ عدد المشاريع المموّلة إلى غاية موفى سنة 2014 ما يفوق 3 200 مشروعا.

- إحداث الصندوق الوطني للتشغيل سنة2000 والذي يعنى بتمويل كل العمليات الكفيلة بالرفع من مؤهلات طالبي الشغل وتوفير امكانيات الشغل والذي أولى عناية بالجهات ذات الأولوية والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية. وقد تمّت مراجعة تدخلات هذا الصندوق خلال سنتي2003 و2009 مسايرة لتغيّر خصائص البطالة خلال هذه الفترة.

كما تم في مرحلة ثانية خلال سنة2012 إعادة هيكلة هذه البرامج وفق توجّه استراتيجي يهدف إلى وضع آليات وبرامج جديدة تستجيب لتطلعات الباحثين عن شغل وتلبّي حاجيات المشغّلين من مهارات وكفاءات مطلوبة في سوق الشغل. وقد تمّ الشروع في تنفيذ البرامج الجديدة المتمثلة في أربعة مشاريع، باعتماد منهجية ترتكز على مبدأ التجربة والتقييم قبل التعميم. وتتمثل هذه البرامج في: برنامج صك تحسين التشغيلية، برنامج صك دعم التشغيل، برنامج دعم باعثي المؤسسات الصغرى وبرنامج الشراكة مع الجهات.

- تطوير الوكالة التونسية للتشغيل إلى وكالة وطنية للتشغيل والعمل المستقل سنة 2003 حيث تضطلع بالأساس بمهمة تنشيط سوق الشّغل وطنيا وجهويا ومحلّيا وقطاعيا، خاصة عن طريق شبكة مكاتب التّشغيل. كما تعمل الوكالة على تطوير الإعلام حول التّشغيل والكفاءات المهنيّة باتجاه المنشآت وطالبي الشغل بالإضافة الى قيامها بتنفيذ برامج النّهوض بالتّشغيل وإدماج الشّباب. كما تقدّم المساندة الكفيلة بالنّهوض بالمنشآت الصّغرى وبالعمل الحرّ. وقد تطوّر عدد مكاتب التشغيل من 66 مكتبا سنة 1996 إلى 91 مكتب تشغيل سنة 2014. كما تمّ إحداث12 فضاء للمبادرة تعمل على تكثيف الدورات التكوينية في بعث المؤسّسات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

من جهة أخرى، عرفت مجلة الشغل في تونس إصلاحات جوهرية سنة 1996 حيث أصبحت ترمي إلى ضمان حق الأجراء في توفير مقومات العمل اللائق وفق ما حددته منظمة العمل الدولية. من ذلك إيجاد فرص عمل لائقة للرجال والنساء وتوسيع وتفعيل مظلة التغطية الاجتماعية للجميع، فضلا عن تدعيم ثلاثية الحوار الوطني واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. كما عرفت الاتفاقات المشتركة الإطارية عديد المراجعات أفضت إلى تحسين شروط وظروف العمل وإلى زيادات في الأجور.

50 .حسب الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 - 2020، « فقد أثبت منوال التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت نسب النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة والتوزيع غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات».

وتجدر الاشارة أيضا إلى أهمّية دور قطاع الضمان الاجتماعي في تونس في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر وفي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي. فقد كان لهياكل التغطية الاجتماعية إسهامات كبرى في دعم التنمية الاجتماعية حيث تشمل حاليا التغطية القانونية حوالي 83% من السكان المشتغلين سنة 2013 مقابل 72% سنة 2007.

كما شهدت سنة2013 إمضاء العقد الاجتماعي من قبل الشركاء الاجتماعيين (الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية).

5.5- أهم الإشكاليات والتحديات والدروس المستفادة

بالرغم من المجهودات المبذولة من أجل الحد من تفاقم البطالة، فقد تمّ تسجيل عديد النقائص والإشكاليات التي حدّت من نجاعة مختلف الاجراءات المتخذة والتخفيف من حدّة البطالة:

- تواصل ارتفاع عدد السكان الذين هم في سنّ العمل ومحدوديّة طاقة الاقتصاد على إحداث ما يكفي من مواطن الشغل واستيعاب خريجي المنظومة التعليمية.
- الهيكلة الجديدة لطلبات الشغل الإضافية حيث يمثّل حاملو الشهائد العليا حوالي ثُلثي (2/3) مجموع الطلب الإضافي بحكم تسارع نسق المتخرجين من التعليم العالي (من 50 000 سنة 2005 إلى 87 000 سنة 2013).
- تفاقم ظاهرة عزوف الشباب عن الحياة النشيطة حيث أبرزت دراسة حديثة[51] أن 32,4% من الشباب لا يزاولون دراسة أو تكوين ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل.
- محدودية خدمات مصالح التشغيل ونقص نجاعة آليات وبرامج التشغيل.
- نقص في مردودية منظومة التعليم والتكوين والذي يتجلّى خاصة في عدم التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لخرّيجي التعليم العالي وضعف في تملكهم للكفاءات الأساسية المطلوبة في سوق الشغل ومحدودية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات لدى الشباب.
- عزوف الشبان عن الاقبال على التكوين المهني في بعض الاختصاصات (منها خاصة النسيج والاكساء - الجلود والأحذية - البناء والأشغال العمومية والاختصاصات الفلاحيّة) نتيجة حصول صورة سلبية ونمطية للتكوين المهني لدى المجتمع في غياب ثقافة المهن والبعد القيمي للعمل. بالإضافة إلى غياب آفاق لمزاولي التكوين في ظل نقص التنسيق والتكامل مع منظومات التربية والتعليم العالي وغياب المعابر بين المسارات التكوينية والتعليمية بما يجسّد منظومة للتكوين مدى الحياة.

واعتبارا أنّ التشغيل يمثل أحد أهم رهانات المرحلة القادمة وخاصة منه في ما يتعلق بالتخفيض من نسبة البطالة وحدّتها، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على التوجهات التالية:

- إحكام تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل.
- مواصلة دعم القطاعات الاستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي المرتفع.
- لتشجيع على الاستثمار في القطاعات الجديدة والواعدة.
- تدعيم دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دفع المبادرات المحليّة والجهويّة للتشغيل.
- إدماج الاقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الاقتصادية المهيكلة.
- تعزيز وظائف الإحاطة ومساندة الباعثين الجدد وتأمين ديمومة المشاريع المحدثة.
- تحسين أداء أنظمة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وملاءمتها مع حاجيات سوق الشغل.

51 .المرصد الوطني للمهارات والتشغيل بالتعاون مع مكتب العمل الدولي سنة2014

6 الاسكان و الخدمات الاساسية

يعتبر قطاع السّكن من المقومات الأساسية والضرورية في حياة الإنسان، وقد عملت تونس على ضمان توفير المسكن لكافة فئات المجتمع وخاصة الاجتماعية منها وعلى تحسين ظروف العيش خاصّة بالأحياء الشعبية. و قد كان ذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للسكن التي صيغت سنة1988 والتي تمّت مراجعتها بصفة جزئية في العديد من المناسبات. وخلال سنة2014 قامت الحكومة، بمشاركة أهل المهنة والباحثين وبالتعاون مع البنك الدولي، في بلورة استراتيجية جديدة للسكن لتشخيص الوضع الحالي وإيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات التي حالت دون توفير العرض الكافي من المساكن الاجتماعية وخاصة لذوي الدخل المحدود.

صورة رقم 5 : نموذج من حي سكني مندمج بتونس العاصمة

1.6-تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها

➢ **تشخيص الوضع :**

تعرف الأحياء الفقيرة في تونس بـ"الأحياء الشعبية"، وهي تتصف بسكن غير منظّم أو عشوائي تنامى خاصّة على أطراف المدن الكبرى وخارج نطاق التعمير القانوني، وهذا باستثناء الجيل الأول من الأحياء الشعبية الذي شيّد داخل المدن في ستينات وسبعينات القرن الماضي وأدمج إثر ذلك. وتحتلّ هذه الأحياء مواقع غير ملائمة للتعمير، حيث أقيمت على حساب الأراضي الفلاحية أو بمواقع خطرة من قبل فئات إجتماعية محدودة الدخل بمجهودها الخاص وعن طريق البناء الذاتي. وتفتقر إلى البنية الأساسية والتجهيزات والخدمات والربط بالشبكات الأساسية وهو ما جعل منها أحياء مهمّشة عمرانيا واجتماعيا وغير مندمجة في محيطها.

➢ **البرامج والتدابير :**

مرّت طرق معالجة الأحياء العشوائية في تونس بعدّة أطوار في علاقة وطيدة مع السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة ومع التحولات العمرانية التي عرفتها البلاد، حيث تمّت معالجة الظاهرة بطرق مختلفة وتبعا لثلاثة مراحل:

- مرحلة إزالة الأحياء العشوائية وإعادة الاسكان (1956-1975):

لم تكن هذه السياسة ناجحة نظرا لما يتطلبه هذا التمشّي من أموال طائلة تثقل كاهل الدولة، ممّا جعل عمليات الإزالة وإعادة الإسكان محدودة ودون الاحتياجات بكثير. وأدّى إلى تواصل انتشار السكن العشوائي نتيجة تواصل النمو الحضري السريع وعدم قدرة القطاع العام على تلبية حاجيات الفئات ضعيفة الدخل.

- مرحلة مشاريع التنمية العمرانية لتهذيب وتجهيز عدد محدود من الأحياء الكبرى في المدن الرئيسية (1980-1992).

وقد تميّزت هذه الفترة بالاعتماد على تدخلات متكاملة ثقيلة ومتعدّدة العناصر ومرتفعة الكلفة مع اللّجوء في ذلك إلى تمويلات خارجية.

- مرحلة إقحام التهذيب العمراني كعنصر قار في السياسات السكنية و العمرانية (منذ سنة1992 إلى اليوم)، حيث تمّ تعميم التدخّل على نطاق واسع في أغلب المدن التونسية.

وقد تمّ إقرار وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تعنى بتهذيب الأحياء الشعبية وتحسين ظروف العيش داخلها من خلال تهيئة الأحياء بتجديد أو توسيع مختلف شبكات البنية الأساسية (الطرقات ، الماء الصالح للشراب، الصرف الصحي، التنوير العمومي، صرف مياه الأمطار) وبناء المرافق والتجهيزات الجماعيّة العموميّة (مدارس، مستوصفات ، قاعات رياضة، ملاعب أحياء، مناطق خضراء...) وبناء الفضاءات الاقتصادية والصناعية إضافة إلى تحسين المساكن.

وتمّ عبر مختلف هذه البرامج الوطنية لتهذيب الأحياء الشعبية (مشاريع التنمية العمرانية و برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى والبرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية) تهذيب حوالي110 1 حي شعبي بكلفة تقدر بحوالي625 مليون دينار وذلك لفائدة حوالي 3,1 مليون ساكن، أي أكثر من ربع سكان البلاد. يقطنون حوالي575 ألف مسكن.

صورة رقم 6 : حي فرحات حشاد بلدية المحمدية فوشانة - ولاية بن عروس (قبل التدخّل)

صورة رقم 7 : حي فرحات حشاد بلدية المحمدية فوشانة - ولاية بن عروس (بعد التدخّل)

صورة رقم 8 : حي بوخزر بلدية سوسة (قبل التدخّل)

صورة رقم 9 : حي بوخزر بلدية سوسة (بعد التدخّل)

ويتواصل حاليا إنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية المبرمج خلال الفترة الممتدّة بين سنة (2012-2018) ويشمل تهذيب 120 حي شعبي بكلفة تقدر بحوالي508 مليون دينار وسينتفع منه قرابة 685 ألف ساكن يقطنون حوالي133 ألف مسكن، وذلك من خلال تهيئة ما يناهز970 كلم من الطرقات ومدّ 250 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة ومدّ 150 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار وتركيز حوالي20 ألف نقطة إضاءة وتحسين حوالي16 ألف مسكن بالإضافة إلى بناء 66 قاعة متعددة الإختصاصات (قاعة رياضات فردية، فضاء ثقافي وشبابي وجمعياتي) وتهيئة54 ملعب حيّ و بناء 42 فضاء صناعيا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

جدول رقم 6 : برامج تهذيب الأحياء الشّعبية التي تمّ تنفيذها أو بصدد الإنجاز

البرنامج	عدد الأحياء	كلفة البرنامج (م.د)	عدد المنتفعين (ألف)	عدد المساكن (ألف)	المكونات
برنامج التنمية العمرانية 1980-1992	35	52	190	26	- بنية أساسية وتجهيزات جماعية (مدارس، مستوصفات - تهيئة مقاسم معدة للبناء - تهذيب وتجديد حي الحفصية بتونس
برنامج التنمية العمرانية المندمجة:1994-2007	29	22	218	39	- بنية أساسية : طرقات، تطهير، تصريف مياه الأمطار، تنوير عمومي تجهيزات جماعية، مناطق حرفية وفضاءات صناعية.
البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية:-1992 2014	963	345	2 265	430	- بنية أساسية : طرقات، تطهير، تصريف مياه الأمطار، تنوير عمومي
برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى 2007-2013	82	205	366	73	- بنية أساسية : طرقات، تطهير، تصريف مياه الأمطار، تنوير عمومي، تجهيزات جماعية - مناطق حرفية وفضاءات صناعية - تحسين السكن
برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية 2012-2018	120	508	685	135	- بنية أساسية : طرقات، تطهير، تصريف مياه الأمطار، تنوير عمومي، الماء الصالح للشراب، تجهيزات جماعية، فضاءات صناعية - تحسين السكن

(وكالة التهذيب والتجديد العمراني)

➢ **النتائج :**

مكّنت البرامج الوطنية لتهذيب الأحياء الشعبية من:

- تحسين الخدمات العمرانية وظروف السكن ،
- إدماج الأحياء الشعبية في محيطها العمراني،
- تحسين المحيط الصحي للأحياء (إزالة البالوعات - الآبار السوداء)
- التخفيف من الكثافة السكانية من خلال الزيادة في مساحات المساكن وتحسّن نوعيتها وإزالة غير اللائق منها،
- تسوية الوضعية العقارية للأحياء ما مكن من بعث ديناميكية ذاتية لتحسين المساكن من قبل الأسر،
- إدخال حركيّة اقتصاديّة وتكثيف الأنشطة داخل الأحياء و تطور الأنشطة الحرفية الصغيرة و إحداث مواطن شغل.

رغم الآثار الإيجابية المتعددة لبرامج التهذيب العمراني والنجاحات الهامة التي تتجلى في تحسن ظروف العيش والسكن بالعديد من الأحياء بمختلف جهات البلاد، تبقى هذه التدخلات في حاجة للتطوير لتلافي بعض النقائص من خلال :

- تحسين التواصل مع المتساكنين واعتماد المنهجيّة التشاركيّة لتحسيسهم بأهمية البناء الحضري المستدام،
- مزيد التنسيق بين جميع الأطراف المتدخّلة في البرامج التي كثيرا ما تعتمد التدخلات القطاعية البحتة،
- تكثيف التدخّلات المتعلّقة بالتشغيل والأنشطة المنتجة
- حيث أن المشاريع المنجزة لم تمكن من تقليص نسب البطالة داخل الأحياء الشعبية.

➢ **المقترحات للحدّ من تكوّن الأحياء الفقيرة :**

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التهذيب العمراني في تونس قد اعتمدت على الجانب العلاجي للسكن العشوائي ولم يتم التركيز على الجانب الوقائي منه وبالتالي، لم يتم الحدّ عمليّا من تكوّن هذه الأحياء الفقيرة وبذلك تواصل انتشارها خاصة مع استمرار التباين بين ارتفاع نسق النمو الديمغرافي والانتقال من الأرياف إلى المدن من جهة وبين وتيرة النمو الاقتصادي ومحدوديّة قدرة المدن على توفير مواطن الشغل من جهة أخرى.

لهذا، فإنه يتعيّن التحكّم في أسعار الأراضي الحضرية للاستجابة لحاجيات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من المقاسم المهيأة، وتحفيز الباعثين العقاريين على مضاعفة إنتاجهم من المساكن الاجتماعية بدلا من الاقتصار على إنتاج المساكن الرفيعة. كما يتطلب الأمر أيضا تحيين أمثلة التهيئة العمرانية بصفة دورية وبما يسمح بتخصيص مزيد من الفضاءات والتقسيمات لمشاريع السكن الاجتماعي.

2.6-تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم[52]

➢ **تشخيص الوضع :**

يمثل توفير السكن الملائم لكل الفئات الاجتماعية من أوكد أولويات سياسة الإسكان والتعمير في تونس منذ العقود الماضية، مما ساهم في تحسين نوعية السكن عموما بإزالة المساكن البدائية وإيجاد آليات متعددة لتمويل السكن. فبالإضافة إلى البرامج السكنية الخصوصية، على غرار البرنامج الوطني للقضاء على المساكن البدائية وتدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (راجع العنصر5-2) بادرت الدولة إثر الثورة بإحداث برنامج سكني جديد موجّه للفئات الضعيفة ومتوسّطة الدخل سنة 2012، يتمثل في "البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي؛" يتضمن هذا البرنامج عنصرين:

- **العنصر الأول:** إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها:

تنتفع بهذا العنصر من البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكنا بدائيا يفتقر إلى أبسط المرافق الضرورية ولا يستجيب للمواصفات الصحية والفنية الدنيا كالأكواخ و"المعمرات" والمساكن المتداعية للسقوط. كما يتمّ ترتيب الفئات الاجتماعية المرشّحة للانتفاع بهذا البرنامج بالاعتماد على المعايير التالية: حالة المسكن، الدخل الشهري للعائلة، الترسيم بقائمة العائلات المعوزة، عدد الأفراد المعوقين بالعائلة وعدد الأبناء والأصول في الكفالة.

يموّل إنجاز هذا العنصر عن طريق ميزانية الدولة باعتمادات بلغت ما يقارب200 مليون دينار. وقد تمّ إحصاء 8 919 منتفع بكلفة جمليه تقدر بحوالي193 مليون دينار .

- **العنصر الثاني:** إنجاز مشاريع سكن اجتماعي وتهيئة مقاسم للفئات محدودة الدخل:

يهدف العنصر الثاني من البرنامج إلى توفير حوالي20 ألف مسكنا اجتماعيا للعائلات ذات الدخل المحدود بكلفة تناهز 1 000 مليون دينار. وقد تمّ ضبط قائمات هذه العائلات، بفتح باب الترشّح في جميع الولايات حيث تمّ تسجيل123ألف مطلب. كما تمّ تكليف الباعثين العقاريين العموميين بإنجاز 400 3 مسكن بكلفة تقديرية تبلغ 180مليون دينار وتمّ تكليف الباعثين العقاريين الخواص بإنجاز حوالي 650 4 مسكن بتمويل قدره 248 مليون دينار. وقد تمّ إنجاز 139مسكن اجتماعي فردي بطبربة من ولاية منوبة والشروع في إنجاز972 مسكن موزعين على عدّة ولايات. كما سيتمّ تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية واقتناء عقارات تابعة للخواص قصد توفير رصيد عقاري للبرنامج.

52.المسكن الملائم يعني أكثر من أن يظل المرء سقف فهو يعني أيضا توفّر الخصوصيّة، وسهولة الوصول إليه، والأمن الكافي، وضمان الحيازة، وثبات بناء المأوى ومتانته، والإنارة والتدفئة والتهوية المناسبة، والمرافق الأساسية الملائمة.

أمّا في خصوص الإنتاج السكني بصفة عامّة، فإنّ ما يمكن ملاحظته هو محافظة القطاع على حيويته طوال العشرين سنة الماضية، حيث لازال مؤشّر الإنجاز الكمّي في مستوى مرموق بمعدّ ل7 مساكن لكلّ ألف ساكن في السنة وهو نفس المؤشّر المسجّ ل سنة1996. أمّا من حيث النوعيّة، فإنّ الأمر يختلف باختلاف طرق ومحتوى الإنجازات وما ترتب عن ذلك في مستوى خصائص الرصيد السكني القائم:

-بالنسبة لطرق الإنجاز،فإنها تنقسم إلى صنفين رئيسيين:

- البناء المنظم أي عن طريق الباعثين العقاريين (عموميون وخواص): 22% من مجموع الانتاج السكني.
- البناء الذاتي -أي عن طريق العائلات- والمرخّ ص فيه:78% من المجموع.

علما وأنّ البناء غير المرخّص فيه - أو العشوائي - يمثّل حوالي 38% من مجموع الانتاج السكني السنوي[53].

جدول رقم 7 : الإنتاج السكني المرخص له حسب الفاعلين 1997 - 2006 - 2014

عدد المساكن المرخص في بنائها							
السنة	العائلات	%	باعثون خواص	%	باعثون عموميون	%	المجموع
1997	31 256	82,8	3 959	10,5	2 555	6,8	37 770
2006	38 889	78,3	8 645	17,4	2 150	4,3	49 684
2014	30 836	75,5	8 814	21,6	1 180	2,9	40 830

(المصدر: الإدارة العامة للإسكان - 2015)

صورة رقم 10 ورقم 11: نماذج من أحياء سكنية جديدة من إنجازات باعثين عقاريين

53 . وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية: دراسة الإستراتيجية الجديدة للسكن2014.

بالنسبة لنوعية المساكن، فإنه لا زالت نسبة المساكن الفرديّة تتصدّر مجموع أصناف الوحدات السكنية كما يوضّح ذلك الرسم البياني رقم14. كما أنّ حجم المساكن تحسّن خلال العشرين سنة الماضية، بتراجع نسبة المساكن ذات الغرفة الواحدة من14% سنة 1994 إلى 4,3% سنة 2014 وارتفاع نسبة المساكن ذات 3 غرف من 30,5% سنة 1994 إلى 46,3% سنة 2014. كما يوضّح ذلك الرسم البياني رقم15.

رسم رقم14: توزيع المساكن حسب النوع[54]

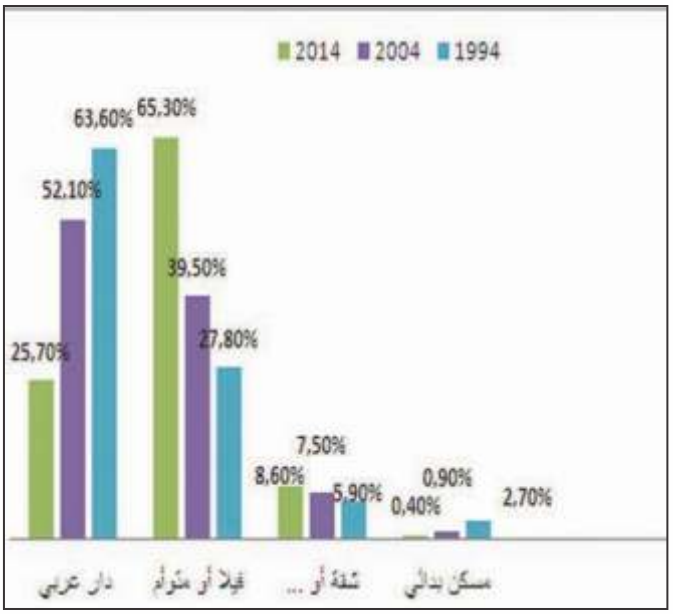

رسم رقم15: توزيع المساكن حسب عدد الغرف

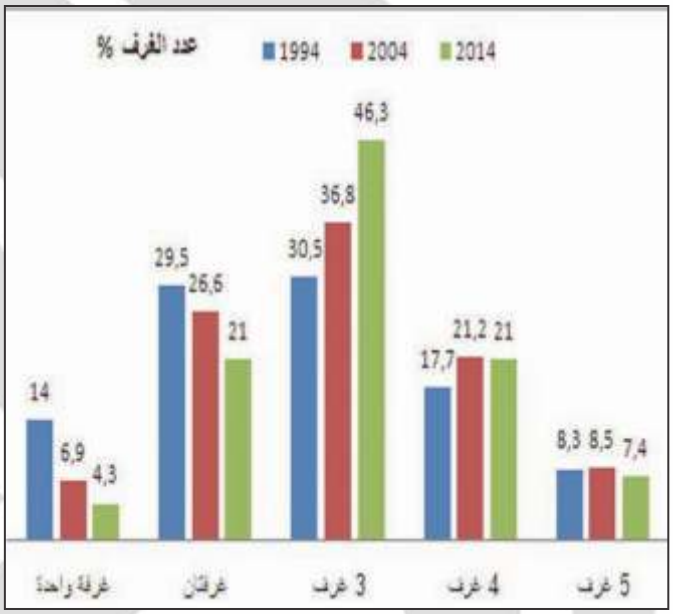

بالنسبة لعدد الأسر، فإنه يلاحظ أن مجموع عدد المساكن المنجزة يفوق دائما مجموع عدد الأسر كما يوضح ذلك الجدول الموالي:

جدول رقم 8 : معطيات إحصائية حول المساكن والأسر 1994 - 2004 - 2014

السنة	1994	2004	2014
عدد المساكن	1 865 522	2 500 830	3 289 903
عدد الأسر	1 704 185	2 185 839	2 712 976
نسبة الأسر التي تمتلك مسكنها	%78,3	%77,4	78%

(المصدر: المعهد الوطني للإحصاء1994 - 2004 - 2014)

54 .المصدر: المعهد الوطني للإحصاء - التعداد العام للسكان والسكنى1994 - 2004 - 2014

إلا أنه وبالرغم من هذه النتائج الطيبة في ظاهرها، فإنّ القطاع شهد خلال العشرين سنة الأخيرة عدّة صعوبات تجلّت ملامحها في تفاقم ظاهرة الأحياء السكنية العشوائية وتقادم وتدهور الرصيد السكني القائم والارتفاع المشط في أسعار المساكن المعروضة للبيع، ناهيك وأنّ إمكانية اقتناء مسكن جديد لم تعد مشكلة الفئات محدودة الدخل فحسب بل أصبحت مشكلة الفئات متوسطة الدخل أيضا.

المقترحات والمسائل المستقبلية:

-العمل على توفير مدخرات عقاريّة تخصص أساسا للسكن الاجتماعي،

-ضرورة التحكّم في كلفة المساكن بالضغط على أسعار مواد ومصاريف البناء،

-تطوير أساليب البناء واستغلال التقنيات الحديثة لتوفير مساكن اجتماعية بأقلّ كلفة ممكنة،

-مراجعة القوانين وتيسير الإجراءات الإداريّة و تطوير منظومة السكن المعد للكراء والاستفادة من التجارب الناجحة،

-إدماج عنصر تهيئة المقاسم الاجتماعية وبرامج وكالة التهذيب والتجديد العمراني ضمن مخطّطات التعمير،

-تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وإنجاز مشاريع عمرانية وسكنية مندمجة تتوفّر بها كل الظروف الملائمة للعيش الكريم.

3.6-ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة

يقدّر المخزون الوطني من الموارد المائية بما قدره 4 875 مليون متر مكعّب، منها 55% متأتية من المياه السطحيّة و45%من المياه الجوفية. غير أن هذا المخزون يتعرّض حاليّا للاستغلال المشطّ خاصّة بالنسبة للمائدة السطحية التي ارتفع مؤشر استغلالها اليومي من 81% سنة 1980 إلى 114% سنة 2010، وهو ما يدعو إلى العمل على الحفاظ على هذه الموارد والتنبيه إلى تداعياتها السلبية في صورة تواصل هذا الاستغلال المفرط نتيجة تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وفي مجال مياه الشرب الآمنة، توصّلت تونس إلى تزويد المناطق الحضرية تزويدا كاملا بالماء الصالح للشراب، كما ارتفعت النسبة الوطنية للربط بشبكة الماء الصالح للشراب من69,1% سنة 1994 إلى 83,4% سنة 2004 لتبلغ سنة 2014 نسبة 88,1%.

الإشكاليات:

يعتبر نقص الموارد المائية من أهمّ الإشكاليات لضمان الوصول المستدام لمياه الشراب، لذلك تسعى الدولة لتعبئة الموارد المائية الضرورية للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب الذي من المتوقع أن يختل في أفق2030 حيث يصبح الطلب على المياه أكثر من الموارد التقليدية المتاحة وهو ما يحتمّ اللجوء إلى استغلال الموارد غير التقليدية على غرار تحلية مياه البحر.

إضافة إلى ذلك، حتّم المناخ الصحراوي الجاف في جنوب البلاد استغلال الموارد المائية العميقة التي تتسم بملوحيتها (أكثر من2 غ في اللتر الواحد) وبعدم تجدّد المياه السّطحية فيها وهو ما يفرز آثارا سلبية على هذه المنطقة خاصة مع تزايد الطلب على مياه الشرب ذات الجودة العالية.

المقترحات والمسائل المستقبلية :

تفاديا للانعكاسات السلبية لعدم نقاوة مياه الشرب، سيتمّ العمل على:

- تطوير أنشطة التصرّف في المخاطر الصحيّة المرتبطة بمياه الشرب من خلال تركيز نظام رقابة عن بعد بتونس الكبرى. وسيمكّن هذا النظام من المتابعة الحينيّة لنوعيّة مياه الشرب الموزّعة وهو ما يسمح بالتدخّل السّريع لتجنّب استهلاك مياه غير مطابقة للمواصفات من الناحية الجرثومية والفيزيوكيميائية،

- تطوير استعمال الموارد غير التقليدية وذلك باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي وتحلية المياه الجوفية المالحة بمناطق الجنوب والوسط[55]،

- حفز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال في إطار الشراكة مع القطاع العمومي،

- تحسين نوعية مياه الشرب والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود0,5 غ باللتر الواحد[56].

4.6-ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية

حقّقت تونس تقدّما ملحوظا في المجال الصحي وفي القضاء على العديد من الأمراض المعدية. فبفضل تعميم برامج التلقيح للأطفال وتحسين مستوى حفظ الصحة لدى السكّان وتطوّر نسبة الربط بشبكة الماء الصالح

55 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 2020 - تونس،15 سبتمبر 2015.

56.الوثيقة التوجيهية (نفس المصدر).

عن الأمراض المعدية، والتي تمثّل مصدر انشغال بالنسبة للقائمين على الصحّة العموميّة (جوائح انفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وفيروس كورونا وفيروس إيبولا..). كما أنّ التطور المسجّل مؤخّرا في الأمراض حيوانية المنشأ والأمراض المنقولة عن طريق الحشرات والطفيليات قديكون نابعا من إشكاليات بيئية ومن ظاهرة تغيّر المناخ. ولا تزال الظروف ملائمة لتطور الأمراض المنقولة عن طريق المياه بالمناطق الريفية، حيث لا تزال أكثر من أسرة من أصل كل ست أسر محرومة من الربط بشبكة التطهير.يلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية1994-2014، أن نسب ربط المساكن في الوسط الحضري بشبكات الكهرباء و الماءالصالح للشراب في تحسّن مستمر (الجدول رقم9).

وكذلك نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي التي، وإن حافظت على نفس نسق التطور، فإنها تبقى بمستويات متفارقة حسب الجهات : ولاية سيدي بوزيد18,3% وهي الأقلّ تمتّعا بالصرف الصحي بينما تبلغ هذه النسبة91,3% بولاية تونس العاصمة. ويتدخل الديوان الوطني للتطهير حاليا في 60% من مجموع البلديات التي تأوي حوالي 87,5% من سكان المناطق الحضرية. وتبقى بعض المدن التي يتجاوزعدد سكانها10 آلاف نسمة غير متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير، وهو ما يتطلب تصوّر أنماط فنية بديلة للصرف الصحي تمكّن من تحسين وضعية التطهير في هذه المدن.

ومن المنتظر أن يتحسّن مستوى الربط بشبكة التطهير في الوسط الحضري ليبلغ نسبة90%[57] سنة 2020 مقابل 78% حاليا.

خريطة رقم13: نسب الربط بشبكة التطهير في الوسط الحضري حسب الولايات2014

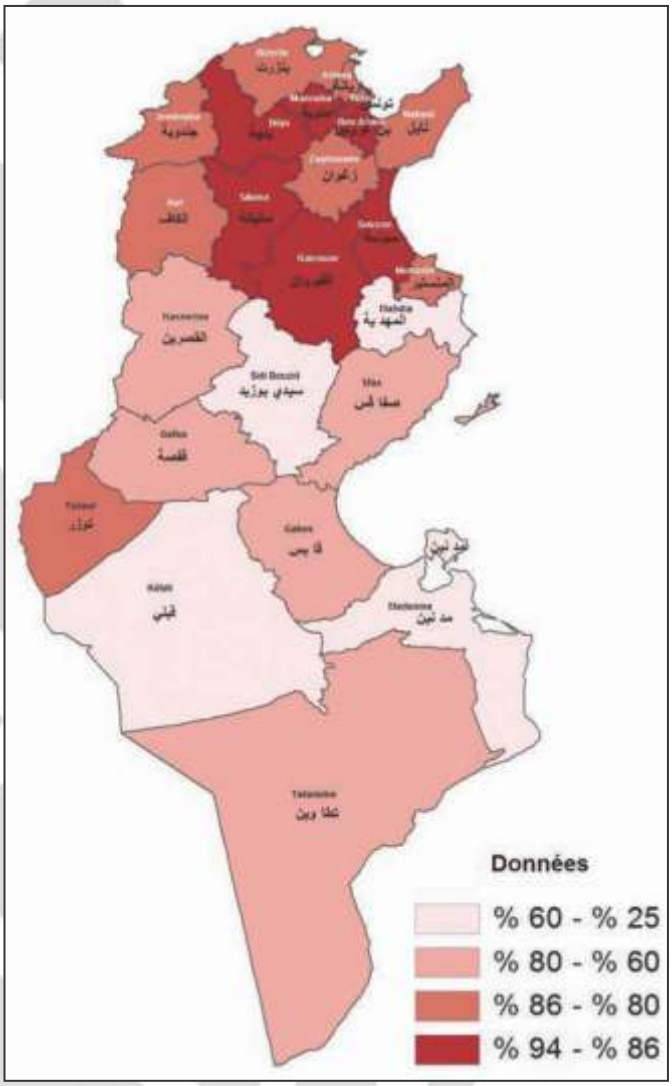

جدول رقم 9 : نسب ربط المساكن بالشبكات في الوسط الحضري خلال الفترة1994- 2014

السنة	1994	2004	2014	
نسبة الربط بشبكة التيار الكهربائي	85,9	98,9	99,8	
نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشراب	69,1	83,4	88,1	
نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	59,8	75,4	78,0	
			تونس	91,3
			سيدي بوزيد	18,3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (التعداد العام للسكان و السكنى 1994- 2014)

57 .الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية2016 - 2020 . تونس،15 سبتمبر 2015.

➢ **توفير خدمات الصحّة:**

تغطّي التجهيزات الصحية حاليّا كامل مناطق البلاد بفضل تركيز مراكز الصحة الأساسية (058 2 مركز) والمستشفيات الجامعية والمراكز والمعاهد المختصة (29 مؤسسة) والمستشفيات الجهوية (33 مستشفى) والمحلية (109مستشفى) بالإضافة إلى المصحّات الخاصة (81 مصحة) في كل التجمّعات العمرانية. وقد مكّنت هذه التجهيزات من تحسين مستوى الخدمات الطبية المقدّمة للمواطنين خاصة في المناطق الحضرية. كما أن مؤشر عدد السكان للطبيب الواحد عرف تحسّنا ملحوظا خلال العشرين سنة الماضية من600 1 ساكن للطبيب الواحد سنة 1994 إلى785 ساكن/للطبيب الواحد سنة 2014.

جدول رقم 10 - مؤشرات البنية التحتية الأساسية للصحة والمعدات التقنية الطبية لسنة 2014

المؤشرات	على المستوى الوطني
معدل السكان للطبيب الواحد بالخطوط الأمامية	785
عدد السكان لكل مركز رعاية صحية أساسية	5 174
عدد الأسرّ ة (قطاع عمومي+خاص) لكل000 1 ساكن	2,1
عدد وحدات الكشف بالأشعة لكل000 100 ساكن	2,09
عدد كراسي الأسنان لكل000 100 ساكن	3,55
عدد وحدات التحاليل لكل000 100 ساكن	1,77

➢ **التحديات والمسائل المستقبلية :**

تتمثل أبرز تحدّيات المرحلة القادمة في مجال الرعاية الصحيّة بالأساس في تحسين جودة الخدمات الصحيّة التي أصبح تراجعها مصدر انشغال مختلف الأطراف. وإلى جانب هذه الإشكالية تتمثل أولويات البلاد خلال العقد القادم في المجال الصحّي في اكتساب القدرة على النجاح في:

- دعم برامج المراقبة الصحية للعوامل البيئيّة المؤثرة على الصحة العامّة كالبرنامج الوطني للوقاية من الأمراض المائية والبرنامج الوطني للوقاية من الأمراض ذات العلاقة بالمواد الغذائية وبرنامج مراقبة النواقل وبرنامج صحة البيئة.
- مزيد تطوير المؤسّسات الاستشفائيّة والصحيّة لتستجيب بصفة أنجع لمفهوم التنمية المستدامة خاصّة في ميدان التصرّف المحكم في النفايات الاستشفائية.
- دعم برامج التثقيف الصحّي خاصة منها المتعلقة بصحة البيئة الموجّهة لأطفال المدارس والمرأة ولجان الأحياء ومجامع التنمية الفلاحية بالمناطق الريفية.
- التشجيع على القيام بدراسات ايبيدميولوجية لرصد تأثير ملوّثات البيئة على الصحة بتونس ووضع أهداف لتحسين الصحّة البيئيّة.

5.6- تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة

تتمتّع كل المساكن الحضرية وجلّ المساكن الريفية بخدمات التيار الكهربائي وثلثي الأسر بخدمات الطاقة للاستعمالات اليومية للطهي وجزئيا للتدفئة. وقد تمّ توفير هذه الخدمات الطاقيّة من مصادر الطاقة الإحفورية التقليدية حيث لا تمثل مصادر الطاقة المتجددة إلا3% فقط من المزج الطاقي المعتمد في تونس. وتتمثل في استغلال الطاقة الشمسية التي تستخدم أساسا للتسخين الشمسي وفي طاقة الرياح التي تستخدم لإنتاج الكهرباء. وقد تمكّن البرنامج الوطني لتسخين المياه الصحيّة بالطّاقة الشمسيّة في القطاع السكني من تركيز ما يقارب 700ألف م^2 من اللاقطات الشمسيّة في قطاع السكن خلال الفترة 2004-2015. كما تمّ ضمن الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الطّاقات المتجدّدة وضع هدف لبلوغ 2,3 مليون م^2 في غضون سنة2030. ولهذا الغرض تم وضع آلية تمويل متكاملة خاصّة بالقطاع السكني تعمل على:

- تيسير إسناد منح مالية عن طريق الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة تبلغ200 دينار بالنسبة للسخانات من فئة 200 ل وذات لاقط شمسي تتراوح مساحته بين1و 3م^2 و400 دينار بالنسبة للسخانات من فئة 300 ل وذات لاقط شمسي تتراوح مساحته بين 3 و 7 م^2.
- إسناد قروض بنسب فوائد ميسّرة للمقبلين على اقتناء السخانات الشمسية تغطي نسبة هامة من كلفتها ويتمّ استرجاعها على مدى5 سنوات عبر فواتير استهلاك الكهرباء.

رسم رقم16 : تطوّر تركيز اللاقطات الشمسية

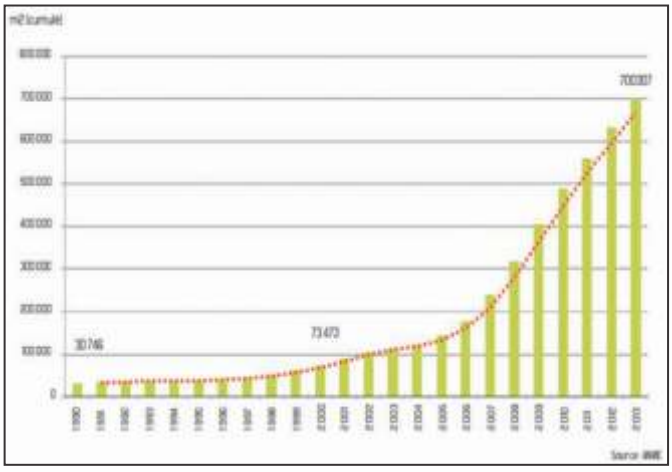

رسم رقم17 : تطور عدد الأسر المزودة بالطاقة الشمسية

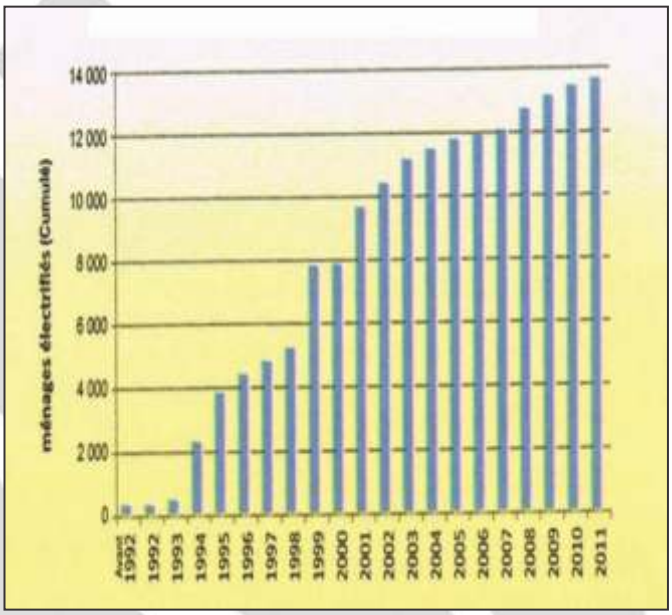

كما بلغ عدد أجهزة التوليد الذاتي للكهرباء من الطاقة الشمسية عبر تقنية الفوطوضوئية المربوطة بالشبكة الوطنيّة للكهرباء (جهد منخفض) المركزة خلال الفترة 2010-2014 في القطاع السكني حوالي 100 6 جهاز بقدرة إجمالية تناهز الـ15 ألف كيلوواط. وبلغ العدد الجملي لشركات تسويق وتركيز أجهزة التوليد الذاتي للكهرباء من الطاقة حتّى موفّى سنة2014 حوالي 173 شركة منها 78 شركة ناشطة.

رسم رقم18 - إنتاج الكهرباء الفوطوضوئي

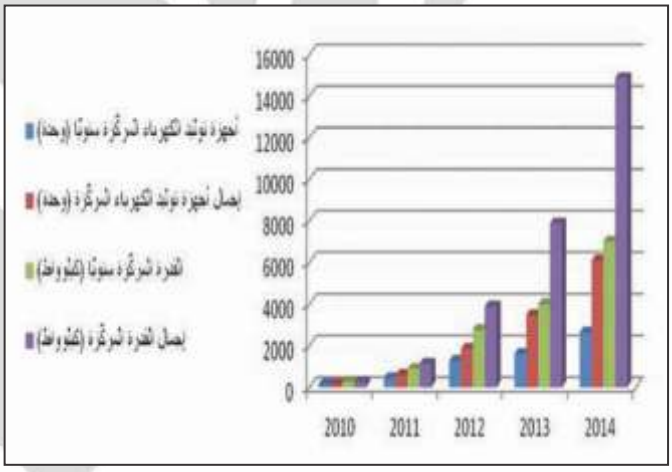

وبالتوازي، يتطلب تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة :

- إعادة النظر في الاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة وجعلها تعتمد على الطاقات المتجددة بنسب أكبر والعمل على إيجاد بدائل تحويلية لمشروعات الطاقات المتجددة.
- تنمية الوعي والسلوك البيئي بهدف ترشيد استهلاك الطاقة.
- التشجيع على البناء الإيكولوجي المقتصد للطاقة.
- دعم البحث العلمي في مجالات الطاقة المختلفة وخاصة الطاقة المتجددة ونشر التجارب الناجحة في هذا المجال.
- تشجيع التعاون مع المؤسسات العلمية الأجنبية لتنفيذ برامج تدريبية للمختصين في مجالات الطاقة المتجددة.

6-6- تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة

رغم التقدم الكبير الذي تحقق في ميدان تعبيد الطرقات وفتح الطرقات السيارة والمطارات و الشبكة الحديدية والتطور الملحوظ في حجم الأساطيل المخصصة للنقل: فإن تلبية احتياجات السكان في التنقل لازالت دون المؤمل وأن معظم سكان المدن لازالوا يتنقلون بوسائلهم الخاصة:68% من مجموع السكان يتنقلون بوسائلهم الخاصة (سيارة خاصة ودراجة عادية أو نارية) و32% بوسائل النقل الجماعي (حافلة، قطار ومترو)[58].

رسم رقم19 : وسائل نقل الأشخاص المستعملة سنة2014

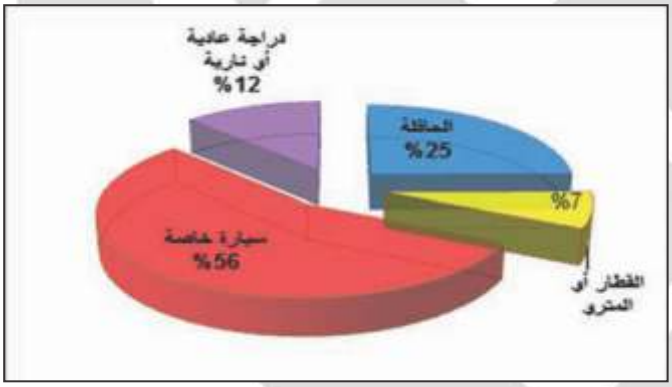

وانطلاقا من مقومات النقل المستدام، فإنّه يتعيّن على السّلط المركزيّة والمحليّة رفع تحديات كبيرة جدا خلال الفترة القادمة لتجاوز العقبات التي يعيشها النقل في تونس كتردي جودة خدمات النقل في كل المستويات وفي جميع القطاعات نتيجة غياب سياسة متطورة في هذا المجال تتناسب مع تطور حاجيات السكان ونوعية عيشهم وطموحاتهم في جودة الحياة. ومن أبرز المؤشرات التي تدل على الإرباكات الكبيرة التي تعاني منها منظومة النقل ككل والتي يتسبب فيها كلّ من سلوك المواطن وحالة الطرقات والمسالك وضعف الرقابة، الارتفاع النسبي لعدد حوادث السير وخاصة منها الحوادث القاتلة التي لا تزال نسبتها مرتفعة إذ تشير الإحصائيات[59] أن عدد القتلى خلال العشر سنوات الأخيرة (2004-2014) لا يزال مرتفعا إذ يبلغ معدّ ل500 1 ضحيّة في السنة مع تسجيل ارتفاع نسبي للحوادث القاتلة في المدن بعدما كانت نادرا ما تحدث في ما مضى.

وتتمثل هذه التحدّيات في اكتساب القدرة على:

- إدراج محور التنقل الحضري ووسائل النقل المستدامة في التخطيط العمراني وأخذها بعين الاعتبار كعنصر أساسي ومهمّ عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والتفصيلية والتقسيمات.
- برمجة طرقات وممرّات آمنة للدرّاجات الهوائية عند إعداد وثائق التهيئة العمرانية.
- التنسيق بين البلديات المتجاورة في ما يتعلق بالتنقلات الحضرية.
- ترشيد التنقلات بين المدن .
- تطوير نظم النقل المستدام خاصّة منه النقل الجماعي من أجل الحد من الآثار البيئية الضارّة الناجمة عن الاعتماد على المركبات التي تعمل بالوقود التقليدي.
- الحدّ من استعمال السيارة الخاصة والتوجه نحو "التنقل التعاوني " للحد من تلوّث الهواء الناجم عن غاز أكسيد الكربون المنبعث من السيارات.
- تشجيع حركة المشاة، وتيسير تنقلاتهم داخل المدن بتخصيص الفضاءات المناسبة لهم وتحرير أرصفة الطرقات تطبيقا لشعار " قيادة أقلّ ومشي أكثر "
- توفير خدمات النقل وسهولة الوصول إلى مرافق النقل العام.
- تحسين الخدمات الحضرية التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات السكان.

58 .المعهد الوطني للإحصاء - التعداد العام للسكان والسكنى لسنة2014 (بتصرف).
59 . المرصد الوطني لسلامة المرور -إحصائيات سنة2014.

7 المؤشّرات

العدد	المؤشر	2000	2005	2010
01	نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر[60]	32,4	23,3	15,5
العدد	**المؤشر**	**1994**		**2014**
01	نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة[61]	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر
02	نسبة السكان الحضر الحاصلين على السكن الملائم	97,3	99,4	99,7
03	نسبة السكان الحضر الحاصلين على مياه شرب آمنة	69,1	83,4	88,1
04	نسبة السكان الحضر الحاصلين على خدمات صحية ملائمة	59,8	75,4	78,0
05	نسبة السكان الحضر الحاصلين على خدمات جمع النفايات المنتظمة	-	-	75,0
06	نسبة الأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية و يحصلون على الطاقة المنزلية النظيفة (الطاقات المتجددة)	-	-	0,5
07	نسبة الأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية و يحصلون على النقل العام	-	-	25,4
08	**مستوى اللامركزية الفعالة اللازمة للتنمية الحضرية المستدامة:**			
	1-نسبة السياسات والتشريعات المتعلقة بالقضايا الحضرية التي شاركت في صياغتها الحكومات الإقليمية والمحلية	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر
	2-نسبة الدخل والنفقات المخصصة للحكومات المحلية من الميزانية الوطنية	غير متوفّر	غير متوفّر	36,3
	3-نسبة نفقات السلطات المحلية التي تغطى من الإيرادات المحلية	غير متوفّر	غير متوفّر	4,0
09	نسبة السلطات المدينة والسلطات الإقليمية والوطنية التي نفذت سياسات حضرية تدعم التنمية الاقتصادية المحلية وإيجاد فرص عمل لائقة	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر
10	نسبة السلطات المدينة والسلطات الإقليمية التي اعتمدت أو نفذت سياسات أو استراتيجيات تتعلق بالسلامة والأمن الحضريين	غير متوفّر	غير متوفّر	غير متوفّر
11	نسبة السلطات المدينة والسلطات الإقليمية التي نفذت خططا وتصميمات لمدن مستدامة ومرنة تتميز بالشمول وتستجيب للنمو السكاني الحضري بشكل ملائم	غير متوفّر	35,0	47,0
12	الناتج المحلي الاجمالي الذي ينتج في المناطق الحضرية (م.د)	17 249,1	38 838,6	80 816

60 .المعهد الوطني للإحصاء (سنة2000-2005-2010) المسح الوطني حول انفاق واستهلاك ومستوى عيش الأسر.

61.لا توجد أحياء فقيرة في البلاد التونسية بل أحياء شعبية ليست بالضرورة فقيرة

خاتمـــة

من خلال تقييم إنجازات خطة العمل الوطنية، المقترحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المستوطنات البشرية خلال الفترة 1996 - 2014، يمكن ملاحظة التقدّم المحرز لتحقيق هدف "التنمية الحضرية المستدامة وكذلك العقبات التي واجهتها السطات المركزية والمحلية وعجزت عن رفع البعض منها رغم الجهود المبذولة. ولقد بيّن التقييم وجود تحدّيات جديدة في إدارة وتنمية المدن التونسية، خاصة الكبرى منها كتونس العاصمة وصفاقس وسوسة وقابس والقيروان ، أفرزتها عوامل عدة من أهمّها تراجع نسق النمو الاقتصادي وعدم مواكبة السياسة الانمائية والتشريعات الحضرية لمتطلبات تزايد عدد السكان الحضريين وتطلّعاتهم لحياة أفضل. وقد أدّت هذه التحديات إلى بروز صعوبات وإشكاليات منها عدم التمكن من إيجاد رصيد عقاري لفائدة التعمير وبالخصوص لتوفير السكن الاجتماعي الملائم للفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة الدخل والحدّ من توسع المدن على حساب الأراضي الفلاحية من جهة، وإلى تفاقم مظاهر الفقر والبطالة والانحراف وتأثير كلّ ذلك على جودة الحياة الحضرية من جهة أخرى.

وقد بادرت الأطراف الفاعلة من إدارة ومجتمع مدني وقطاع خاص إلى معالجة الإشكاليات المطروحة وتحديد المسائل المستقبلية للتنمية الحضرية التي أدرجتها ضمن أولوياتها. وقد تجلى ذلك من خلال الوثيقة التوجيهية للمخطط القادم (2016 - 2020) وفي أعمال اللجنة الوطنية للموئل الثالث حيث توصّلت الأطراف المشاركة إلى الاتفاق حول خطة عمل وطنية مستقبلية صيغت في شكل "جدول أعمال حضري جديد " للمدن التونسية. وقد تمّ الاستناد في وضع هذا الجدول إلى ما جاء في أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجلسة العامة للأمم المتحدة في25 سبتمبر 2015 وخاصة منها الهدف رقم11 المتعلق بالمدن، وأفرز محاور استراتيجية وأهدافا مرحلية تغطي الفترة الممتدة من 2016 - 2030. ويتمثل جدول الأعمال الحضري الجديد في المحاور التالية:

1.تعزيز فرص الحصول على مسكن ملائم وبثمن يتناسب وقدرات الفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل.
2.دعم جهود حماية وإحياء التراث الثقافي والطبيعي وصيانة المدن القديمة ومراكز المدن من خطر الإهمال والتدهور.
3.ضمان التمتّع بالماء الصالح للشراب وخدمات التطهير والطاقة النظيفة بالجودة المطلوبة لكلّ الفئات والأحياء السكنية وخاصة منها الأحياء الشعبية.
4.تحسين استخدام الموارد وحسن إدارة الأراضي والترفيع في إنتاج المقاسم الاجتماعية التي من شأنها الحدّ من التوسع العشوائي للمدن.
5.التخفيض من مستوى التلوث ومن الانعكاسات السلبية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الوسط البيئي.
6.مقاومة مظاهر الفقر والبطالة والانحراف بتعزيز فرص العمل اللائقة ودعم برامج التنمية المحلية ذات الطاقة التشغيليّة العالية.
7.تشجيع الأطراف المحلية والجهوية الفاعلة على إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية باعتماد مخططات تهيئة عمرانية وترابية توضع للغرض .
8.تدعيم مسارات التحضّر المستدام والرفع من قدرات السلطات المحلية في التخطيط والتصرّف الحضري التشاركي بهدف إقامة مدن وتجمعات عمرانية للجميع.
9.تحسين خدمات النقل الحضري وتمكين كل السكان من استخدام منظومات تنقل آمنة نظيفة ومستدامة.
10.التخفيض من حدّة المخاطر والكوارث الطبيعية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة والتأقلم مع التغيّرات المناخيّة.

كما تعهّدت اللجنة الوطنية للموئل الثالث بالعمل على تنفيذ كل ما جاء في محاور هذا الجدول بدءا بصياغة سياسة حضرية جديدة - سياسة المدينة -ومراجعة قوانين التعمير والإسكان المعمول بها حاليا لأجل معاضدة ومشاركة مجهودات الجماعات المحلية وكل الأطراف المعنية في تحسين جودة التنمية والحياة الحضريتين في المدن التونسية. وتعدّ الأعمال المزمع القيام بها فرصة أيضا لتجسيم المبادئ الدستورية الجديدة التي نصّ عليها دستور جانفي2014 والتي تهمّ أيضا المدن، مبادئ اللامركزية والحوكمة الرشيدة والديمقراطية المحلية، والتي شرع في الاعداد لتفعيلها على أرض الواقع.

دراسات الحالة

تهمّ هذه الدراسات بعض المشاريع النموذجية المنجزة على التراب الوطني والتي استجابت لمبادئ التنمية المستدامة، وكان لها تأثير إيجابي على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للساكن والرفع من نوعية حياتهم. ومنها بالخصوص :

I- برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى (2007-2009)

II- مشروع تطهير واستصلاح بحيرة تونس الشّمالية

III- مشروع التقنين الحراري للبنايات الجديدة في تونس

I برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى (2007-2009)

I-1أهداف البرنامج

مثل برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى نقلة نوعيّة في مجال برامج تحسين ظروف عيش المواطنين وتهذيب الأحياء الشعبّية، حيث تميّز بالشمولية والاندماج والتكامل في ضوء إستراتيجية تنموية رائدة من ثوابتها التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي. كما تميز بالجمع بين مواصلة تنفيذ إستراتيجية السّكن ذات البعد الاجتماعي المتميّز وبين تطوير وتنويع عناصر التدخّل لتشمل، إضافة إلى مكوّنات البنية الأساسية والمرافق العمومية، إحداث موارد رزق ومواطن شغل. كما تركزت أهداف برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى على تحسين ظروف عيش السكان والعمل على الإدماج الإجتماعي والحضري للأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى في نسيجها العمراني وذلك من خلال :

- تهذيب أو مد شبكات البنية التحتية الاساسية (طرقات، مد شبكة تطهير المياه المستعملة، صرف مياه الأمطار وتعميم التنوير العمومي)،
- بناء مرافق وتجهيزات جماعية (مناطق خضراء، فضاءات ترفيه للأطفال، قاعات للرياضات الفردية، ملاعب أحياء)،
- تحسين السكن وتجميل الواجهات وتحسين الظروف الصحية بالمساكن،
- خلق ديناميكية للتنمية الإقتصادية من خلال بناء فضاءات اقتصادية وصناعية ومن خلال تدعيم الأنشطة المنتجة والمناطق الحرفية والتشغيل والتكوين بالمناطق المعنية اعتمادا على القدرات والإمكانيات المتوفرة بمنطقة التدخل وبالمحيط المحلي والجهوي.

I-2 مكونات البرنامج

تمثلت الإنجازات في إطار هذا البرنامج في :

- مد حوالي326 كلم من الطرقات
- مد حوالي70 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة
- مد حوالي17 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار
- تركيز حوالي900 3 نقطة إنارة عمومية
- تهيئة24 ملعب حي
- بناء17 قاعة للرياضات الفردية
- تهيئة16 منطقة خضراء
- بناء16 منطقة حرفية و1 فضاء صناعي
- تحسين254 3 مسكنا.

حي الجيارة - بلدية سيدي حسين - تونس
قبل التدخل

بعد التدخل

ملعب حي بالمحمدية فوشانة ببن عروس

قاعة للرياضات الفردية بحي نعسان بن عروس

ملعب حي بالمحمدية فوشانة ببن عروس

منطقة حرفية بحي الكازمات وبوخزر - سوسة

أما على مستوى الأنشطة المنتجة والتشغيل التي هدفت أساسا إلى النهوض بالتشغيل والحد من البطالة وتحسين الدخل الفردي والظروف الاقتصادية داخل الأحياء المنتفعة، فقد تم في إطار البرنامج :

- تمويل670 مشروعا خاصا بالصناعات التقليدية ؛
- تمويل575 1 مشروعا لتنمية المهن الصغرى من قبل البنك التونسي للتضامن ؛
- إسناد765 2 من القروض الصغرى.

وقد مكنت هذه الأنشطة من خلق148 7 موطن شغل موزعة على الأحياء المعنية بالتدخل.

I-3التوزيع الجغرافي للمشاريع

شمل البرنامج تهذيب26 حيّا موزعة على 15 ولاية منها 14حي بولايات تونس الكبرى (تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة) و12 حي بـ 11 ولاية أخرى (بنزرت وباجة ونابل وسوسة وصفاقس ومدنين والكاف وجندوبة والقيروان وسليانة وزغوان) وبلغت المساحة الجملية للأحياء المعنية بالتدخل حوالي045 1 هك.

وبلغ عدد المنتفعين بالبرنامج حوالي 166ألف ساكن يقطنون حوالي 32 ألف مسكن.

التوزيع الجغرافي لتدخلات البرنامج

I-4 كلفة البرنامج

بلغت الكلفة الجملية للبرنامج حوالي101,9 م.د موزعة كالآتي :

- البنية الأساسية :62,9 م.د
- التجهيزات الجماعية :16 م.د
- تحسين السكن :3 م.د
- الأنشطة المنتجة والتشغيل :20 م.د

توزيع كلفة البرنامج حسب المكونات

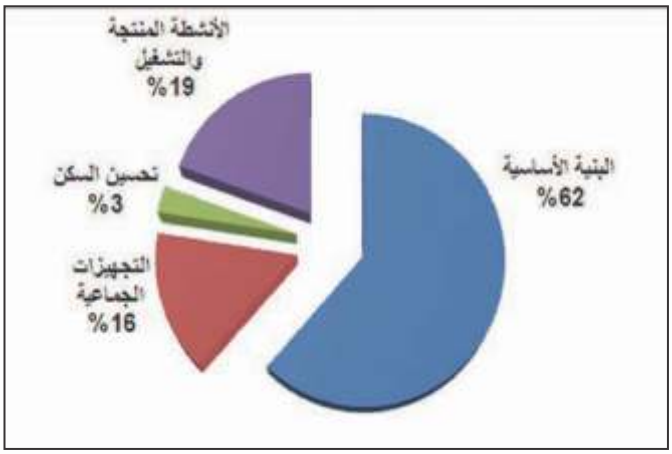

I-5 الأطراف المتدخلة وطريقة الإنجاز

وبهدف التنسيق بين جهود مختلف المتدخّلين على مستوى مختلف القطاعات والهياكل المتدخّلة وعلى الصّعيدين المركزي والجهوي سواء في ما يهمّ إعداد البرنامج. أو في ما يتعلّق بتنفيذه ومتابعته فقد تمّ إحداث لجنة ضمّت القطاعات والأطراف ذات الصّلة. كما تجنّدت جميع الأطراف المتدخلة في البرنامج مركزيا وجهويا لإنجاحه وهي خاصة :

- صندوق التضامن الوطني : (صاحب المشروع) ؛
- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ممثلة في وكالة التهذيب والتجديد العمراني : صاحب المشروع المفوض لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتحسين السكن ؛
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ممثلة في المندوبية العامة للتنمية الجهوية : إعداد دراسات الجدوى للمناطق الحرفية والقيام بالمسوحات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد المنتفعين ببرامج التشغيل ومتابعة الأنشطة المنتجة والتشغيل ؛
- وزارة المالية : تحويل الإعتمادات المخصصة للبرنامج بعنوان البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية؛
- وزارة الشؤون الاجتماعية : إعداد البحوث الاجتماعية لمكوّنة تحسين السكن ؛
- وزارة البيئة والتنمية المستدامة: إعداد الدراسات الفنية للمناطق الخضراء وإنجاز المناطق الخضراء بولايات تونس الكبرى (تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة) ؛

- وزارة الشباب والرياضة : المساهمة في تمويل ملاعب الأحياء وتجهيز ملاعب الأحياء وقاعات الرياضات الفردية ؛
- وزارة الداخلية (البلديات والمجالس الجهوية) : توفير العقارات اللازمة للتجهيزات الجماعية واستلام المنشآت واستغلالها
- البنك التونسي للتضامن : تمويل مشاريع المهن الصغرى
- الديوان الوطني للصناعات التقليدية والجمعيات التنموية: تمويل مشاريع الصناعات التقليدية ؛
-المستلزمون العموميون (الديوان الوطني للتطهير، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه...) : المصادقة على الدراسات الفنية
-مقاولات ومكاتب الدراسات: إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال بعد إبرام صفقات مع صاحب المشروع المفوض.

وعلى مستوى تنفيذ المشاريع، تم تفويض إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات والمباني من قبل صندوق التضامن الوطني والوزارات المعنية إلى وكالة التهذيب والتجديد العمراني في حين تم تكليف المجالس الجهوية بتفعيل آليات إحداث المشاريع الصّغرى وتوفير موارد الرزق بالتنسيق مع المندوبية العامة للتنمية الجهوية والهياكل المختصّة الأخرى. وتميز تنفيذ البرنامج باعتماد إجراءات استثنائية عند إعداد وتنفيذ البرنامج، إضافة إلى توفر الإعتمادات اللازمة وانسيابية تحويلها وهو ما مثل مكسبا هاما ساعد على احترام آجال التنفيذ.

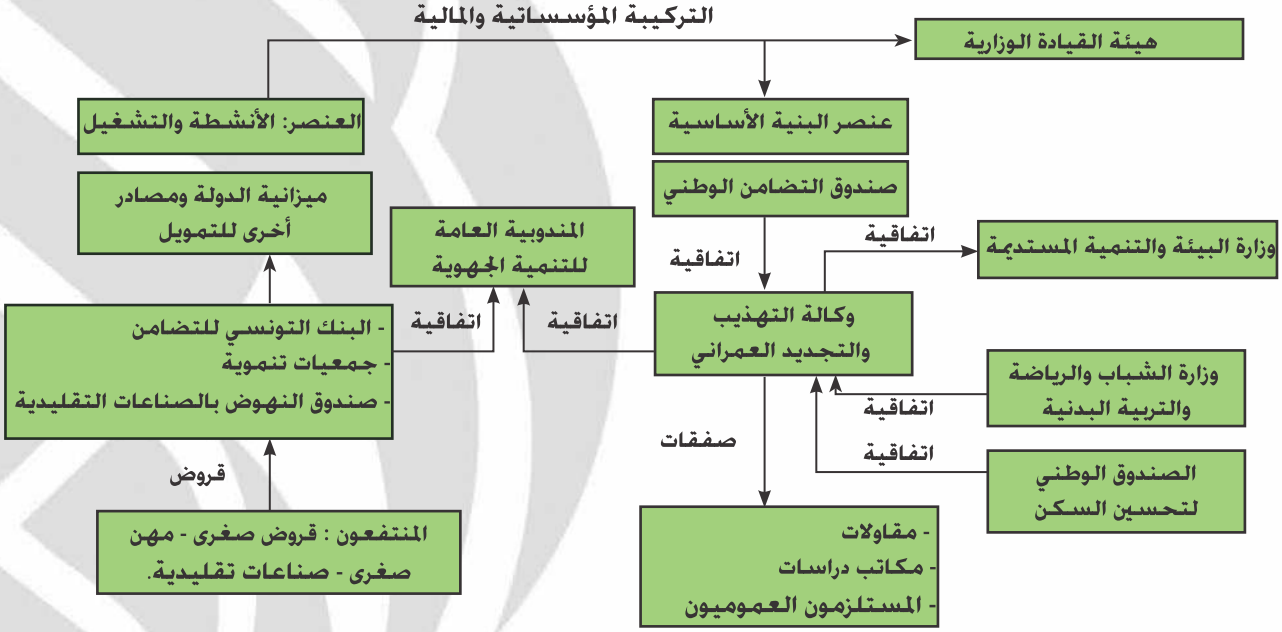

I-6فترة إنجاز البرنامج

تم تنفيذ البرنامج على 3 أقساط خلال الفترة (2007-2009) موزعة كالآتي :

- قسط2007 : شمل تهذيب10 أحياء موزعة على8 ولايات (تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وزغوان وسوسة).
- قسط2008 : شمل تهذيب8 أحياء موزعة على7 ولايات (تونس وأريانة وبن عروس والقيروان وباجة وصفاقس ومدنين).
- قسط2009 : شمل تهذيب 8 أحياء موزعة على 4 ولايات (تونس والكاف وجندوبة وسليانة).

I-7تقييم البرنامج

حقق برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى نجاحات هامة بالنظر إلى أهمية الإنجازات الكمية المسجلة، التي تم إعدادها للبرنامج والتي برهنت على تحقيق البرنامج لأهدافه على مستوى تحسين ظروف عيش السكان والتنمية الاقتصادية والتشغيل وتحسين المشهد العام وتحسين الظروف البيئية للأحياء المعنية بالتدخل وإدماجها اجتماعيا واقتصاديا ضمن محيطها العمراني ويمكن تلخيص أهم النجاحات المحققة فيما يلي :

➢ **على مستوى تحسين ظروف العيش وتحسين الظروف الصحيّة :**

-إدماج الأحياء الشعبية في النسيج الحضري للمدن الكبرى وفك عزلتها وتيسير الوصول إليها والتنقل داخلها مما ساهم في تيسير وصول وسائل النقل العمومي وبلوغ المؤسسات التربوية والصحية ؛

- تحسين الربط بشبكة الماء الصالح للشراب وتحسين صرف مياه الأمطار وحل المشاكل المرتبطة بموسم الأمطار (ركود المياه والفيضانات وكثرة الأوحال وانتشار الروائح الكريهة وعزل المنازل...) ؛

- تحسين الظروف الصحية للسكان بالقضاء على الأمراض الناجمة عن المياه المستعملة الراكدة وحفظ المائدة المائية ضد التلوث الناجم عن المياه المستعملة والملوثة ؛

- تيسير تدخل الخدمات الصحية للبلديات من خلال جمع ورفع النفايات المنزلية ؛

- تحفيز السكان للعمل على إعادة تهيئة وتحسين مساكنهم وتدعيم البناء الذاتي مما ساهم في تحسين واجهات المنازل داخل الأحياء.

➢ **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي :**

- بعث ديناميكية اقتصادية واجتماعية داخل الأحياء وذلك من خلال تطور الأنشطة التجارية وتزايد عدد المهن الصغرى واستقطاب صغار المستثمرين وتطوير قطاع الخدمات وتركيز شبكات الاتصالات.

- تعزيز الشعور بالأمان وتراجع نسب الجريمة داخل الأحياء نتيجة دعم الإجراءات الأمنية. إضافة إلى تأمين ساعات عمل إضافية بالنسبة لصغار التجار خصوصا في فصل الشتاء نظرا لتوفر الإنارة داخل الحي.

- مساهمة التجهيزات الجماعية المحدثة في تعزيز الحياة الجماعية للمتساكنين. حيث مكنت قاعات الرياضات الفردية وملاعب الأحياء من تأطير الشباب في أندية رياضية مختصة وتوفير المجال السانح لممارسة أنشطة رياضية وترفيهية. كما مثلت المناطق الخضراء ومساحات الترفيه للأطفال مكانا للترفيه والتلاقي بين سكان الأحياء وفضاء لتعليم الأطفال السلوك البيئي السليم والحس التشاركي وتوعية المتساكنين بقضايا البيئة والمخاطر التي تهدد المحيط.

- مساهمة الأنشطة الحرفية والتجارية في تحسين موارد الدخل لبعض العائلات مما ساهم في تغيير نمط السلوك الإستهلاكي وظهور فئات اجتماعية واقتصادية جديدة والحد من الشعور بالفقر والتهميش الاجتماعي.

- تحسين الاندماج في الحياة العصرية والمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي لدى السكان.

- ارتفاع وتثمين قيمة الأراضي والعقارات داخل الأحياء نتيجة لتحسن ظروف العيش بها.

II-1 أهداف المشروع

ويهدف مشروع تطهير واستصلاح بحيرة تونس الشّماليّة أساسا إلى:

II مشروع تطهير واستصلاح بحيرة تونس الشّمالية

- إعادة الاعتبار للحوض الشّمالي لبحيرة تونس الّذي طالما استعمل كمصبّ للمياه المستعملة ولمياه الأمطارالمتأتّية من الأحياء الشّماليّة للعاصمة.
- المساهمة في إعادة توجيه حركة التّوسعات العمرانيّة الّتي تشهدها مدينة تونس العاصمة نحو المحور المركزي للمدينة بما يساعد على المحافظة قدر الامكان على الأراضي الفلاحيّة الكائنة بالمحيط الخارجي للمدينة (الأحواز).
- فسح المجال أمام تطوّر منظّم ومتناسق لتوسّع العاصمة عمرانيا وذلك بإحداث مدينة جديدة.

2-II وضعية بحيرة تونس قبل المشروع

- تدهور المحيط وتردّي الوضع البيئي داخل الحوض المائي
- تكاثر الأوحال والفواضل مع ركود المياه ؛
- انتشار الروائح الكريهة.

وضعية ضفاف بحيرة تونس قبل التدخّل

مباشرة لها أصبحت مياه البحيرة الشمالية نقيّة وتتجدّد بصفة طبيعيّة بالاعتماد على حركتي المدّ والجزر. وتتطلّب عمليّة تجديد المياه كليّا فترة زمنيّة تتراوح بين17 و 24 يوما.
كما أصبحت البحيرة تمثل قطبا تتعاطى فيها الرياضات البحرية على المستوى الوطني والعالمي.
- تكوين مخزون عقاري بنحو327 1 هك (منها 500 هك تم ردمها في إطار عملية الإستصلاح) لاستيعاب عمليات التهيئة العمرانية والتطوير العقاري.
- تهيئة منطقة ضفاف البحيرة :
من المنتظر أن تمكن تهيئة منطقة ضفاف البحيرة (1327 هك) من وضع برنامج تعميري يهدف إلى إحداث حوالي11,7 مليون م2 من المساحات المبنيّة :

- 5,85 مليون م2 مخصصة للسّكن (بما يوفّر حوالي 500 33مسكنا)
- 5,85 مليون م2 مخصصة للمكاتب ولمناطق الأنشطة والخدمات وللمصالح العموميّة والرّياضيّة.

كما ينتظر أن يمكن مشروع البحيرة من إحداث حوالي 140 ألف موطن شغل .

4-II إنجاز المشروع

- يعتبر مشروع تطهير واستصلاح بحيرة تونس الشمالية من المشاريع الأولى في تونس للشراكة الناجحة بين القطاع العام (الدولة التونسية) والقطاع الخاص (مجموعة دالة البركة السعودية) .
- وعلى مدى 30 سنة (1989-2009) تم تطهير البحيرة واستصلاح ضفافها وتهيئة7 تقسيمات تمسح 471 هك.
- كما تم التفويت في252 هك لإنجاز مشروع عمراني متكامل (مدينة تونس الرّياضية) يقوم على تركيز أكاديميات وفضاءات رياضية في شتى الرياضات وبعث مجمّعات سكنيّة وإداريّة وتجاريّة وسياحيّة وترفيهيّة.
- وتبلغ جملة الاستثمارات المنجزة في إطار المشروع حوالي 515 مليون دينار.
-وسيتم تطوير كامل المنطقة تدريجيا خلال الفترة (2016-2030).

وضعية ضفاف بحيرة تونس بعد التدخّل

➢ **تطوير المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية:**

تمثل هذه المنطقة، التي تمسح 227 هك، الامتداد الطبيعي للعاصمة مما يضفي صبغة إستراتيجية على مخططها التطويري. وبالنظر لأهمية المنطقة تمّ إعداد دراسة إستراتيجية لضمان تطوير مندمج للمنطقة مع محيطها العمراني ومع المسطح المائي تم من خلالها وضع مخطط توجيهي (Master Plan) ويتم تطويره حاليا في شكل مثال تهيئة تفصيلي وتقسيمات.

مجسّم لمشروع المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية

➢ **تهيئة القسط الأخير من المنطقة الشمالية الشرقية :**

- تقسيم حي الميناء القديم بحلق الوادي: يمثل التوسع الوحيد لمنطقة حلق الوادي ويمسح حوالي62 هك.
- تقسيم حي الأعمال بحلق الوادي: سيخصص للأنشطة الخدماتية المختلفة ذات العلاقة بالأعمال ويمسح حوالي14 هك.
- المنتزه الترفيهي: يمسح حوالي106 هك بمنطقة الارتفاق لمطار تونس قرطاج وهي منطقة أوحال وسيتم تهيئتها على مراحل وذلك اعتبارا لطبيعة الأرض.

مجسم لمشروع المنطقة الشمالية الشرقية

➢ **تطوير و تنشيط المسطح المائي:**

وبالتوازي مع تطوير ضفاف البحيرة تم إعداد مثال تطويري للمسطح المائي اشتمل على خطة تطويرية تحتوي على24 مشروع ذو صبغة ترفيهية ورياضية وثقافية تمت برمجتهم على المدى القصير والمتوسط والطويل حسب التطور العمراني لضفاف البحيرة. ومن بين المشاريع التي انطلقت اجراءات انجازها: مشروع مطعم عائم ثابت، مشروع مطعم عائم متنقّل، مشروع مركز للتزحلق على الماء، فسحة مائية عبر جزيرة شكلي،...

II-5 التقييم : عناصر نجاح المشروع :

من بين عناصر نجاح المشروع نذكر بالخصوص :

- إرادة قوية لكسب التحدي البيئي ورهان التطوير العقاري للمنطقة
- المساهمة المتناصفة بين الشركاء (الاشتراك في المخاطر والمنافع).
- اعتماد المواصفات العالمية في التنفيذ والتسيير من ذلك:
  - نظام تسيير يعتمد على كفاءات عالية وعلى الشفافية في المعاملات
  - نظام تمويل يعتمد على آليات المالية الإسلامية.
  - اعتماد التطوير المرحلي للضفاف حسب الإمكانيات والحاجيات.
  - تحقيق مردودية إيجابية آخذة في الزيادة على مر تقدم الإنجاز والتطوير.

III مشروع التقنين الحراري للبنايات الجديدة

III-1الهدف من المشروع

نظرا لوضعية العجز الطاقي التي تعيشها البلاد التونسية منذ بداية القرن الحالي وانتشار المباني المستهلكة للطاقة الناجمة لعدم ملائمتها للخصوصيات المناخية للبلاد، ورداءة الجودة الحرارية للغلاف الخارجي وقلة النجاعة الطاقية للتجهيزات الفنية أصبح من الضروري التوجه نحو البناء المستدام، الصديق للبيئة والمقتصد للطاقة والماء. وقصد حث المواطنين على إنجاز بنايات مستدامة شرعت الحكومة التونسية سنة1999 في وضع مشروع التقنين الحراري للبنايات الجديدة الذي يهدف إلى:

- تحسين الرفاهة الحراريّة داخل البناءات الجديدة،
- التخفيض من استهلاكها للطاقة
- الحدّ من انبعاث الغازات الدفيئة الناجمة عن استعمال المحروقات بها وذلك بالاعتماد على تصميم معماري يتلاءم مع المناخ واستعمال مواد بناء وتقنيّات وتجهيزات فنيّة مقتصدة للطاقة.

وذلك من خلال:

- اعتماد تصميم معماري يتلائم مع المناخ،
- استعمال مواد بناء محلية وغير المستهلكة للطاقة،
- استعمال تجهيزات فنية ذات نجاعة طاقية عالية،
- استخدام أنظمة الطاقة المتجددة.

III-2الأطراف المتدخلة

ساهم في إنجاز هذا المشروع كل من:

- الوزارات: (وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة الصناعة والطاقة)
- المؤسسات والوكالات المختصة (الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، المركز الفني لمواد البناء والخزف والبلور، المركز الفني للصناعات الميكانيكية والكهربائية)،
- المنظمات والجمعيات المهنية (عمادة المهندسين التونسيين، عمادة المهندسين المعماريين التونسيين، الجمعية الوطنية لمكاتب الدراسة والمهندسين المستشارين، الغرفة النقابية للباعثين العقاريين)،

بدعم من المنظمات الدولية (الوكالة الفرنسية للتنمية AFD ، برنامج الأمم المتحدة للتنميةPNUD، صندوق البيئة العالمي FEM ، الصندوق الفرنسي للبيئة العالميةFFEM).

III-3الوضع قبل الإنجاز

خلال الثمانينات كانت تونس تتميز بوضع طاقي إيجابي حيث اتسم ميزان الطاقة بفائض بلغ قرابة 3 مليون طن مكافئ نفط، لكن منذ سنة2000 صار البلد مستوردا للنفط وذلك نظرا لتراجع الانتاج من جهة وارتفاع الاستهلاك من جهة ثانية. وفي نفس الفترة شهد قطاع البناء تطورا ملحوظا (1,9 مليون مسكن سنة1994 مقابل 3,3 مليون مسكن سنة 2014) دون اعتبار عنصر التحكم في الطاقة، وقد نتج عن ذلك انتشار مباني تتصف بالرداءة على مستوى العزل الحراري للغلاف الخارجي وبفتحات بلورية هامة، ذات جودة حرارية (من حيث المواد المستعملة) رديئة جدا.

لذلك أصبح قطاع البناء يحتل حاليّا، المرتبة الثالثة من حيث الاستهلاك الوطني النهائي للطاقة بنسبة27% وسيكون في المرتبة الأولى في أفق سنة2030 ، مرورا بالمرتبة الثانية في أفق2020 وذلك دون احتساب استهلاك صناعات ونقل مواد البناء، وذلك إذا لم يتم اعتماد أية استراتيجية للتحكم في الطاقة.

ويمكن اعتبار قطاع البناء أول مستهلك للطاقة النهائية إذا تمّ احتساب الطاقة المستغلة في تصنيع مواد البناء ونقلها.

توزع الاستهلاك الوطني النهائي للطاقة حسب القطاع

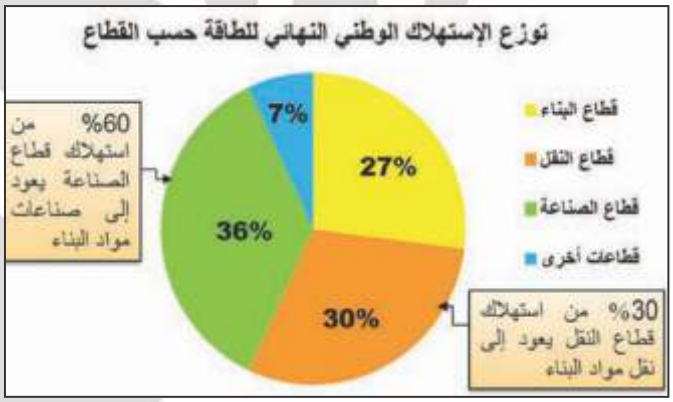

أسباب ارتفاع استهلاك قطاع البناء للطاقة:

- التقلبات المناخية التي تشهدها البلاد التونسية، كسائر بلدان العالم، والتي تسبّبت في حرارة مرتفعة جدا في الصيف وبرودة شديدة في الشتاء.
- تحسن مستوى عيش المواطن التونسي.
- وارتفاع مستوى الرفاه بحيث تطور الاستهلاك العائلي للطاقة تطورا ملحوظا: ارتفع الاستهلاك الفردي للعائلة من 0,31 ط.م.ن. في سنة 1990 إلى 0,41 ط.م.ن. في 2006، كما تطور سوق المكيفات بنسبة تقارب30% في السنة، إضافة إلى تطور استعمال الآلات الكهرومنزلية ذات نجاعة طاقية متدنية.

توزع دعم الدولة للطاقة حسب القطاع

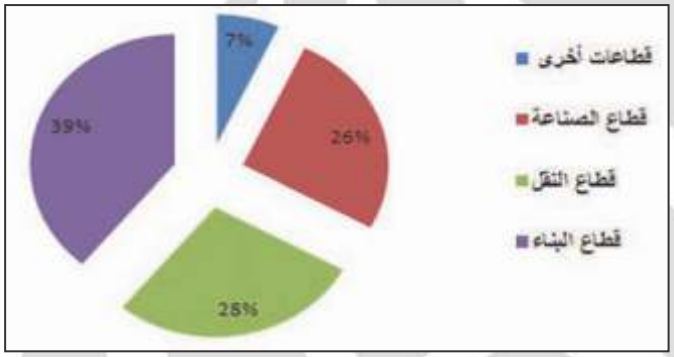

III-4 طريقة الإنجاز

مرحلة المشاريع النموذجية

توخى المشروع منهجا مبتكرا ارتكز على إنجاز مرحلة استباق تجريبي من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق فعال ومستديم للتقنين الحراري للبنايات الجديدة وقد أنجزت هذه المرحلة طبقا لمقاربة تقوم على المشاركة والاتفاق بين كل المتدخلين الأساسيين في قطاع البناء، بحيث تمّ إنجاز 43 مشروع نموذجي منها 36 مشروع سكني منجز عن طريق الباعثين العقاريين المرخص لهم و7مشاريع خدمات .

وتتوزع هذه المشاريع على مختلف الجهات حسب التقسيم المناخي للبلاد التونسية و حسب الصنف على النحو التالي:

- 9 مشاريع سكنية اجتماعية
- 7 مشاريع سكنية اقتصادية
- 20 مشروع سكني من النوع الرفيع.

وتتوزع المشاريع السكنية حسب الصنف إلى مساكن فردية، جماعية، متلاصقة ومزدوجة) . ساهم في إنجاز هذه المشاريع الباعثون العقاريون العموميون وباعثون عقاريون خواص.

بالنسبة للمباني المعدّة للخدمات فهي موزعة كما يلي:

- مبنى معد للمكاتب
- نزلان
- مبنيان معدان للتجارة
- مبنى معد للتعليم (مدرسة إعدادية)
- مبنى استشفائي (مصحة خاصة).

وبالتوازي تمّ إعداد دراسات محورية لتدعيم هذه التجربة من أهم نتائجها:

- تقسيم البلاد التونسية إلى مناطق مناخية، بحيث قسم التراب التونسي إلى ثلاث مناطق مناخية يكون فيها المناخ متشابها بالنسبة لكل منطقة من حيث درجات الحرارة في الصيف وفي الشتاء، ومن فترات ونسبة الإشعاع الشمسي ومن فترات البرد والحر ومن كميات الأمطار السنوية ونسبة الرطوبة.

تقسيم البلاد التونسية إلى مناطق مناخية

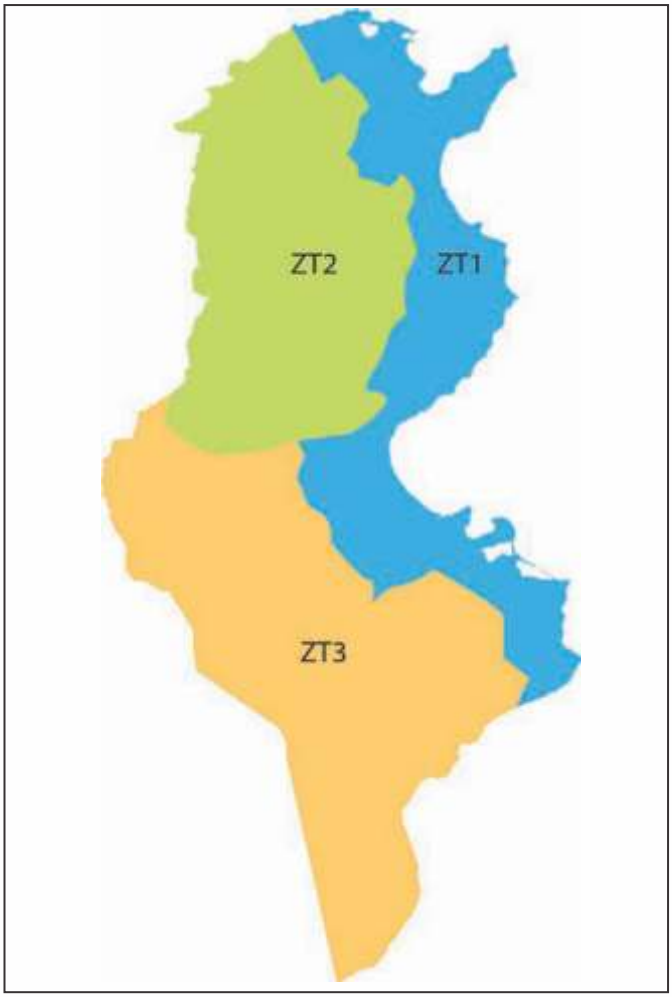

- تحديد نسب ضياع الحرارة عبر الغلاف الخارجي للمبنى.

ضياع الحرارة عبر الغلاف الخارجي للمنزل

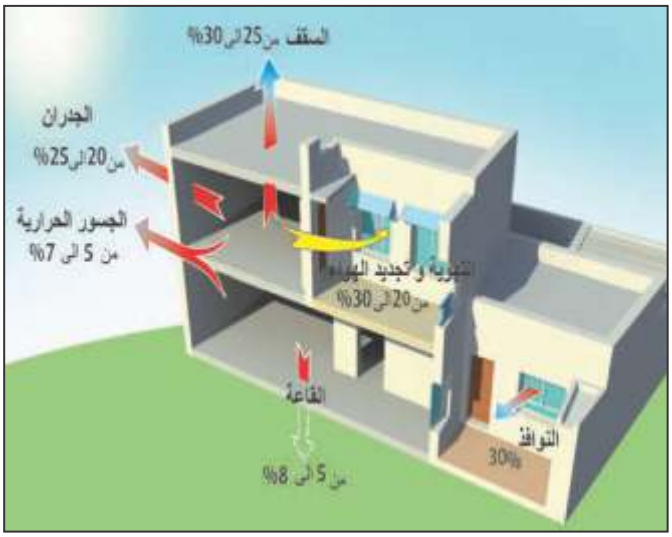

مرحلة تقييم المشاريع: مكّن إنجاز هذه المشاريع النموذجية وتقييمها من التوصل إلى استنتاج العمليّات الأكثر جدوى ونجاعة في استعمال الطاقة والمتمثّلة أساسا في :

-تصميم معماري ملائم للخصوصيات المناخية للموقع والحدّ من نسب الفتحات البلّوريّة وتوزيعها المحكم حسب الوجهات.

-استعمال العازل الحراري على مستوى الأسطح والجدران الخارجيّة حسب المنطقة المناخيّة للمبنى.

-حسن اختيار مواد البناء (مواد بناء محلية أو مقتصدة للطاقة ذات جودة حرارية عالية).

-استعمال بلّور ذو نجاعة ضوئيّة وحراريّة عالية حسب المنطقة المناخيّة للمبنى.

-استعمال الطاقات المتجددة وخاصة استعمال الطاقة الشمسيّة لتسخين المياه الصحيّة.

-استعمال أنظمة وتجهيزات طاقيّة (إنارة، تدفئة، تكييف، إلخ.) مقتصدة للطاقة.

كما مكّنت هذه المشاريع من تحديد الكلفة الإضافية الناتجة عن استعمال التقنين الحراري في المباني الجديدة وهي كما يلي:

-10% بالنسبة لمشاريع المساكن الاجتماعية

-5% بالنسبة لمشاريع المساكن الاقتصادية

-3% بالنسبة لمشاريع المساكن الرفيعة

-7%بالنسبة للمباني المعدّة للخدمات

مرحلة وضع الإطار القانوني:

نص الفصل العاشر من القانون عدد72 لسنة 2004 المؤرّخ في2 أوت 2004 المتعلّق بالتحكم في الطاقة على ضرورة أن تستجيب مشاريع تشييد المباني الجديدة ومشاريع توسعة المباني القائمة لخاصيات فنيّة دنيا تهدف إلى التحكم في الطاقة يتمّ ضبطها بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالتجهيز والإسكان والوزير المكلّف بالطاقة. لذلك وبعد تحديد الخاصيات الفنية الدنيا للتحكم في الطاقة التي يجب اعتمادها عند إنجاز المباني الجديدة، تم :

-إصدار القرار المؤرخ في23 جويلية 2008 المتعلّق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة عند تشييد وتوسعة المباني المعدّة للمكاتب أو ما يماثلها.

-إصدار القرار المؤرخ في 1 جوان 2009 المتعلّق بضبط الخاصيات الفنية الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة عند تشييد وتوسعة المباني المعدّة للسكن الجماعي.

-القرار المؤرخ في17 ديسمبر 2010 يتعلّق بتنقيح القرار المؤرخ في23 جويلية 2008. ويهدف هذا التنقيح إلى توسيع دائرة المباني المعدّة للمكاتب والتي يشملها القرار المتعلق بالمكاتب.

-إعداد القرار المشترك المتعلّق بضبط الخاصيّات الفنيّة الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة المباني الاستشفائية

- إعداد القرار المشترك المتعلّق بضبط الخاصيّات الفنيّة الدنيا التي تهدف إلى الاقتصاد في الطاقة في مشاريع تشييد وتوسعة النزل (مشروع القرار لايزال طور الدرس).

وتهدف هذه القرارات إلى إخضاع المباني إلى دراسة نجاعة طاقية يقوم بها ، حسب المبنى، إما المهندس المعماري مصمّم المشروع أو مهندس مستشار مختص وفق منظومة إعلامية لتصنيف المباني حسب حاجياته السنوية من الطاقة المتعلّقة بالرفاهة الحرارية. ويتعيّن على كل طالب لرخصة بناء لمباني صادرة بشأنها قرار للتحكم في الطاقة أن يلحق بملف الرخصة جذاذة فنيّة تخص المبنى المزمع

إنجازه أو الأجزاء المزمع إضافتها إليه تبيّن النجاعة الحرارية للمبنى.

III-5 الوضع بعد الإنجاز

➢ الإجراءات المتخذة

- تم تأهيل الإدارة التونسيّة المعنيّة بتطبيق هذه النصوص حيث وقع تكوين إطارات وزارة التجهيز والإسكان وإداراتها الجهويّة وكذلك إطارات البلديّات المكلّفة بإسناد رخص البناء. كما تمّ تنظيم العديد من الدورات التكوينيّة لفائدة المصمّمين الخواص من مهندسين معماريّين ومهندسين مختصّين وكذلك مكاتب المراقبة.
- تمّ وضع المخبر الحراري والطاقي للبناءات بمقر المركز الفنّي لمواد البناء والخزف والبلّور وذلك قصد تأطير مصنّعي مواد البناء حول تحسين الخصائص الحراريّة لمنتجاتهم وقيس الخصائص الحراريّة لمواد البناء المسوّقة محليّا.

بالنسبة للمساكن التي تم استثناؤها من القرارات، تم إعداد دليل فنّي يتضمن العديد من النصائح العمليّة التي من شأنها أن تساعد المواطن على بناء مسكن تتوفر فيه أبسط شروط الرفاه الحراري وذلك من مرحلة التصميم إلى مرحلة البناء والاستغلال وتمّ وضع هذا الدليل على ذمّة كل متحصل على رخصة بناء للاستئناس به عند بناء مسكنه.

➢ البرامج الجديدة

- تمّ وضع آليّة لتمويل عمليّة العزل الحراري لأسقف البناءات السكنيّة القائمة والجديدة "PROMO-ISOL" على حد السواء والتي تمثل حقلا هامّا للاقتصاد في الطاقة في قطاع السكن الجديد والقائم حيث أظهرت الدراسات أن هذه الآليّة تمكّن من الحدّ من استهلاك الطاقة المخصّصة للتدفئة والتكييف بهذا الصنف من البناءات بحوالي20% كما أنها العمليّة الأسهل والأسرع من ناحية الإنجاز والأقل كلفة مقارنة مع بقية الإجراءات الهادفة لتحسين النجاعة الطاقية لغلاف المسكن. وتعتمد هذه الآلية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق منحة من الدولة وقرض مسند من قبل مؤسسة بنكية محلية بنسبة فائض مدعم.
- تمّ الشروع سنة 2005 في تنفيذ برنامج النهوض بالتسخين الشمسي للمياه في قطاع السكن. أطلق عليه برنامج "PROSOL" يرتكز على آليّة تشمل العديد من الامتيازات. وتعتمد هذه الآلية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق منحة من الدولة وقرض مسند من قبل مؤسسة بنكية محلية بنسبة فائض مدعم. ويتم استرجاع القرض عن طريق فواتير الكهرباء والغاز.
- ومنذ سنة 2010 شرعت الحكومة التونسية عن طريق الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والشركة التونسي للكهرباء والغاز في إسناد قروض ميسّرة لكل صاحب مسكن مربوط بشبكة الجهد الضعيف يرغب في تركيب اللاقطات الشمسية لإنتاج الكهرباء. وتعتمد هذه الآلية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق منحة من الدولة وقرض مسند من قبل مؤسسة بنكية محلية بنسبة فائض مدعم. ويتم استرجاع القرض عن طريف فواتير الكهرباء والغاز.
- وبالتوازي قامت الحكومة التونسية بإعداد تصنيف طاقي للتجهيزات الكهرومنزلية وخاصة منها الأكثر استعمالا والأكثر استهلاكا للطاقة وهي:
  - الثلاجات التي تستهلك قرابة 40% من فاتورة استهلاك الطاقة
  - مكيفات الهواء التي تستهلك قرابة20% من فاتورة الاستهلاك
  - آلات غسل الملابس وآلات كي الملابس وغيرها.

III-6 التقييـــم

منذ إصدار الإطار القانوني تم الشروع في تعداد المباني الحاصلة على ترخيص والخاضعة لشروط النجاعة الطاقية. وبالرغم من تراجع عدد المساكن المرخص في بنائها عامة فقد حافظ عدد المباني الخاضعة لشروط النجاعة الطاقية على نفس المنوال مما يؤكد انخراط الباعثين العقاريين في هذه المنظومة. حيث أصبح مؤشر مسكن مقتصد للطاقة حافزا للتسويق.

تطور عدد المباني الخاضعة لشروط النجاعة الطاقية

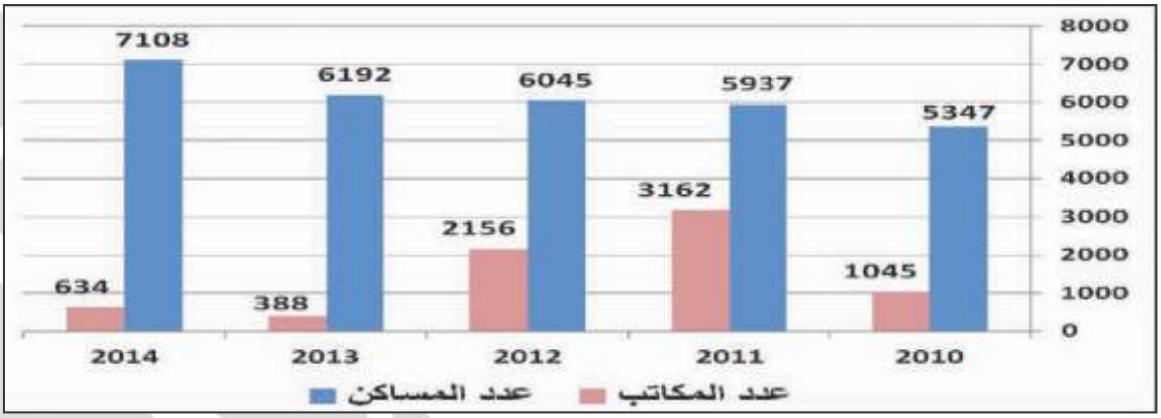

إلا أن هذه المنظومة تشكو من عديد النقائص على غرار:

- عدم التثبت من تطبيق دراسة النجاعة الطاقية المضمنة بملف الترخيص نظرا لنقص الإمكانيات المادية والبشرية لدى البلديات.
- ضعف إجراءات مراقبة مطابقة المباني الجديدة للخصوصيات الفنية الدنيا خلال فترة انجاز الأشغال.
- إعفاء المساكن الفردية من إعداد دراسة النجاعة الطاقية بالرغم من كونها تمثل حوالي 85% من الرصيد السكني.
- ارتفاع كلفة المواد العازلة المستعملة مما يؤثر على الكلفة الإضافية لتطبيق الدراسة.

قائمة الأعضاء المساهمين في إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

الرئيس	محمد صالح العرفاوي	وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
نائب الرئيس	أنيس غديرة	كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المكلف بالإسكان
كتابة اللجنة	نجيب السنوسي	المدير العام للاسكان
	قمر بنحمادي الشابي	مديرة
	آمنة البوهالي	رئيس مصلحة

المؤسّسة	الاسم واللقب	الصفة
رئاسة الجمهورية	فريد القبي	مسؤول الدائرة الاقتصادية
رئاسة الحكومة	أنور زروق	كاهية مدير
مجلس نواب الشعب	درّة اليعقوبي	نائبة
وزارة الداخلية	رياض بن الشيخ	مدير
	علي السعداني	كاهية مدير
	جلال عبد القادر	كاهية مدير
	نبيل العثماني	كاهية مدير
	عبد الفتاح الغربي	كاهية مدير
	نبيل عماري	كاهية مدير
وزارة العدل	نجيبة الزاير	رئيس خلية
	عياض الشواشي	قاضي
وزارة الشؤون الخارجية	إلياس لكحل	رئيس قسم
وزارة النقل	عبد القادر الكمالي	مدير

وزارة المالية	عادل ابراهم	مدير عام
	مفيدة رمضان	مديرة
	عبد العزيز محفوظي	مدير
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	بلقاسم عياد	مدير عام
	سامية الوصيف	مديرة
	وسيم حمدانة	رئيس مصلحة
	أمينة رزيق	رئيس مصلحة
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	محمد الصالح سالمي	كاهية مدير
وزارة البيئة والتنمية المستدامة	الهادي الشبيلي	مدير
	كوثر تليش	مديرة
	ماهر بن سالم	كاهية مدير
	شكري المزغني	كاهية مدير
وزارة الصناعة	جلال الدعاسي	كاهية مدير
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	نجيب العرفاوي	مكلف بمأمورية
	فتحي بنعيسى	مدير عام
	منير البكـــاي	مدير عام
	روضة الجباري العربي	مديرة
	منية البحريني الخميري	مديرة
	منجي العميري	مدير
	توفيق بية	مدير
	مصطفى عيساوي	مدير
	ريم زعبار	كاهية مدير
	منجي العرفاوي	كاهية مدير
	محمد علي الوليزي	كاهية مدير

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	بدر الدين مكشاخ	كاهية مدير
	عبد الرزاق شيحة	كاهية مدير
	حكيمة زرزري	رئيس مصلحة
	أمينة جغام	رئيس مصلحة
	جودة نصري	رئيس مصلحة
	إيناس زيبية	رئيس مصلحة
	ضحى ناجي	رئيس مصلحة
	درصاف وحي	رئيس مصلحة
	أسماء باجية	رئيس مصلحة
	سلمى اللومي	رئيس مصلحة
	محمد العياري	رئيس مصلحة
	ابتسام بن سعيد	رئيس مصلحة
	نجاح كربية	رئيس مصلحة
	سلمى القبجي	معماري أول
	حنان بلدي	معماري أول
	مجدي فريحي	معماري أول
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	إيمان الزهواني الهويمل	مديرة عامة
	مليكة البجاوي الورغي	مديرة
	إيمان بالشيخ	كاهية مدير
	آمال عز الديني	أستاذة
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	أسماء بن قدرية	مهندسة
وزارة الشباب والرياضة	محي الدين عرباوي	مدير
	رياض بوذينة	رئيس مصلحة
وزارة الثقافة	ألفة الحاج سعيد	مديرة
	لمياء البنوني	كاهية مدير

وزارة الصحة	درة الشريف	مكلفة بمأمورية
	رضا قطعة	رئيس مدير عام
	محمد الرابحي	مدير
وزارة الشؤون الاجتماعية	سنية الحسيني	كاهية مدير
	عائشة السماعلي	رئيس مصلحة
وزارة التربية	بوزيد النصيري	مدير
وزارة التكوين المهني والتشغيل	سنان الصافي	كاهية مدير
وكالة التعمير لتونس لكبرى	عادل عيسى	كاهية مدير
الوكالة العقارية للسكنى	سهام سليم	مديرة
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	نعمان قارة	مدير
	هاجر القروي	رئيس مصلحة
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	الحبيب المرواني	مدير
	شبيب المرزوقي	مدير
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	محمد صالح المحمدي	كاهية مدير
المعهد الوطني للإحصاء	لطفي الحريزي	مدير
الوكالة الوطنية لحماية المحيط	محمد سليمان	تقني أول
الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة	زياد قنر	رئيس مصلحة
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	رضا ابراهيم	مدير
الديوان الوطني للتطهير	عادل بوغانمي	رئيس مديرية مركزية
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	حاتم القصاب	رئيس دائرة
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	رضوان بن يوسف	رئيس دائرة
	هشام مرابط	رئيس دائرة
بنك الإسكان	ليليا السبوعي	كاهية مدير
المعهد الوطني للرصد الجوي	فاضل القرامي	مدير
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان	رياض الغربي	أمين المال

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية	محمد السياري	أستاذ جامعي
المعهد العالي لتكنولوجيات البيئة والعمران والبنيان	أحمد الخليفي	أستاذ جامعي
هيئة المهندسين المعماريين التونسيين	جمال عمري	مهندس معماري
	توفيق بوسلامة	مهندس معماري
	منية الورفلي	مهندسة معمارية
	الحبيب مهني	مهندس معماري
عمادة المهندسين التونسيين	فتحي اليحياوي	مهندس
	إبراهيم الصغير	مهندس
الغرفة النقابية الوطنية للباعثين العقاريين	طه بالخوجة	باعث عقاري
الجمعيّة التونسية لمخططي المدن	حاتم كحلون	رئيس الجمعيّة
	ألفة بن مدين	مخطط مدن
الجامعة الوطنية للمدن التونسية	صابر الهوشاتي	مدير تنفيذي
	ماهر بن سعيد	مكلف بالتعاون الدولي
مجمع خبراء	محمود قدورة	خبير, رئيس المجمع
	عادل الهنتاتي	خبير
	مروى عيّادي	مترجمة

فهرس

توطئة	3
تقديم الجمهورية التونسية	4
مـــقـــــدمة	5
ملخص التقرير	6
1-المسائل الديمغرافية الحضرية	10
1.1-إدارة التحضر السريع	10
2.1-إدارة الروابط الريفية الحضرية	11
3.1-التعامل مع احتياجات الشباب الحضري	12
4.1-تلبية احتياجات كبار السن	13
5.1-إدراج المسائل الإجتماعية في التنمية الحضرية	13
6.1-التصرف مع الهجرة الداخلية	14
7.1-الدروس المستفادة في هذه المجالات	15
8.1-التحديات والمسائل المستقبلية من خلال جدول أعمال حضري جديد	15
2-الأراضي والتخطيط الحضري	17
1.2-ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستديمين	17
2.2-تحسين إدارة الأراضي الحضرية، بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي	18
3.2-تعزيز إنتاج الغذاء في المناطق الحضرية وما حولها	22
4.2-التصدّي لتحديات النقل في المناطق الحضرية	22
5.2-تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وإدارتها	23
6.2-التحديات التي ووجهت والدروس المستفادة في هذه المجالات	24
7.2-التحديات والمسائل المستقبلية في هذه المجالات والتي يمكن التصدّي لها	25
3-البيئة والتحضّر	26
1.3-محاور خطة العمل الوطنية للموئل الثاني في مجال البيئة الحضرية ومدى تنفيذها	26
2.3-حماية المدن من تلوّث الهواء	28
3.3-التصدّي لتغيّر المناخ	30
4.3-مجابهة الكوارث الطبيعية	31
5.3-خفض مستوى الإزدحام المروري	31
6.3-مسارات المدينة المستدامة في البلاد التونسية	32

7.3-تحديات المستقبل وأبرز عناصر جدول اعمال المرحلة القادمة	33
4-الإدارة والتشريعات	35
1.4-تعزيز التشريعات الحضرية	35
2.4-تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية	36
3.4-تعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية	37
4.4-تعزيز السلامة الحضرية والأمن الحضري	38
5.4-تعزيز الشمول الإجتماعي والمساواة	40
6.4-المسارات المستقبلية	40
5-الإقتصاد الحضري	41
1.5-تحسين التمويل البلدي المحلّي	41
2.5-تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن	44
3.5-دعم التنمية الإقتصادية المحلية	46
4.5-إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش	48
5.5-أهم الإشكاليات و التحديات	49
6-الإسكان والخدمات الأساسية	50
1.6-تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها	50
2.6-تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم	53
3.6-ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة	56
4.6-ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية	56
5.6-تعزيزالحصول على الطاقة المنزلية النظيفة	59
6.6-تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة	60
المؤشّرات	61
خاتمة	62
دراسات الحالة	63
برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى (2007-2009)	64
مشروع تطهير واستصلاح بحيرة تونس الشمالية	69
مشروع التقنين الحراري للبنايات الجديدة	71
قائمة الأعضاء المساهمة في إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدام	76

قائمة الجداول

جدول رقم 1- تطور عدد المنشآت الشبابية 1994-2014	12
جدول رقم 2- تطور عدد المنشآت الخاصة بالأطفال 1994-2015	14
جدول رقم 3- توزيع أنماط النقل في مدن تونس العاصمة وصفاقس وسوسة	23
جدول رقم 4- انجازات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء منذ 1996	45
جدول رقم 5- توزيع اعتمادات برنامج التنمية الحضرية المندمجة	47
جدول رقم 6- برامج تهذيب الأحياء الشعبية التي تم تنفيذها أو بصدد الإنجاز	52
جدول رقم 7- الانتاج السكني المرخص له حسب الفاعلين 1997- 2006 - 2014	54
جدول رقم 8- معطيات احصائية حول الأسر والمساكن 1994- 2004 - 2014	55
جدول رقم 9- نسب ربط المساكن بالشبكات في الوسط الحضري خلال الفترة 1994-2014	57
جدول رقم 10- مؤشرات البنية التحتية الأساسية والمعدات التقنية الطبية سنة 2014	58

قائمة الرسوم البيانية

رسم رقم 1- تطور عدد السكان ومعدل النمو السنوي	10
رسم رقم 2- أسباب النزوح الداخلي 2009-2014	15
رسم رقم 3- توزيع المغادرين حسب المستوى التعليمي	15
رسم رقم 4- انجازات الوكالة العقارية للسكنى حسب صنف المسكن 1995- 2014	20
رسم رقم 5- المعدلات القصوى للأوزون خلال ساعة سنة 2012	29
رسم رقم 6- تطور الكثافة الطاقية حسب القطاعات الإقتصادية	29
رسم رقم 7- تطور عدد عربات النقل البري للأشخاص	31
رسم رقم 8- تطور تقديرات نصيب النقل الجماعي بتونس الكبرى	32
رسم رقم 9- تطور الموارد المنجزة بالبلديات خلال الفترة 1994-2014	41
رسم رقم 10- تطور موارد البلديات المتأتية من دعم الدولة خلال الفترة 1994-2014	42
رسم رقم 11- تطور تحويلات الدولة للبلديات بحساب المتساكن الواحد 2005-2011	42
رسم رقم 12- تطور مخطط الإستثمار البلدي خلال الفترة 1987-2011	43
رسم رقم 13- تطور الإعتمادات المبرمجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية	47
رسم رقم 14- توزيع المساكن حسب النوع	55
رسم رقم 15- توزيع المساكن حسب عدد الغرف	55

رسم رقم 16- تطو تركيز اللاقطات الشمسية	59
رسم رقم 17- تطور عدد الأسر المزودة بالطاقة الشمسية	59
رسم رقم 18- انتاج الكهرباء الفوتوضوئي	59
رسم رقم 19- وسائل نقل الأشخاص المستعملة سنة 2014	60

قائمة الخرائط

خريطة رقم 1- موقع الجمهورية التونسية في العالم وفي حوض المتوسط	4
خريطة رقم 2- الجمهورية التونسية	4
خريطة رقم 3- التوزيع الجغرافي للكثافات السكانية بالجمهورية التونسية سنة 2014	10
خريطة رقم 4- النمو السكاني للمدن التونسية والمعتمديات 2004-2014	18
خريطة رقم 5- التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في تونس الكبرى	18
خريطة رقم 6- التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في سوسة الكبرى	19
خريطة رقم 7- التمدد العمراني وانتشار البناء العشوائي في صفاقس الكبرى	19
خريطة رقم 8- مثال تهيئة تفصيلي لبحيرة تونس الشمالية	20
خريطة رقم 9- مثال التهيئة التفصيلي لمشروع المحطة السياحية للا حضرية بجزيرة جربة	21
خريطة رقم 10- توزيع مصبات المراقبة ومراكز تحويل النفايات	27
خريطة رقم 11- أبرز مصادر التلوث الكيميائي في الجمهورية التونسية	28
خريطة رقم 12- الشبكة الوطنية لمحطات مراقبة الهواء	29
خريطة رقم 13- نسب الربط بشبكة التطهير في الوسط الحضري حسب الولايات 2014	57

قائمة الصور

صورة رقم 1- موقع مشروع الوكالة العقارية للسكنى بضاحية الزهراء- رادس بتونس الكبرى	21
صورة رقم 2- تصميم مشروع الوكالة العقارية للسكنى بضاحية الزهراء- رادس بتونس الكبرى	21
صورة رقم 3- خطر الفيضانات بمدينة بوسالم ولاية جندوبة	30
صورة رقم 4- خطر الحرائق بمرتفعات الشمال الغربي	31
صورة رقم 5- نموذج من حي سكني مندمج بتونس العاصمة	50
صورة رقم 6- حي فرحات حشاد بالمحمدية فوشانة قبل التهذيب	51

صورة رقم 7- حي فرحات حشاد بالمحمدية فوشانة بعد التهذيب	51
صورة رقم 8- حي بوخزر بسوسة قبل التهذيب	51
صورة رقم 9- حي بوخزر بسوسة بعد التهذيب	51
صورة رقم 10-11 نموذج من أحياء سكنية جديدة من انجازات باعثين عقاريين	54

تـــونـــس

كـيـتـو - الإكـوادور
17 - 20 أكـتـوبـر 2016

هـذا التـقـريـر يـحـتـرم الـطـبـاعـة الـصـديـقـة لـلـبـيـئـة

تصميم و طبع: ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري